المَنطِق عِندَ الفارابي

تحقيق وَ تقديم وَ تعليق
د. ماجد فخري

كِتابُ البُرهان
وَكِتابُ شَرائِطِ اليَقين
مَع
تعاليق ابن بَاجه عَلى البُرهان

تأليف
أبي نصر محمّد بن محمّد
ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف
بالفارابي

المكتبة الفلسفيّة



دار المشرق
بيروت

المكتبة الفلسفيّة

المَنطِق عِنْدَ الفارابي

تحقيق وَتقديم وَتعليق

د. ماجد فخري

كِتابُ البُرهَان
وَكِتابُ شَرائِطِ اليَقين

مَع

تعاليق ابن بَاجه عَلىَ البُرهَان

تأليف

أبي نصر محمّد بن محمّد
ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف
بالفارابي



دار المشرق
بيروت



منشورات **دار المشرق** ش.م.م
ص. ب ٩٤٦ ، بيروت ـ لبنان
ISBN 2 - 7214 - 6003 - 9

التوزيع : **المكتبة الشرقية**
ص. ب ١٩٨٦ ، بيروت ـ لبنان

محتويات الكتاب

مقدّمة

١. كتاب البرهان :

ألّف أبو نصر الفارابي (توفي ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م) عدداً كبيراً من الشروح والتلاخيص على كتب أرسطو المنطقية الستة ، فضلاً عن «أيساغوجي» فرفوريوس وكتابَي الخطابة والشعر لأرسطو. وقد نشر بعضها في العقود الثلاثة الأخيرة ، وإن كان البعض الآخر لم ينشر أو يعثر عليه بعد. وميزة هذه المؤلفات المنطقية أنّ واضعها لم يلتزم بالنهج الأرسطوطالي التزاماً تامّاً ، بل أبرز ما رآه من المواضيع جديراً بالشرح والتعليق ، لا سيّما في جوامعه أو تلاخيصه. فتوفّر بوجه خاصّ على التقديم لمنطق أرسطو في طائفة من الكتب التي يمكن دعوتها بكتب التوطئة ، نشر منها حتى الآن كتاب «الألفاظ المستعملة في المنطق» و«رسالة صدّر بها كتابه في المنطق» و«فصول تشتمل على جميع ما يضطرّ الى معرفته من أراد الشروع في صناعة المنطق» (وتعرف أيضاً بالفصول الخمسة) ، وكتاب «أيساغوجي ، أي المدخل»[1]. وتشهد هذه الطائفة من الكتب للفارابي بالبراعة في تحليل المفاهيم المنطقية وتخريجها على وجه يكاد لا يكون له نظير في الأوساط المنطقية العربية.

وبظهور كتابَي «البرهان» و«شرائط اليقين» اللذين ننشرهما في هذا الكتاب ، يكتمل نشر الآثار الفارابية المنطقية ، إذ أصدرت «دار المشرق» في سلسلة «المكتبة

١. راجع ثبت المراجع.

الفلسفية » مجموعة المنطق للفارابي باستثناء كتابَي « البرهان » و« شرائط اليقين » في ثلاثة أجزاء (١٩٨٥ - ١٩٨٦). وكانت الدار نفسها قد أصدرت « شرح كتاب العبارة » سنة ١٩٦٠ و« الألفاظ المستعملة في المنطق » سنة ١٩٦٨، وبذلك يكون عقد هذه الآثار قد اكتمل وأصبح في متناول الباحثين.

٢. كتاب البرهان لأرسطو :

« وكتاب البرهان » لأرسطو هو الجزء الثاني من التحليلات التي عرفت في المصادر العربية باسم « أنالوطيقا الثاني »، أو « أنالوطيقا الآخر »، أو « أبوديقطيقا ». وفيه تناول أرسطو أقوى أنواع القياس المنطقي، ويدعوه البرهان (apodeixis) ومقوّماته، كما حدّد ماهية المعرفة العلمية (أو اليقين) وشروطه. وقد جاء في أقدم اشارة « للبرهان » في « كتاب الفهرست » لابن النديم (توفي ٣٨٥ / ٩٩٥) : « الكلام على أبوديقطيقا، وهو أنالوطيقا الثاني » (مقالان). نقل حنين بعضه الى السرياني، ونقل اسحق الكلّ الى السرياني ونقل (أبو بشر) متّى نقل اسحق الى العربي.

المفسّرون : شرح ثامسطيوس هذا الكتاب شرحاً تاماً، وشرحه الاسكندر (الأفروديسي)، ولم يوجد. وشرحه يحيى النحوي. ولأبي يحيى المروزي الذي قرأ عليه متّى كلام فيه. وشرحه أبو بشر متّى والفارابي والكندي »[1]. وعلى هذه الرواية بنى المؤرّخون اللاحقون كالقفطي في « أخبار الحكماء » وابن أبي أصيبعة في « عيون الأنباء » وسواهما. وهي رواية تؤيّدها البيّنات التاريخيّة المتوافرة لدينا، كما تؤيدها النصوص الواردة في الترجمة العربية لكتاب « البرهان » التي نشرها عبد الرحمن بدوي سنة ١٩٤٩، كجزء من مجموعة « منطق أرسطو »، فقد جاء في ديباجة الترجمة هذه بعد البسملة : « كتاب أنولوطيقا الأواخر، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطاليس، نقل أبي بشر متّى بن يونس القنائيّ الى العربي من نقل اسحق بن حنين الى السرياني »[2]. وتنسب المصادر القديمة الى عبدالله بن المقفع (توفي ١٤٠ / ٧٥٧) (أو ابنه محمّد) ترجمة قديمة لكتاب « البرهان » محفوظة في جامعة القديس يوسف ببيروت،

---

١. الفهرست، القاهرة، ص ٣٦٢ — ٦٣.

٢. راجع : منطق أرسطو، القاهرة، ١٩٤٩، الجزء الثاني، ص ٣٠٩.

تحت رقم ٣٣٨. وعلى الرغم مما أثير حول هذه الترجمة من شبهات، فهي جديرة بالاعتبار نظراً الى بعض الوقائع التاريخية. فقد أشار ابن النديم، في معرض ذكر كتب الكندي (توفي حوالى ٢٥٠ / ٨٦٦) المنطقية، الى «رسالة بإيجاز واختصار في البرهان المنطقي»، كما نسب إليه «شرح كتاب البرهان» في معرض الكلام على «أبوديقطيقا»، كما مرّ[١]. ويستحيل من الناحية التاريخيّة أن يكون الكندي قد اعتمد في هذين المؤلّفين على ترجمة متّى الذي توفّي (٣٢٨ / ٩٤٠)، بل لا بدّ أن يكون قد اعتمد ترجمة أقدم منها، لعلّها ترجمة ابن المقفّع. وينسب ابن النديم الى أبي بكر الرازي (توفي حوالى ٣١٣ / ٩٢٥) استناداً الى فهرس كتبه، كتاباً في البرهان في مقالتين، الأولى سبعة عشر فصلاً والثانية اثنا عشر فصلا، كما يقول[٢]. ولا يبعد عن يكون هذا الكتاب تلخيصاً لأنالوطيقا الثانية، ما دام الرازي قد وضع بالإضافة الى ذلك «كتاب جمَل معاني أنالوطيقا الأولى إلى تمام القياسات الحملية»، كما جاء في الموضع ذاته.

الفارابي والبرهان:

أمّا الفارابي، فقد نسبت إليه المصادر القديمة الكتب المنطقية التالية، التي تدور على البرهان بمعناه الأرسطوطالي.

١. كتاب البرهان.
٢. شرح كتاب البرهان لأرسطوطاليس على طريق التعليق[٣].
٣. كتاب شرائط البرهان.
٤. كتاب شرائط اليقين.
٥. كتاب شرح البرهان لأرسطوطاليس.

من هذه العناوين، لا خلاف حول ماهيّة الأوّل الذي يدور عليه هذا الكتاب والذي ننشره كاملاً للمرّة الأولى، كما ذكرنا أعلاه. كذلك لا خلاف حول هويّة الرابع الذي سبق لمباهات توركير أن نشرته سنة ١٩٦٤، والذي رأينا أن نلحقه بكتاب «البرهان» مع بعض التصحيحات. أما العناوين الثلاثة الأخرى، فليس من اليسير

---

١. ابن النديم، الفهرست، ص ٣٧٢ و٣٨٢.
٢. ابن النديم، الفهرست، ص ٤٣٠.
٣. ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، بيروت ١٩٦٥، ص ٦٠٨.

التحقق من هويّتها أو مادّتها. فقد يشير الثاني الى شرح كامل لكتاب «البرهان» على طريقة التفسير التي اعتمدها الفارابي في شرح «كتاب العبارة» المنشور ، وعلى غراره ضرب ابن رشد في شروحه الكبرى (أو تفاسيره) على أمّهات المصنّفات الأرسطوطالية ، كما هو معروف. ولا يختلف الخامس الذي ورد ذكره عند ابن النديم عن هذا الشرح الكبير ، الذي أشار إليه هذا المصنّف في موضع آخر من «الفهرست» بقوله : «وفسّر الفارابي من كتب أرسطوطاليس ما يوجد ويتداوله الناس... كتاب البرهان ، أنالوطيقا الثاني»[1] .

أما الثالث ، فلعلّه تحريف «لشرائط اليقين» اختلط أمره على ابن أبي أصيبعة أو مصدره الأصلي ، كما ترى مباهات توركير في مقدّمتها لـ «شرائط اليقين».

ومهما يكن من أمر ، فليس بين أيدينا اليوم سوى النصّين الآنفَي الذكر. وهما «كتاب البرهان» و«شرائط اليقين». وقد نشرت الثاني مباهات توركير سنة ١٩٦٤ مع ترجمة تركية ، بناء على مخطوطتَي أسعد أفندي (رقم ١٩١٨) والمكتبة الوطنية بباريس (رقم ١٠٠٨ ، بأحرف عبرية) ، وألحقت به الجزء الأول من «كتاب البرهان» بناءً على مخطوطة حميدية ٨١٢ وفيض الله أفندي ١٨٨٢ وأمانة خزانتي ١٧٣٠ . وآفة هذه النشرة أنها لم تشتمل إلا على بعض صفحات من «كتاب البرهان» من جهة ، ولم تخلُ من الأخطاء من جهة ثانية ، هذا فضلاً عن أنها لم تعتمد على أفضل المخطوطات وأكملها لهذا الكتاب ، وأعني بها مخطوطة براتيسلافا.

مخطوطات كتاب البرهان :

يستفاد من مراجعة الفهارس الحديثة أن أهمّ مخطوطات «كتاب البرهان» للفارابي سبعة ، ثلاثة منها باسطمبول ، هي حميدية (ص ٦١ أ — ٨٥ أ) وفيض الله أفندي ١٨٨٢ (ص ١٨٢ أ — ٢١١ ب) وأمانة خزانتي ١٧٣٠ (ص ١٤٠ أ — ١٦٣ أ) وواحدة بتشيكوسلوفاكيا هي براتيسلافا ٢٣١ (ص ١٣٦ أ — ١٨٧ ب) وثلاثة بطهران هي كتابخانه ملّي ملك ١٥٨٣ وكتابخانه مجلس شوراي ملّي ٥٩٥ وكرمان ٢١١ ج من مجموعة كلية الآداب بجامعة طهران. ولا شكّ أن مخطوطة براتيسلافا هي أفضل هذه المخطوطات وأوفاها ، لذا اعتمدناها أساساً لتحقيق النصّ وعارضناها على مخطوطة

---

١. ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٨٢.

مجلس شوراي ملّي وحميدية وكرمان والجزء الذي نشرته مباهات توركير (لتعذّر حصولنا على مخطوطتَي فيض الله وأمانة خزانتي في الظروف الراهنة). ومع ان مخطوطة شوراي كاملة الى حدّ ما، فهي حافلة بالأغلاط اللغوية وغير اللغوية التي لا حصر لها والتي تدلّ على أنّ الناسخ كان جاهلاً بمادّة الكتاب، حتى أنه قد أسقط عشرات الفقرات أو العبارات من صلب المتن دون أن ينتبه الى ذلك، فيما يبدو. وعليها تقاس مخطوطة كرمان التي يبدو أن المخطوطة الآنفة الذكر نسخة عنها أو عن أصل مشترك، إلّا أننا استطعنا تصحيح نص مخطوطة براتيسلاڤا بالرجوع الى هاتين المخطوطتين في عدد قليل من المواضيع، واكتفينا من الخلافات في القراءات بتلك التي لها شأن في فهم النصّ دون الخلافات الفرعية، من لغوية وغير لغوية. وعلى خلاف ذلك يتبيّن لنا من معارضة مخطوطة حميدية أنها تتفق الى حدّ كبير مع مخطوطة براتيسلاڤا. وإن كان فيها بعض الزيادات التي تحاكي الزيادات الواردة في مخطوطتَي طهران الآنفتَي الذكر، مما يدلّ على أن مصدر هذه المخطوطات الثلاث قد يكون واحداً.

وكل من هذه المخطوطات جزء من مجموعة موسومة بـ «كتاب مختصر جميع الكتب المنطقية» لأبي نصر محمّد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي، وعدّة أجزائها اثنا عشر هِيَ:

مدخل الى صناعة المنطق.	كتاب التحليل.
الفصول في التوطئة.	كتاب الأمكنة المغلطة.
كتاب الأيساغوجي.	كتاب البرهان.
كتاب القاطاغورياس.	كتاب الجدل.
كتاب العبارة.	كتاب الخطابة.
كتاب القياس.	كتاب الشعر.

أما تاريخ مخطوطة براتيسلاڤا الوارد وصفها في فهرست المخطوطات العربية والتركية والفارسيّة في مكتبة جامعة براتيسلاڤا الذي حرّره يوسف بلاسكوڤيتش Jozef Blaškovičs سنة ١٩٦١ فهو: ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م. وتاريخ مخطوطة كرمان ١١٠٠هـ (١٦٨٨م) ولعلّ مخطوطة مجلس شوراي غير المؤرخة متأخرة عنها بعض الشيء.

تعاليق ابن باجه :

توفّر أبو بكر بن الصائغ المعروف بابن باجه (توفي ٥٣٣ / ١١٣٨) على فلسفة الفارابي بجميع جوانبها العقلية والخلقية والسياسية والمنطقية، حتى يكاد لا يعوّل من فلاسفة المشرق على سواه، فروّج لآثاره في بلاد الأندلس ورفع لواء فلسفته فيها. وليس أدلّ على توفّره هذا من تعاليقه المستفيضة على مؤلفات الفارابي المنطقية التي سبق أن نشرنا أجزاء منها في مجلّة الأبحاث (بيروت) نوردها في ثبت المراجع. وها نحن ننشر بقيّة ما يمتّ منها الى «كتاب البرهان» في هذا الكتاب. ولعله من المفيد أن نشير الى الرسائل الفارابية التي دارت عليها هذه التعاليق، كما وردت في مخطوطتين فريدتين هما أكسفورد (بوكوك) ٢٠٩ واسكوريال ٦١٢، تاريخ الأولى ٥٤٧ / ١١٥٢، وتاريخ الثانية ٦٦٧ / ١٢٦٩. وهذه الرسائل هي التالية :

— تعاليق على المدخل والفصول.
— في الفصول الخمسة.
— غرضه في ايساغوجي.
— الارتياض على كتاب المقولات.
— غرض كتاب المقولات.
— في لواحق المقولات.
— غرض أبي نصر في كتاب باري أرميناس.
— كلام على كتاب العبارة.
— تعاليق على كتاب أبي نصر في القياس.
— ارتياض في كتاب التحليل.
— تعاليق على أول كتاب البرهان.
— في كتاب البرهان.

أما النصوص المنشورة من هذه التعاليق، فيجد القارئ لائحة بها في ثبت المراجع.

وتدور تعاليق ابن باجه على «كتاب البرهان» للفارابي في معظمها على الأجزاء الأولى من هذا الكتاب. ولا يلتزم واضعها بنهج واضح في التعليق على النصّ. لذا اتصفت تعاليقه بشيء من التشويش والتداخل والتكرار. وقد اكتفينا بنشر الأجزاء

الواردة منها بين صفحتَي ٧٢ أ و ٩٠ أ من مخطوطة «الاسكوريال» ، وهي الأجزاء التي توفّر فيها ابن باجه على تعريف الفارابي للتصوُّر والتصديق ولشرائط اليقين ولماهيّة البرهان وأقسامه ، فكانت ذات صلة وثيقة بمادّة البرهان ولم تخلُ من بعض الملاحظات الثاقبة على هذه المادّة. وقد عارضنا هذه النصوص بالنصوص الواردة في مخطوطة أكسفورد ، وهي لا تعدو النصف. ومن الجدير بالذكر أننا لم نقع على اختلاف يذكر بين النصوص التي اقتبسها ابن باجه والنصوص الواردة في هذا الكتاب ، إلّا في عدد قليل جداً من المواضع ، أشرنا إليها في الحواشي.

تبويب كتاب البرهان :

لم تأتِ المخطوطات التي راجعناها على تبويب الكتاب باستثناء مخطوطة مجلس شوراي ملّي وكرمان اللتين أدرجتا في مطلع النص فصول الكتاب الخمسة كما يلي : الأول في صدر الكتاب ، الثاني في أصناف البراهين ، الثالث في أصناف الحدود ، الرابع في كيفيّة استعمال الحدود والبراهين في الصناعات النظريّة ، الخامس في أصناف المخاطبات. ومع ذلك فقد فرّعنا فصول الكتاب ، تسهيلاً لمراجعتها ، ووضعنا عناوين الفصول الفرعية بين معقوفتين.

ماجد فخري

مراجع المقدّمة

ابن أبي أصيبعة ، أحمد بن القاسم ، عيون الأنباء في أخبار الأطباء ، بيروت ١٩٦٥ .

ابن النديم ، محمد بن اسحق ، الفهرست ، القاهرة ، ل. ت.

الفارابي ، أبو نصر ، كتاب ايساغوجي ، أي المدخل.

Ed. D.M. Dunlop, Al-Fārābī's Eisagoge, **The Islamic Quarterly** (London) III, (1956), 117 - 38.

الفارابي ، أبو نصر ، الألفاظ المستعملة في المنطق ، نشره محسن مهدي ، بيروت ١٩٦٨ .

الفارابي ، أبو نصر ، رسالة صدّر بها الفارابي كتابه في المنطق .

Ed. D.M. Dunlop, Al-Fārābī's Introductory **Risālah** on Logic, **The Islamic Quarterly** (London), III (1957), 224 - 35.

الفارابي ، أبو نصر ، فصول تشتمل على جميع ما يضطر الى معرفته من أراد الشروع في صناعة المنطق ، وهي خمسة فصول .

Ed. D.M. Dunlop, Al-Fārābī's Introductory Sections on Logic, **The Islamic Quarterly** (London), II, (1955), 264 - 82.

الفارابي ، أبو نصر ، (أوّل) كتاب البرهان ، ملحق بشرائط اليقين ، نشرة مباهات توركير. راجع :

Mubahat Türker, **Fârâbî'nin "serâ'it ul-yakin" i**, Ankara, 1964.

الفارابي ، أبو نصر ، شرح كتاب أرسطوطاليس في العبارة ، نشرة ولهلم كوتشر ، وستانلي مارّو ، بيروت ١٩٦٠ .

الفارابي ، أبو نصر ، المنطق عند الفارابي ، ٣ أجزاء ، تحقيق رفيق العجم ، المكتبة الفلسفية ، منشورات «دار المشرق» ، بيروت ١٩٨٥ — ١٩٨٦ .

ابن باجه ، أبو بكر بن الصايغ ، تعاليق ابن باجه على كتاب ايساغوجي للفارابي ، تحقيق ماجد فخري ، الأبحاث (بيروت) ٢٣ (١٩٧٠) ، ص ٣٣ — ٥٢ .

ابن باجه ، أبو بكر بن الصايغ ، تعاليق ابن باجه على كتاب المقولات للفارابي ، تحقيق ماجد فخري ، الأبحاث (بيروت) ٢٤ (١٩٧١) ، ٣٧ — ٥٤ .

ابن باجه ، أبو بكر بن الصايغ ، تعاليق ابن باجه على كتاب البرهان للفارابي ، (الجزء الأول) تحقيق ماجد فخري ، الأبحاث (بيروت) ٢٧ (١٩٧٨ — ٧٩) ، ٢٣ — ٤٢ .

ابن سينا ، أبو علي حسين ، البرهان من كتاب الشفاء ، حقّقه وقدّم له عبد الرحمن بدوي ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

أرسطوطاليس ، كتاب أنولوطيقا الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان ، منطق أرسطو ، الجزء الثاني ١٩٤٧ .

الرموز

ب : مخطوطة براتيسلافا رقم ٢٣١ (٩).

ح : مخطوطة حميدية، رقم ٨١٢ (٨).

ط : مخطوطة كتابخانه مجلس شوراي ملي، طهران، رقم ٥٩٥.

ك : مخطوطة كرمان ٢١١ ج، بمكتبة كلية الآداب، جامعة طهران.

ت : الجزء الذي نشرته توركير.

< > : زيادة نرتأيها.

[ ] : العبارة ساقطة في ط وك وعناوين الفصول.

( ) : يبدو أنها زائدة.

كتاب البرهان

الفصل الأوّل
صدر الكتاب

١٣٦ ب

[في الأمور الخاصّة التي يحصل بها كل صنف من أصناف المعارف]

وإذ قلنا في الأشياء التي بها نصل في الجملة الى كل مطلوب نقصد[١] تعرّفه ، وفي التي تزيل ذهن المتأمل عمّا قصد معرفته وتغلّطه ، فلنقل الآن في الأمور الخاصّة التي بها يحصل صنف صنف من أصناف المعارف.

والمعارف صنفان : تصوّر وتصديق . وكل واحد من هذين ، إما أتمّ وإمّا أنقص . وقد لخّص[٢] فيما تقدّم[٣] أمر ما نصل به الى كل واحد من هذين الصنفين على الاطلاق. ولمّا كانت الأمور التي بها تحصل لنا المعارف (التامّة غير التي تحصل بها المعارف) التي هي أنقص ، وكانت الأقاويل التي يلخّص بها أمر هذه على الاطلاق غير كافية في الوقوف على ما يخصّ الأتمّ[٥] وما يخصّ الأنقص ، رأينا أن نردف ما سلف بتلخيص ما يخصّ المعارف التامّة والمعارف التي هي أنقص. ونبتدئ من هذين بتبيين ما يخصّ المعارف التامّة.

---

١. ساقطة في ط وك.
٢. ت : يخصّ.
٣. أي في أجزاء المنطق التي تسبق البرهان.
٤. هذه العبارة ساقطة في ك.
٥. ك : الاسم.

[في التصديق التامّ]

فالتصديق التامّ هو اليقين، والتصوّر التامّ هو تصوّر الشيء بما يلخّص ذاته بنحو ما يخصّه، وذلك أن يتصوّر الشيء بما يدلّ عليه حدّه /. ونبتدئ من هذين بتلخيص ما يخصّ التصديق التامّ فنقول[1] : إن التصديق في الجملة هو أن يعتقد الانسان في أمر حُكِم عليه بحكم أنه في وجوده خارج الذهن على ما هو[2] معتقد في الذهن، والصادق هو أن يكون الأمر خارج الذهن على ما يعتقد فيه بالذهن.

١٣٧ أ

فالتصديق قد يكون بما هو صادق في الحقيقة وبما هو كاذب. والتصديق منه يقين ومنه مقارب[3] لليقين، ومنه التصديق الذي يسمّى سكون النفس الى الشيء، وهو أبعد التصديقات عن اليقين. والتصديق الكاذب فلا يقع فيه يقين أصلاً، بل انما يمكن اليقين في التصديق بما هو صادق.

واليقين هو أن نعتقد في الصادق الذي حصل التصديق به أنه لا يمكن أصلاً أن يكون وجود ما نعتقده في ذلك الأمر بخلاف ما[4] نعتقده، ونعتقد مع ذلك في اعتقاده هذا أنه لا يمكن غيره، حتى يكون بحيث إذا أُخِذ اعتقاداً ما في اعتقاده الأوّل كان عنده أنه لا يمكن غيره، وذلك الى غير نهاية. وما ليس بيقين، فهو أن نعتقد في ما حصل التصديق به أنه يمكن أو لا يمتنع أن يكون في وجوده بخلاف ما يعتقد فيه. والمقارب لليقين، إمّا أن لا يشعر بمعانده أو يشعر به، ويكون ما يشعر به بلغ من خفائه الى مقدار ما لا ينطق عنه، أو الذي يفسر عناده.

وسكون النفس هو التصديق بما يشعر بمعانده ويمكن أن ينطق عنه. وسكون النفس[5] أيضاً[6] يتفاضل بحسب قوّة معانده / وضعفه. والتصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدليّ، وسكون النفس الى الشيء هو التصديق[5] البلاغي. والأمور المصدّق بها التصديق المقارب لليقين هي، إما المشهورات وما جرى مجراها، وإمّا اللازم عن قياسات أُلّفت[7] عن مقدّمات مشهورة، وإما اللازم عن الاستقراء الذي لا يتيقّن

١٣٧ ب

---

١. ب و ح : فأقول.
٢. ساقطة في ط و ك.
٣. ط و ك : المقارب. ح : مفارق.
٤. ساقطة في ط.
٥. ساقطة في ك.
٦. ط : بما.
٧. ط و ك : قياس. ألّف.

فيه استيفاء الجزئيّات التي تصفحت. والتي تسكن إليها النفس هي إما المقبولات، وإمّا اللازم عن قياس ألّف عن مقبولات، وإما اللازم عن قياس ألّف عن مقدّمات ممكنة. وقد يقع ذلك أيضاً عن أمور أخر قد عدّدناها[١] حيث بينّا المخاطبات[٢] البلاغية.

والمشهورات والمقبولات جميعاً إنما يقع التصديق بها في الجملة عن الشهادة، غير أنّ المشهور هو ما شهد به الجميع أو الأكثر أو من يجري مجراهم، والمقبول هو ما شهد به واحد أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط. وليس واحد من هذين يوقع اليقين، إلا[٣] أنّ الثقة بما يتواطأ عليه شهادة الجميع أو الأكثر أقوى وأكثر ممّا يشهد به واحد أو جماعة أقلّ. غير أنه قد يتفق أن يكون فيما قيل عن الشهادات أمر هو في الحقيقة صادق، فيتّفق فيه اليقين بالعرض، فيظنّ لذلك كثير[٤] من الناس أن الشهادات بذواتها توقع اليقين لا بالعرض، وقوم آخرون كأنهم شعروا بالشهادات أنها لا توقع اليقين، وظنّوا فيما وقع به منها اليقين أنه بأمر إلهي[٥] / وخاصّة فيما سبيله أن يوقع سكون النفس. ١٣٨ أ

[في اليقين وأقسامه]

ولنقل الآن في اليقين وفيما يحصل عنه اليقين. فنقول: إن اليقين منه ضروري ومنه غير ضروري. فاليقين الضروري هو أن يعتقد فيما لا يمكن أن يكون في وجوده بخلاف ما هو عليه أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما اعتقد أصلاً ولا في حين ما. وغير الضروري هو[٦] ما كان يقيناً في وقت ما فقط. أما الضروري فإنه لا يمكن أن يتبدّل فيصير كاذباً، بل يوجد دائماً على ما هو حاصل في الذهن من سلب وحده أو إيجاب وحده. وأمّا غير الضروريّ، فإنه يمكن أن يتبدّل فيصير كاذباً من غير نقص يحدث في الذهن.

[واليقين الضروري إنما يمكن أن يحصل في الأمور الدائمة الوجود، مثل أنّ الكلّ أعظم من الجزء، فإنّ هذا الأمر لا يمكن أن يتبدّل][٧]. وأما غير الضروري، فإنما يحصل في المتنقلة[٨] المتبدّلة الوجود، مثل اليقين بأنك قائم وأن زيداً في الدار وأشباه

١. ط وك: عرّفناها.
٢. ك: المخاطب.
٣. ط وك: لكن.
٤. ت: أكثر.
٥. ساقطة في ت وح.
٦. ساقطة في ط وك.
٧. العبارة الواقعة بين معقوفتين مكررة في ط.
٨. ساقطة في ت وط.

ذلك. والضروري هو الذي مقابله ممتنع الوجود، فهو لذلك كاذب ممتنع [١]، وغير الضروري هو الذي مقابله غير ممتنع (من)[٢] الوجود. فمقابل اليقين غير الضروري كاذب ممكن الوجود[٣]، ومقابل الضروري كاذب ممتنع الوجود. فإذن الكاذب منه محال ومنه (ما ليس بمحال)[٤]. واليقين الضروري [والوجود الضروري][٥] ينعكسان في اللزوم. فإن ما يتيقّن يقيناً ضرورياً، فهو ضروري الوجود[٦]، وما هو ضروري الوجود، فاليقين التامّ به يقين ضروري.

١٣٨ ب ولنترك النظر ها هنا في اليقين غير الضروري /. فاليقين الضروري قد يحصل عن قياس وقد يحصل عن لا قياس. وما يحصل [٧] منه عن قياس، فهو حاصل إمّا بالذّات وإمّا بالعرض. ولنترك أيضاً النظر فيما يوقع اليقين الضروري بالعرض. مثال ذلك ان الانسان يمشي، ومن يمشي فهو حيوان، فالانسان اذن حيوان. واليقين الضروري الحاصل عن قياس لا بالعرض، فإنما يحصل عن مقدّمتين قد تيقّن بهما أيضاً تيقّناً ضرورياً، وذلك إما لا عن قياس من أول أمرهما، وإما أن يرجع بالتحليل الى مقدّمات حصل بها اليقين الضروري لا عن قياس.

والمقدّمات التي تيقّن بها هذا اليقين، إما كليّة وإمّا جزئيّة، ولنجعل نظرنا من هذه في الكليات وحدها، لأنّها هي التي تستعمل في العلوم أكثر ذلك. ولأن النظر في الكليّات قد ينتظم الجزئيّات.

---

١. ط و ك: ضروري.
٢. ساقطة في ط و ك.
٣. ساقطة في ط و ك.
٤. ط و ك: غير محال.
٥. ط و ك: والوجودي.
٦. ساقطة في ب.
٧. في ط و ت: يحصل.

الفصل الثاني
القول في البرهان وأصنافه

فالمقدّمات الكليّة التي بها يحصل اليقين الضروري لا عن قياس صنفان : أحدهما الحاصل بالطباع والثاني الحاصل بالتجربة . والحاصل بالطباع هو الذي حصل لنا اليقين به من غير أن نعلم من أين حصل ولا كيف حصل ، ومن غير أن نكون[1] شعرنا[1] في وقت من الأوقات أن كنّا جاهلين به ، ولا نكون قد تشوّقنا معرفته ، ولا جعلناه مطلوباً أصلاً في وقت من الأوقات ، بل نجد أنفسنا كأنها فطرت عليه من أوّل كوننا[2] ، وكأنه غريزي[3] لنا لم نخلُ منه . وهذه تسمّى المقدّمات الأُول الطبيعة للإنسان ، وتسمّى المبادئ الأُول . وليست بنا حاجة / في هذا الكتاب الى أن نعرف كيف حصلت ومن أين حصلت ، لأن جهلنا بجهة حصولها ليس يزيل اليقين ولا ينقصه ولا يعوقنا عن[4] أن نؤلّف عنها قياساً يوقع لنا اليقين اللازم عنها . والجهة التي منها حصلت هذه المعارف الأول هي أحد[5] المطلوبات في العلوم والفلسفة .

١٣٩ أ

وظاهر أنا إنما نصل الى اليقين بجهة وقوعها عن قياسات تؤلّف عن أمثال هذه المقدّمات . فإن كانت هذه لا تصحّ أو تعرف من أين وقعت المعرفة بها وكيف وقعت ،

---

١. ساقطة في ط و ك.
٢. تضيف ط و ك هنا : أو نشيتنا.
٣. ط و ك : غريزة.
٤. ساقطة في ك.
٥. ط و ك : إحدى.

لم يمكن أن نستعملها في تبيين شيء أصلاً. وجهات وقوعها إن كانت لا تعرف إلا بهذه، وهذه لا يمكن أن تستعمل في بيانها، لزم أن لا يوصل الى معرفة شيء أصلاً. ولذلك غلط من ألزم النظر في جهات حصول هذه المقدّمات في المنطق[١]، بل إنما ينبغي أن يبلغ من معرفتها في هذه الصناعة أن توصف وترسم وتعدّد[٢] أصنافها وتعرف جهة استعمالها أجزاء مقاييس، وتبيّن كيف يرتقي إليها سائر المعارف. وقد اختلفت[٣] آراء الناس في جهات وقوعها، غير أنّه ليست بنا حاجة، عند استعمالنا إيّاها[٤]، الى أن ندري كيف حصلت ومن أين حصلت، إلا أنه يظهر من جلّ هذه المقدّمات الكليّات[٥] أن أعيانها محسوسة، ولذلك قال قوم أنها حاصلة عن الحسّ. وقد يتبيّن ها هنا أنها وإن كانت حاصلة عن الحسّ، فليس في الحسّ وحده كفاية في حصولها على التمام، من قِبل أنّا إن كنا نقتصر منها على مقدار ما أحسسناه، ونحن إنّما / أحسسنا من أعيانها أعياناً محدودة العدد، لزم أن يكون ما يحصل لنا منها مقدّمات جزئيّة لا كليّة، ونحن نجدها قد حصلت كليّات حتّى صرنا نحكم على موضوعات هذه المقدّمات حكماً عامّاً، يشتمل على ما أحسسناه وما لم نحسّه.

١٣٩ ب

فمن ذلك يتبيّن أن للنفس فعلاً ما في المحسوسات أزيد من احساسنا لها. وإن كان تبيّن ذلك يعسر في هذا الموضع، فلنخل عنه ولنقتصر منها على المقدار الذي لخص[٦] من أمرها، ثم لا نبالي كيف أدركت، وهل إدراك النفس لها ادراك يخصّها من غير أن نحسّ بجزئيّاتها، وإنما تحصل لنا معرفتها متى تقدّم لنا الإحساس بجزئيّاتها. والحاصلة بالتجربة هي المقدّمات الكليّة التي يتيقّن بها هذا التيقّن عن تعمّد منا للإحساس بجزئيّاتها، إما قليل منها وإما كثير، فإن التجربة هي أن نتصفّح جزئيات المقدّمات الكليّة، هل[٧] محمولها في واحد واحد منها، ونتتبّعه في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإنّ ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع[٨]. وهي[٩]

---

١. ط و ك: صناعة المنطق.
٢. ط و ك: تعرف.
٣. ت و ط: اختلفت.
٤. ك و ط: لها.
٥. ط و ك: الكلية الأولى.
٦. ب: يخص بنا، وقد صحّحها الناسخ. ح و ت: يخصّ بنا.
٧. ساقطة في ت و ح، ط و ك: ونتأمّل.
٨. ك: الموضوع.
٩. ت و ط: وهو.

شبيهة بالاستقراء[١]، غير أن الفرق بينها وبين الاستقراء أن[٢] الاستقراء[٣] هو[٣] ما لم يحصل عنه اليقين الضروري بالحكم الكليّ، والتجربة هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكليّ. وكثير من الناس يبدّلون كل واحد من هذين الاسمين بدل الآخر. إلّا[٤] أنا نحن لا نبالي كيف جرت العبارة عن هذين المعنيين، ونبيّن[٥] أيضاً أن النفس ليست تقتصر في هذه على مقدار ما يتصفّح منها، بل تحكم بعد التصفّح بحكم عامّ يشمل ما قد تصفّح / وما لم يتصفّح. وأما من أين يحصل لها بعقب[٦] هذا التصفّح هذا الحكم العامّ، فذلك، كما قلنا، ينبغي أن يرجأ أمره. إذ لم يكن في معرفته غناء في اليقين الكائن به، ولا الجهل به يزيد[٧] اليقين بالمقدّمات أو ينقصه، أو يعوقنا عن استعمالها. ولنسمِّ هذه المقدّمات أوائل اليقين.

١٤٠ أ

[في العلم اليقيني وأقسامه]

ولنقل[٨] الآن في المعارف التي تحصل عن المقدّمات الأُول التي تيقّن بها هذا اليقين. فأقول: إن اسم العلم، كما قلنا فيما تقدّم، يقع في الجملة على معنيين، أحدهما التصديق والثاني التصوّر. والتصديق منه يقين ومنه ما ليس بيقين، واليقين منه ضروري ومنه غير ضروري. وظاهر ان اسم العلم يقع على اليقين الضروري أكثر من وقوعه على ما ليس بيقين، أو الذي هو يقين وليس بالضروري، وليُسمَّ ذلك العلم اليقيني.

والعلوم اليقينية[٩] ثلاثة: أحدها اليقين بوجود[١٠] الشيء فقط، وهو علم الوجود، وقوم يسمّونه علم أنّ الشيء، والثاني اليقين بسبب وجود الشيء فقط، وقوم يسمّون هذا العلم علم لمَ الشيء، والثالث اليقين بهما جميعاً[١١]. والمطلوبات بالمبادئ اليقينية إنما يطلب الوقوف عليها بأحد هذه الأنحاء الثلاثة من الطلب ونجعل الغاية حين الطلب أحد هذه الأنحاء الثلاثة من العلوم.

---

١. ب: الاستقراء. و ت و ط.
٢. ح: أنه.
٣. ساقطة في ت و ح.
٤. ساقطة في ت.
٥. ح و ت و ط: ونبيّن ها هنا.
٦. ت و ط: لنا تعقّب.
٧. ح و ب و ت و ط و ك: يزيل.
٨. ت: ولنصل.
٩. ط و ك: الفلسفية.
١٠. ط و ك: بوجود ذات.
١١. ط: معاً.

وبيّن ان الذي يطلب الوقوف على سببه وحده يلزم ضرورة أن يكون العلم بوجوده قد تقدّم لنا. وأحرى ما سُمّي من هذه الثلاثة العلم اليقينيّ ما اجتمع فيه اليقين[١] بالوجود والسبب معاً. فالمقاييس / المؤتلفة عن مقدّمات تيقّن بها اليقين الضروري تنقسم اذن[٢] ثلاثة أصناف: أحدها يفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني يفيد بذاته معرفة السبب[٣] فقط، والثالث يفيد بذاته[٤] الأمرين جميعاً[٥]. والقياس الذي يؤلّف ليوقف به على سبب وجود الشيء فقط، إنما يؤلّف على ما[٦] قد تقدّمت معرفة وجوده، إمّا بما تعرف به الأوائل، وإمّا عن قياس يفيد علم الوجود فقط. والقياس الذي يؤلّف[٧] عن مقدّمات تيقّن بها يقيناً ضروريّاً وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يسمّى البرهان. فالبرهان اذن ثلاثة أصناف: أحدها برهان الوجود، وهو الذي يسمّى برهان أنّ الشيء، والثاني برهان لمَ الشيء، والثالث البرهان الذي يجمع الأمرين جميعاً، وهذا هو[٨] البرهان على الاطلاق. واليقين بالوجود والسبب معاً يسمّى على الاطلاق[٩] العلم البرهاني. فالبرهان على الاطلاق هو القياس اليقينيّ الذي يفيد بذاته لا بالعرض وجود الشيء وسبب وجوده معاً. وكل برهان فهو سبب للعلم المستفاد منه، غير أنه ليس كلّه يفيد العلم بسبب وجود الشيء.

١٤٠ ب

[في البرهان المطلق]

فلنقل أولا[١٠] في البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود والسبب جميعاً[١١]. والأسباب أربعة[١٢]: مادّة الشيء وما يعدّ في المادة ومعها، وحدّ الشيء وأجزاء حدّه، وما يعدّ في الحدود معها، والفاعل وما يعدّ معه، والغاية وما يعدّ معها. وكلّ واحد من هذه، إمّا قريب وإما بعيد، / وإما بالذات وإما بالعرض، وإما أعمّ وإما

١٤١ أ

---

١. ط و ك: العلم.
٢. ساقطة في ط.
٣. ط و ك: سبب الشيء.
٤. ساقطة في ط.
٥. ط: معاً.
٦. ك: عمّا.
٧. ساقطة في ط و ك.
٨. ط و ك: هو الذي يسمّى.
٩. ط و ك: الانفراد.
١٠. ط: الآن أوّلاً.
١١. هنا تنتهي نشرة توركير (ت).
١٢. ساقطة في ك.

أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل. وما كان من المقاييس يفيد علم السبب الذي هو سبب[١] بالعرض، فليس هو داخلاً في البراهين[٢] أصلاً، اللهم إلّا أن يسمّى البرهان بالعرض. وما عداه مما يفيدنا سائر أصناف الأسباب فكلّها براهين. وما كان من البراهين يفيد السبب الذاتي القريب الأخصّ الذي بالفعل، فهو الذي ينبغي أن يسمّى باسم البرهان أكثر من غيره. والمطلوبات على القصد الأوّل بالبراهين التي تفيد الأسباب هي هذه.

وبيّن أن كلّ واحد من هذه الأسباب يرتّب من أجزاء القياس في موضع الحدّ الأوسط. فأيّ قياس أخذ حدّه الأوسط صنفاً ما[٣] من أصناف[٣] الأسباب كان الذي يفيده[٤] من العلم بالنتيجة[٥] هو[٥] العلم بذلك السبب من أسبابه فقط، كان ذلك سبباً بعيداً أو قريباً أو غير ذلك من الأسباب التي لخّصنا.

والمعلومة بالبراهين، إما كلية وإما جزئية. ولما كان النظر فيما ينتج الكلّيات يشتمل على ما ينتج الجزئيات، لزم أن يعرف أولاً أمر ما ينتج من البراهين النتائج الكلية. فظاهر أن البراهين التي تنتج نتائج كلّيّة ينبغي أن تكون مقدّماتها كلّيّة.

ولنقل الآن في أحوال أجزاء البراهين بعضها من بعض، وكيف ينبغي أن تكون، وكذلك أحوال أجزاء النتائج. ولمّا كانت النتائج التي يحصل فيها اليقين الضروري ضرورية الوجود (لزم أن تكون مقدّمات المقاييس التي تنتجها بالذات مقدّمات ضرورية الوجود)[٦].

والمقدّمات الضرورية منها حملية ومنها وضعيّة، وكذلك المسائل. والحملية الضرورية / هي التي محمولاتها ضرورية لموضوعاتها. والوضعية الضرورية هي التي لوازم المقدّم فيها لوازم ضرورية. وكل مسألة وضعية، فقد يمكن أن تجعل حملية. والمسائل الوضعية هي مثل قولنا: اذا ساوى ضلعان من مثلث ضلعين من مثلث آخر، كل ضلع لنظيره، وكانت زاويتاهما اللتان تحيط بهما الأضلاع المتناظرة متساويتين، فإنّ ذينك

١٤١ ب

---

١. ساقطة في ط و ك.
٢. ح: البرهان.
٣. ساقطة في ط.
٤. ط و ك: عنده.
٥. ساقطة في ط.
٦. ما بين هلالين تصحيح الناسخ في هامش ب. وكذلك وردت في ط وح وك.

المثلّثين[١] متساويان ، وأشباه هذه المسائل. ومثل قولنا : إن كان الجسم المتحوّل على استدارة غير متناه ، فإن الخطوط التي تخرج من مركزه تمرّ الى غير نهاية ، [وإن كانت الخطوط التي تخرج من مركزه تمرّ الى غير نهاية ،] [٢] فإنّ الأبعاد التي بين تلك الخطوط أبعاد غير متناهية ، وأشباه ذلك. وكل واحدة من هذه الوضعيّات قد يمكن أن تجعل حملية ولا فرق بينها ، أخذت حملية أو شرطية. وما يطلب وجوده ،فهو ، إما أن يطلب وجوده على الإطلاق ،وإما أن يطلب وجوده بحال ما. وما يطلب وجوده بإطلاق ، فهو < ما > يدلّ عليه لفظ مفرد ، أو ما يقوم مقام المفرد. وذلك إنما يمكن أن يبيّن بقياس شرطيّ فقط . وما يطلب وجوده بحال ما ، فهو يمكن أن يبيّن بالحملي والشرطي معاً. وكلّ أمر فُرض وطلب وجوده على الإطلاق ، وأوردنا بيانه بقياس حملي ، فإنا نبدّل مكانه قولاً يشرحه ونبيّنه حينئذ. والضرورية ها هنا نعني بها الضرورية الذاتية ، فإنه يظنّ أنه ليس كل ضرورية ذاتية. فلذلك ينبغي أن نلخّص الذاتية. أما في الشرطية فاللوازم الذاتية ، وإما في الحملية ، فالمحمولات الذاتية./ ١٤٢ أ

[في المحمولات الذاتية]

والمحمولات الذاتية صنفان : أحدهما الذي هو[٣] جوهر موضوعاتها وطباعها أن يحمل عليها هذه المحمولات. وذلك مثل قولنا : كل انسان حيوان وأشباه ذلك. والصنف الثاني هو الذي جوهره وطباعه أن يوجد في موضوعاته. وهذه تسمّى الأعراض الذاتية ، مثل وجود الحركة والسكون في الأجسام الطبيعية. والتي في طباع موضوعاتها[٤] أن يحمل عليها محمولها ، فإن محمولاتها إما حدود ،مثل قولنا : الانسان حيوان ناطق ، والدائرة شكل مسطّح بحال كذا ، وإما أجزاء حدود.

وأجزاء الحدود ، إما جنس قريب أو بعيد ، أو ما يجري مجراه ، وإما فصل قريب أو بعيد ، أو ما يجري مجراه. فأما الجنس القريب ، فمثل قولنا الدائرة شكل مسطّح ، والبعيد مثل قولنا[٥] : الدائرة شكل أو أنها[٦] عِظَم ما. وأمّا ما يجري مجرى الجنس ، فمثل قولنا : الانسان ذو لحم وعظم. وأما الفصل القريب ، فمثل قولنا : الدائرة يحيط

١. ط و ك : فإن ذلك مثلّثين.
٢. ساقطة في ط و ك.
٣. ساقطة في ط و ك.
٤. ك : موضوعها.
٥. ساقطة في ط.
٦. ب وج : أنه : ط وح و ك: وأنّه سطح.

بها خطّ واحد، والفصل البعيد مثل قولنا: الدائرة يحيط بها خطّ. وما يجري مجرى الفصل مثل قولنا في القلب: انه ينبوع الحرارة الغريزية.

والأعراض الذاتيّة صنفان: أحدهما المحمولات التي تؤخذ موضوعاتها أجزاء حدودها، لا على أنها أجناس لها، لكن على أن تقام مقام الفصول، مثل الضحّاك في الانسان. والصنف الثاني التي تؤخذ أجناس موضوعاتها في حدودها، لا على أنها أجناس لها، مثل قولنا: كل[1] عدد فرد ضُرب في عدد / زوج، فالمجتمع منه زوج. ١٤٢ ب

وكلّ واحد من صنفي الذاتية التي تحمل على موضوعاتها حملاً كلياً، إما أوّل وإمّا غير أوّل. والمحمول الأوّل هو الذي لا يمكن أن يوجد محمولاً على[2] جنس موضوعه حملاً كليّاً، مثل قولنا في المثلث إن زواياه مساوية لقائمتين، فإن هذا هو محمول على المثلث حملاً أوّلاً، من[3] قبل أنه ليس يمكن أن يحمل حملاً كلياً على جنس المثلّث، فإنه لا يصدق أن نقول: كلّ شكل مسطّح يحيط به أكثر من واحد مستقيم، فزواياه مساوية لقائمتين. والمحمول غير الأوّل هو الذي يوجد لجنس موضوعه وجوداً كليّاً، مثل حملنا مساواة الزوايا[4] لقائمتين على المتساوي الساقين، أو على المختلف الأضلاع.

والمحمول الأوّل منه ما هو خاصّ بالموضوع[5]، ومنه ما ليس بخاصّ بالموضوع. فالذي ليس بخاصّ بالموضوع، مثل أن كلّ خطّ وقع على خطّين مستقيمين، فصيّر[6] الزاويتين اللتين في جهة واحدة مساويتين لقائمتين، فإنّ ذينك الخطّين متوازيان. فإن التوازي يحمل على هذين الخطّين وعلى الخطّين اللذين يقع عليهما خطّ مستقيم، فيصيّر الزاوية الخارجة مساوية للداخلة التي تقابلها، والتوازي محمول عليها حملاً أوّلاً. واذا كان المحمول الأوّل هو هذا، فقد يمكن[7] أن تعلم أيّ صنف من أصناف الذاتية هي محمولة على موضوعاتها حملاً أولاً، وأيّها ليست بأوّل وأيّها / خاصّ بموضوعه، وأيُّها ليس بخاصّ[8]. ١٤٣ أ

---

١. ساقطة في ط.
٢. ط: على جزء.
٣. ط: والآخر.
٤. ط و ك: الزوايا المثلّث.
٥. تزيد ط و ك: مثل مساواة المثلّث لقائمتين، فإنه خاصّ بالمثلّث.
٦. ط و ك: فصار.
٧. ب: يسهل، وقد صحّحها الناسخ، كما في ط وح و ك.
٨. هنا تزيد ك و ط و ج: كذلك، فإنّ الحدّ هو لا محالة محمول أوّل وخاصّ، والجنس القريب هو محمول أوّل وليس بخاصّ.

والفصل القريب قد يمكن أن يكون خاصّاً بالموضوع. وأما جنس الجنس والفصل المقوّم [للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأول. وأما جنس الفصل المقوّم] [١] فإنه إن [٢] لم يكن جنساً له ولجنسه معاً، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً، وكذلك الفصل المقوّم لفصل الشيء. وأما الأعراض الذاتيّة، فمنها ما هو محمول أوّل، ومنها ماليس كذلك. وأما ما هو دائماً خاصّ بالموضوع من الذاتيّة فالحدّ [٣]، فإنّ الحدّ خاصّ بموضوعه. وكذلك يشبه أن تكون الفصول الأخيرة.

وما كان من الأعراض الذاتيّة يؤخذ الموضوع نفسه جزء حدّه، فإنه خاصّ بذلك الموضوع، مثل الضحّاك. وأمّا ما يؤخذ في حدّه جنس موضوعه أو جنس جنسه، فليس يلزم فيه دائماً ولا في جميعه أن يكون خاصّاً بالموضوع، مثل أن كل عدد زوج ضُرِبَ في عدد زوج، فإنّه زوج. فإن الزوج محمول ذاتي على المضروب في الزوج الذي [٤] يؤخذ في حدّه العدد، وهو جنس موضوعه أو جنس جنسه، وليس هو خاصّاً به [٥]. وأمّا مساواة الزوايا لقائمتين، فإنه يؤخذ [٦] في تحديده جنس المثلّث أو أجناس جنسه، وهو خاصّ بالمثلّث.

واللوازم الذاتية سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإن المحمولات الذاتية [٧] بأعيانها قد يمكن أن توجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنساناً، فهو حيوان، وإن كان إنساناً فهو حيّ ناطق. واللوازم قد يمكن أن تؤخذ محمولات. / مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرّك متحرّك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، [فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً. مثال ذلك: كل متحرّك في جسم غير متناه، فإنه قد يقطع بحركته مسافة غير متناهية في زمان متناه]. والمحمول الأوّل الذي يؤخذ جنس موضوعه في حدّه، بيّن أنه أخصّ من ذلك الجنس. [وإلّا لم يكن ذلك المحمول أوّلاً لبعض ما تحت ذلك الجنس]. فإن كان كذلك، فقد أمكن أن

١٤٣ ب

---

١. هذه العبارة ساقطة في ط.
٢. ط و ك: متى.
٣. ساقطة في ط و ك.
٤. ساقطة في ب وفي ط وح و ك. وقد وردت في تعاليق ابن باجه على كتاب البرهان.
٥. ك: وهو خاصّ به.
٦. ب: يوجد. وكذلك ابن باجه و ط: يؤخذ. ك: لا يوجد.
٧. ساقطة في ط و ك.

يؤخذ[١] ذلك الجنس بعينه في حدّ مقابل لذلك المحمول ، وفي حدود أشياء أخر ليست مقابلة له ، فيكون ذلك الجنس جزء حدّ جميع الأعراض التي يؤخذ[١] ذلك الجنس في حدودها . وذلك ، مثل الفرد والزوج الموجودين في العدد ، فكلّ واحد من هذين يوجد لبعض ما تحت العدد وجوداً كلياً أوّلاً . وأما وجودهما في العدد على الاطلاق ، فوجود جزئي ، إذ كان كل واحد منهما أخصّ من العدد . وهذه الأعراض يقال انها[٢] ذاتية للعدد بنحو ، وذاتية لأنواع العدد بنحو آخر . أما للعدد فإن العدد نفسه يؤخذ في حدّه ، وأما لأنواع العدد ، فإنّ جنسها يؤخذ في حدودها . والأعراض الذاتية الموجودة لجنس ما على نحوٍ ما يوجد الزوج والفرد للعدد ، منها ما هي متقابلة ، مثل الزوج والفرد الموجودين للعدد ، [والاستقامة والانحناء للخطّ ،][٣] ومنها ما ليست متقابلة ، مثل الزوج والجسم الموجودين / للعدد.

١٤٤ أ

والأعراض الذاتية المتقابلة ، منها ما هي ذاتيّة أُول لجنس ما ، ومنها ما ليست أولاً له . فالأَول المتقابلة هي التي لا يمكن أن ينقسم بها جنس ذلك الجنس . مثال ذلك الزوج والفرد ، فإنهما متقابلان ، وليس يمكن أن ينقسم بهما جنس العدد قسمة مستوفاة ، فإنه لا يمكن أن نقول : كلّ كم ، فهو إمّا زوج وإمّا فرد . فإنّ الخطّ كم ، وليس هو بما هو خطّ ، (فهو) إمّا زوج وإما فرد[٤] . ومثل الاستقامة والانحناء الموجودين للخطّ ، فإنه لا يمكن أن نقول كل كم ، فهو إما منحنٍ وإمّا مستقيم ، فإنه لو صدق هذا لكان العدد ، وهو كم ، إمّا منحنياً وإما مستقيماً .

والذاتيّة المتقابلة التي ليست هي أُول لجنس ما[٥] ، مثل المساوي ولا مساوٍ الموجودين للعدد ، فإنّ هذين قد يمكن أن يقسم بهما العدد ، ويمكن أن يقسم بهما جنس العدد قسمة مستوفاة . فإنّ كلّ كم ، فهو إما مساوٍ وإمّا غير مساوٍ . وكذلك يظنّ بالمناسب ولا مناسب . والمشارك والمباين . فإنه يظنّ أن كل كم ، فهو إما مشارك وإما مباين وإما مناسب وإما غير مناسب . فإذن الأعراض المقابلة الذاتية منها ما هو

---

١. ب و ط : يوجد.
٢. كما في ط و ك.
٣. ط و ك : والاستقامة والانحطاط ، وجاءت في آخر الفقرة.
٤. تزيد ك و ط بعد فرد : فإنه لا يمكن أن يقول كل كم فهو إمّا زوج وإمّا فرد.
٥. ط و ك : بأول الجسم لجنس ما.

خاصّ لجنس ما ، ومنها ما هو عامّ له ولغيره. والأشياء العامّة صنفان : أحدهما مثل عموم الحيوان للإنسان والفرس ، ومنها مثل عموم الموجود أو الشيء للأجناس كلّها. فمن المتقابلات ما هي خاصّة أول لما عمومه مثل عموم الحيوان للإنسان والفرس ، مثل الزوج والفرد الموجودين للعدد ، والمساوي ولا مساوٍ / الموجودين للكم. ومنها ما هي أول لما عمومه مثل عموم الموجود والشيء. ومثال ذلك أن كلّ موجود فهو[1] إما بالفعل وإما بالقوّة ، وكلّ شيء إمّا أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب. فإنّ أمثال هذه المتقابلات أول لما عمومه[2] مثل عموم الموجود والشيء.

١٤٤ ب

والمقدّمات الكليّة الأول ، فإن محمولاتها اذا كانت أعراضاً خاصة لجنس ما ، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس ، فإنها هي المقدّمات الخاصّة بذلك الجنس والمناسبة له. وكذلك متى كانت موضوعاتها أنواعاً تحت ذلك الجنس ، ومحمولاتها [إما ذلك الجنس بعينه أو أنواعاً أخر من أنواع ذلك الجنس] ، فانها أيضاً مقدّمات خاصّة بذلك الجنس.

واذا كانت محمولات المقدّمات أعراضاً ليست بأول [لجنس ما] ، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس ، فإن تلك المقدّمات غير خاصّة بذلك الجنس. فمقدّمات البراهين[3] اذن منها ما هي خاصّة بجنس ومنها ما هي عامّة.

فهذه جهات حمل أجزاء مقدّمات البراهين بعضها على بعض. ولما كانت البراهين التي تعطي الوجود والأسباب إنما توجد[4] حدودها الوسطى أحد أصناف الأسباب التي ذكرت ، وكانت أنحاء[5] حمل أجزاء البراهين هي هذه ، لزم ضرورة أن تكون الأسباب التي تؤخذ ، حدوداً وسطى ، حالها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه الأحوال. ويلزم ضرورة أن تكون الأسباب كلّها ، إمّا حدوداً أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما ، أولها شركة في حدودهما / بوجه من الوجوه ، إما شركة قريبة أو شركة بعيدة.

١٤٥ أ

---

١. زيادة في ك.
٢. ب و ك : عمومها.
٣. ط و ك : البرهان.
٤. ط و ك : يؤخذ.
٥. ك : جهات : أنحاء.

[في التأليفات البرهانية وغير البرهانية]

ولنرتّب الآن أصناف التأليفات التي نسبة بعض أجزائها الى بعض هذه النسبة. ولنتأمّل ما منها براهين وما منها ليست براهين، ونتأمّل نتائج ما كانت منها براهين. وينبغي أن نعلم أنّ الشيء يؤخذ[١] في حدّ الشيء على[٢] جهات، منها على مثال ما يؤخذ[١] الحيوان في حدّ الانسان، ومنها على مثال ما يؤخذ[١] الناطق في حدّ الانسان، ومنها ما يؤخذ على مثال ما يؤخذ الانسان في حدّ الضحّاك، ومنها ما يؤخذ على مثال ما يؤخذ العدد في حدّ الزوج والفرد. فمتى قلنا ها هنا في شيء أنه جنس لشيء ما، فإنّما نعني به ما كان حمله مثل حمل الحيوان على الانسان. ومتى قلنا في شيء انه فصل لشيء، فهو مثل الناطق للانسان. وجزء الفصل متى أمكن أن يحمل على الشيء [أو يحمل الشيء عليه]، فهو يجري مجرى الفصل، مثل قولنا في الدائرة انها[٣] شكل[٤] يحيط به خطّ واحد. فكلّ واحد من هذه الأجزاء هو جزء فصل واحد، فبعضه لا يمكن أن يحمل وحده على الدائرة، وبعضه يمكن. مثال ذلك: الدائرة < شكل > ذو خطّ واحد. ومتى قلنا إن شيئاً في حدّ شيء، فإنما نعني به ما كان مثل الانسان المأخوذ في حدّ الضحّاك. ومتى ما[٥] قلنا إن شيئاً في حدّه جنس شيء، فإنّما نعني به ما كان مثل العدد المأخوذ في حدّ الزوج والفرد. فالصنف الأوّل من أصناف التأليف[٦] هو هذا: (١) أ حدّ لب، وب حدّ لج /. (٢) أ جنس لب، ١٤٥ ب وب جنس لج. (٣) أ فصل لب، وب فصل لج. (٤) أ حدّه ب، وب حدّه ج. (٥) أ فصله ب، وب فصله ج. (٦) أ في حدّه ب وب في حدّه ج. (٧) أ في حدّه جنس ب، وب في حدّه جنس ج. (٨) أ في حدّ ب وب في حدّ ج.

أما الضرب الأوّل من هذا الصنف، فإنه ينتج إحدى نتيجتين: إما أن أ حدّ لج، وإما حدّ الأجزاء حدّه. وأما الوضع[٧] الذي ينتج أن أ حدّ لج. فهو إذا اتّفق أن كان لج حدّان، فأخذ أحدهما في بيان الآخر. وليس يمتنع ذلك، كما سنبيّن فيما بعد. مثال

---

١. ب: يوجد. ط وك: يؤخذ.
٢. ب: عن ط وك: على.
٣. ب وح: انه.
٤. ساقطة في ط وك.
٥. ساقطة في ط وك.
٦. ط: التأليفات.
٧. ب وط وح وك: الموضع.

ذلك : كل انسان حيوان ناطق ، وكل حيوان ناطق ، فحيوان مشّاء ذو رجلَين ، فالانسان اذن حيوان مشّاء ذو رجلَين.

فأما حيث ينتج حدّ أجزاء حدّه ، فهو متى أخذ الطرف الأوّل قولاً مؤتلفاً من أقاويل كل قول منها حدّ لجزء من أجزاء حدّ ج. وأمّا الضرب الثاني والثالث ، فإن نتيجتهما بيّنة. مثال الضرب الثاني : كل انسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل انسان اذن جسم. ومثال الضرب الثالث : كل انسان ناطق ، وكل ناطق مدرك ، فكلّ انسان مدرك. وأما الضرب[١] الرابع فهو عكس الأوّل ، غير أنه ينتج وجود أ لجملة حدود أجزاء حدّه. مثال ذلك : كلّ جسم حسّاس متحرّك برجلين ، فهو حيوان مشّاء ذو رجلين ، [وكل حيوان مشّاء ذي[٢] رجلين ، فهو انسان][٣]. وأما الضرب الخامس ، فهو مثل قولنا : كل مدرك بأكثر من عضو واحد / ، فهو حسّاس ، وكلّ حسّاس ، فهو حيوان ، فإذن كل مدرك بأكثر من عضو واحد ، فهو حيوان. وانما يمكن أن يؤلّف هذا التأليف فيما فصوله مساوية للمحدودات ، غير أن هذا البرهان ليس يعطي السبب ، لكنه إنما يعطي الوجود وحده. وينتج وجود الشيء لفصل فصله.

١٤٦ أ

وأما السادس فمثاله : كل إنسان فهو متعجّب ، وكلّ متعجّب فهو ضحّاك ، وينتج أن أ يحمل[٤] على جزء حدّه. وإنما يكون ذلك في الأعراض الذاتيّة الخاصة.

وأما السابع ، فإن جنس ب وجنس ج[٥] ، إن لم تكن نسبة أحدهما الى الآخر احدى النسب التي تقدّمت ، لم يكن هذا التأليف برهاناً. وإن كان مزمعاً أن يصير[٦] برهاناً ، فينبغي أن يكون جنس ب ذاتياً لجنس ج ، أو يكون جنس ج ذاتياً لجنس ب ، وينتج عرضاً ذاتياً أبداً. وقد يكون ما ينتجه أولاً وغير أوّل ، خاصاً وغير خاصّ.

وأما الثامن ، فإنه عكس السادس ، ومثاله هو عكس مثال السادس ، وليس يعطي السبب ، بل إنما يعطي الوجود فقط.

فهذه [ضروب الصنف الأوّل من] أصناف التأليفات الذى[٧] تكون فيه نسبة

---

١. كما في ك.
٢. ح و ك : ذو.
٣. ساقطة في ط فقط.
٤. ط و ك : الحمل.
٥. جنس ج ساقطة في ح.
٦. ك : يكون.
٧. ط و ك : التي.

الأوّل الى الأوسط كنسبة الأوسط الى الأخير. والصنف الثاني من أصناف التأليفات هو هذا: (١) **أ** و**ب** حدّان **لـج**. (٢) **أ** و**ب** فصلان **لـج**. (٣) **أ** و**ب** في حدهما ج. (٤) **أ** و**ب** في حدّهما جنس ج. وهذا الصنف نسبة الأوّل والأوسط الى الأخير فيه نسبة واحدة / بعينها. ولا يأتلف فيه غير هذه الأربعة. فالأوّل ينتج أن **أ** حدّ **لج**. والثاني ينتج أن **أ** فصل **لج**، إما أعمّ وإمّا مساو.

١٤٦ ب

والثالث برهان ليس يعطي السبب، لكن يعطي الوجود فقط، وينتج محمولاً خاصاً بموضوع النتيجة. وإنما صار لا يعطي السبب من قبل أنه إن كان مزمعاً أن يعطي السبب، فينبغي أن [يكون لكلّ واحد من **أ** و**ب** مدخل في الآخر]. فإذا كان كذلك، صار الضرب السادس من الصنف الأوّل. وأما الضرب الرابع فإنه قد يأتلف منه ضروب البراهين كلّها، أعني برهان لمَ وبرهان أنّ، وينتج نتائج أول وخواصّ، وما ليس بأول ولا خواصّ، بل لو تأمّلتَ أكثر البراهين في العلوم، لوجدتها ترجع الى هذا الضرب.

والصنف الثالث هو هذا: (١) **أ** حدّ **لب**، و**ب** جنس[1] **لج**. (٢) **أ** حدّ **لب**، و**ب** فصل **لج**. (٣) **أ** حدّ **لب**، و**ب** حدّه ج. (٤) **أ** حدّ **لب**، و**ب** جزء حدّه ج. (٥) **أ** حدّ **لب** و**ب** جزء حدّه جنس ج. (٦) **أ** حدّ **لب**، و**ب** فصله ج. فالضرب الأوّل ينتج أن حدّ جنس ج موجود **لج**. مثال ذلك:

كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم متغذٍّ حسّاس. والثاني ينتج أن حدّ فصل ج [موجود لج]. مثال ذلك: كل انسان ناطق وكل ناطق فهو مدرك بتأمل وعن قياس، فكل انسان مدرك بتأمل[2] عن قياس. والثالث برهان يعطي الوجود فقط، وإنما يأتلف في الأشياء التي لها حدود مختلفة، / فإنه متى كان الشيء الواحد له حدّان، تبيّن بمثل هذا التأليف وجود أحد حدّيه للآخر. مثال ذلك: كل حيوان ماشٍ ذي رجلين إنسان، وكل انسان فهو حيّ ناطق. والرابع يأتلف فيما يمكن أن يكون له حدود مختلفة. فإذا اتفق أن كان **ب** موضوعه جزء من أجزاء أحد حدّيه ومحموله الآخر، أمكن أن يكون هذا التأليف منتجاً. فأمّا متى كان للحدّ الأوسط، وهو **ب**، حدّ واحد

١٤٧ أ

---

١. ط: حدّ.

فقط ، كان موضوعه ، وهو ج ، يصير جزءاً[1] ، فكأنه إنما يتبيّن به وجود جملة الحدّ لبعض أجزاء تلك الجملة. مثال ذلك أن يتبيّن وجود الحيّ الناطق للناطق ، وذلك هذر . والخامس برهان ، قد ينتج الوجود والسبب معاً ، وقد ينتج الوجود وحده. مثال ذلك : كل ما ضرب في عدد زوج ، فهو عدد زوج ، وكل زوج فهو عدد ينقسم بقسمين متساويين. والسادس حاله حال الرابع ، وهما جميعاً يعطيان الوجود فقط.

والصنف الرابع هو هذا : (١) **أ** جنس **لب** ، و**ب** حدّ **لج**. (٢) **أ** جنس **لب** ، و**ب** فصل **لج**. (٣) **أ** جنس **لب** ، و**ب** حدّه ج. (٤) **أ** جنس **لب** ، و**ب** جزء حدّه ج. (٥) **أ** جنس **لب** ، و**ب** جزء حدّه جنس ج.

فالأوّل لا يستعمل إلّا اذا كانت أ غير مصرّح بها[2] في حدّ ج. وينتج جنس حدّ ج[3] . مثال ذلك : كل انسان حيّ ناطق ، وكل حيّ ناطق جسم ، فكل انسان جسم. والثاني جنس[4] فصل ج ، مثل قولنا : كل حيوان حسّاس ، وكلّ حسّاس / مدرك ، فكل حيوان مدرك. والثالث هو برهان ينتج الوجود فقط ، من قبل أن سبب الشيء هو موضوع النتيجة ، اذ كان إنما ينتج وجود جنس الشيء لحدّه. وينبغي أن يكون هذا الجنس جنساً غير مصرّح به في حدّ ذلك الشيء. مثال ذلك : كل حيوان ناطق ، فهو انسان ، وكل انسان جسم ، فكل حيوان ناطق جسم.

١٤٧ ب

والرابع هو أيضاً برهان ينتج الوجود فقط ، من قبل أن جزء حدّ الشيء الذي هو أحد أسبابه موضوع في النتيجة. مثال ذلك : كل انسان ضحّاك ، وكل ضحّاك ، فذو بشاشة. والخامس قد يكون برهان لمَ وبرهان أنّ. مثال ذلك : كل عدد مضروب في زوج ، فهو زوج ، وكل زوج فهو ذو كيفيّة.

والصنف الخامس هو هذا : (١) **أ** فصل **لب** ، و**ب** جنس **لج**. (٢) **أ** فصل **لب** ، و**ب** حدّه ج. (٣) **أ** فصل **لب** ، و**ب** جزء حدّه ج. (٤) **أ** فصل **لب** ، و**ب** جزء حدّه جزء ج. وضروب هذا الصنف أربعة ، ويسقط اثنان من تركيبات الفصل مع سائر الباقية. فالأول برهان تامّ يعطي الوجود والسبب ، وينتج فصل جنس ج. مثال ذلك : كل انسان حيوان ، وكل حيوان حسّاس ، فكلّ انسان حسّاس. والثاني

---

١. ك : أجزاء.
٢. ط و ك : باسمه.
٣. ط و ك : جنس جنسه.
٤. ط : ينتج جنس.

إنما يأتلف متى كان ب [1] له حدّان مختلفان. فأمّا إن كان له حدّ واحد، فلا ينتج هذا التأليف شيئاً. مثال ذلك: كل حيّ [ناطق فهو انسان، وكل انسان فهو ناطق، فكل حيّ ناطق] [2] فهو ناطق. وأما اذا كان له حدّان مِثل قولنا: كل حيوان [3] مشّاء / ذي رجلين، فهو انسان، وكل انسان ناطق، أنتج حينئذ [4] وجود جزء أحد الحدّين لجملة الحدّ الآخر، وهو: أن كلّ حيوان مشّاء ذي رجلين فهو ناطق. غير أنه إنما يعطي الوجود فقط. والرابع قد يعطي لمَ الشيء أحياناً، والوجود [5] وحده أحياناً، وينتج عرضاً ذاتياً لج. مثال ذلك: الخطوط التي نسبة بعضها الى بعض كنسبة عدد الى عدد، فهي مشتركة، والمشتركة يعدّها مقدار واحد بعينه. فالنتيجة أن الخطوط التي نسبة بعضها الى بعض كنسبة عدد الى عدد، يعدّها مقدار واحد بعينه.

١٤٨ أ

والصنف السادس هو هذا: (١) أ حدّه ب وب جنس لج. (٢) أ حدّه ب، وب فصل لج. (٣) أ حدّه ب، وب في حدّه ج. (٤) أ حدّه ب، وب جزء حدّه [6] جنس ج. وليس يأتلف من هذا الائتلاف [إلّا هذه الأربعة فإنه] متى كان أ حدّه ب، وب حدّاً لج، لزم أن يكون أ وج اسمين مترادفين على شيء واحد بعينه.

فالضرب الأوّل من هذه الأربعة ينتج أن أ جنس أيضاً لج، ويكون الأوسط حدّ جنس الشيء. فإنّ حدّ جنس الشيء هو أيضاً جنس للشيء. مثال ذلك: كلّ دائرة، فهي [7] بسيط مسطّح، وكل بسيط مسطّح، فهو مسطّح. والثاني فصل الشيء. مثال ذلك: كل دائرة ففيها نقطة تكون الخطوط الخارجة منها الى الخطّ المحيط

---

١. ط وك: ج.

٢. ساقطة في ط فقط.

٣. كما في ط وك وب: حسّاس.

٤. ط وك: ج.

٥. ح وب: الموجود.

٦. ساقطة في ك.

٧. ب وح وط وك: فهو. هنا تختلف القراءة في ط وك حتى آخر الفقرة، كما يلي: كل دائرة هي طول وعرض فقط. وكل طول وعرض فقط، فهو بسيط. والثاني ينتج فصل ج متى كان مدلولاً عليه باسم مفرد، ويكون الأوسط حدّ ذلك الفصل. مثال ذلك: كل انسان مستعدّ نحو الرويّة، وكل مستعدّ نحو الرويّة، فهو ناطق. والثالث من هذا الصفة (ب وك: الصنف) ينتج أن أ خاصة لج بتوسّط حدّ الخاصّة. مثال ذلك: كل انسان ناطق، فهو يهش لما يستطرفه، وكلّ ما يهشّ لما يستطرفه فهو ضحّاك. ومثال الرابع: كل انسان فهو منتقل برجلين، فهو ماشٍ.

متساوية ، والنقطة التي حالها هذه الحال ، فهي المركز ، فكل دائرة ، ففيها مركز.

١٤٨ ب والثالث من هذا الصنف ، فقلّما يوجد مثال ذلك. وكذلك الرابع ./

والصنف السابع هو هذا : (١) أ في حدّه ب ، وب جنس لج. (٢) أ في حدّه ب ، وب فصل لج. (٣) أ في حدّه ب ، (وب حدّه ج. (٤) أ في حدّه ب) [١] ، وب [٢] جزء حدّه جنس ج. فالضرب الأوّل ينتج ما هو خاصّ لجنس ج. مثال ذلك : كلّ انسان حيوان ، وكلّ حيوان فذو شوق ، فكل انسان فذو شوق. والثاني ينتج ما يخصّ فصل الشيء. مثال ذلك : كل انسان ناطق ، وكل ناطق ، فذو رويّة. والثالث ينتج ما يخصّ الشيء ، مثال ذلك : كل حيوان ناطق فهو انسان وكل انسان ضحّاك. والرابع مثاله : كل انسان ، فذو [٣] رجلين وكل ذي رجلين فهو ماشٍ.

والصنف الثامن هو هذا : (١) أ جزء حدّه جنس ب ، وب حدّ لج. (٢) أ جزء حدّه جنس ب ، وب جنس لج. (٣) أ جزء حدّه جنس ب ، وب فصل [٤] لج. (٤) أ جزء حدّه جنس ب ، وب حدّه ج. هذه كلها تنتج أعراضاً ذاتية. مثال الأول : كل زاويتين قائمتين ، فهما زاويتان متساويتان عن جنبتي خطّ مستقيم قائم على خطّ مستقيم [٥] ، فهما عن جنبتي عمود. [فإذن كل زاويتين قائمتين ، فهما عن جنبتي عمود] [٦]. ومثال الثاني : كل متساوي الساقين [فهو مثلّث ، وكلّ مثلّث] فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين. (فكل متساوي الساقين، فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين) [٧]. ومثال الثالث : كلّ مثلّث ، فإنه يحيط / به ثلاثة خطوط مستقيمة ، وما يحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة ، فهو ذو زوايا مستقيمة [٨]. ومثال الرابع : كل شكل يحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة ، فهو مثلث ، وكل مثلّث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين. ١٤٩ أ

وكذلك ينبغي أن تكون نسب أجزاء البراهين التي تنتج السوالب ، ألّفت في

---

١. ما بين هلالين ساقط في ك.
٢. ط : في حدّه ج ب.
٣. ط و ك : فذي.
٤. ط : جنس.
٥. زيادة في ط و ك : وكل زاويتين متساويتين عن جنبتي خطّ مستقيم.
٦. ساقطة في ط فقط.
٧. زيادة في ح.
٨. ط : فهو مثلّث ، وكلّ مثلّث ، فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين.

الشكل الأوّل أو في الشكل الثاني. غير أن أكثر البراهين التي تعطي السبب والوجود معاً، إنما تنتج الموجبات الكليّة، وتؤلّف من موجبات في الشكل الأوّل. وما ألّف من البراهين في الشرطيات، فإن نسب أجزائها نسب أجزاء ما ألّف منها في الحملية. والأسباب في الشرطيات هي المستثنيات [١] من مقدّماتها [٢].

[في المتقدم والمتأخر]

(والمتقدّم والمتأخّر يقالان على أنحاء كثيرة) [٣]. فإن الأقدم منه ما يقال في المعرفة، ومنه ما يقال [٤] في الوجود. وكل واحد من هذين، إما بالزمان وإما بالطبع. والأقدم بالزمان في المعرفة هو الذي عرف في زمان قبل زمان المعرفة بالشيء الثاني. وقد يقال [٥] أقدم في المعرفة، فيما كانت المعرفة به حصلت، لا عن معرفة شيء آخر. وأيضاً، فإنّ الذي بمعرفته حصلت معرفة شيء آخر، يقال إنه أقدم في المعرفة. وأيضاً، فإنّ [٦] الكليّات والأعيان متى قايسنا بينها [٧]، من حيث هي مدركة بالحسّ، قيل في الأعيان أنها أشدّ تقدّماً في المعرفة بالحسّ، والكليّات أشدّ تأخّراً. وكلّ ما كان أنقص عموماً، كان أقدم في المعرفة بهذه الجهة. ومتى قايسنا بينهما [٨]، وهما مدركان بما سوى الحواسّ ومعرفتها [٩] / الظاهرة المشهورة، قيل في الكليّات إنها أشدّ تقدّماً في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدّ تأخراً. ومتى قايسنا بين أصناف الكليّات، قيل فيما كان أكثر كليّة انه أقدم في هذه المعرفة. ١٤٩ ب

وأما المتقدّم في الوجود، فإنه أحد الشيئين الذي هو سبب لوجود الآخر، أيّ سبب كان من أصناف الأسباب التي ذكرناها. وقد اعتاد كثير من الناس أن يقولوا في الشيء الذي اذا ارتفع ارتفع [١٠] بارتفاعه الشيء الآخر، واذا وجد لم يلزم ضرورة أن يوجد الآخر، واذا ارتفع ذلك الآخر لم يرتفع هو بارتفاعه، إنه أقدم من ذلك الشيء الآخر. وكذلك الشيء الذي اذا عرف لم يلزم ضرورة أن يعرف الشيء الآخر، واذا

---

١. ط وك: المسبّبات.
٢. ح: مقدّمات.
٣. ساقطة في ك.
٤. ط وك: يقال إنه أشدّ تقدّماً.
٥. ساقطة في ح.
٦. ك: فإن معنى.
٧. ب وط وك: بينهما.
٨. تزيدك هنا: من حيث هي مدركة بالحسّ.
٩. ب وح: ومعرفته. وهي ساقطة في ط وك.
١٠. ساقطة في ك.

عُرف الشيء الآخر لزم ضرورة أن يكون قد عُرف الأول ، فيقال فيه إنه أعرف[١] من ذلك الشيء الآخر.

فظاهر اذن أنّ[٢] أجزاء[٣] البراهين يقال إنها أشدّ تقدّماً من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدم أيضاً على جهة ما يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء ، وأقدم في المعرفة أيضاً ، بمعنى أن بمعرفته عرفت النتيجة ، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضاً ، على جهة ما يتقدّم الكليّات الأعيان. غير أن هذا التقدّم ليس هو بالقياس الى النتيجة. وما كان من هذه البراهين ألّف عن مقدّمات أول ، قيل فيها مع ذلك انها أقدم أيضاً ، على جهة ما يقال في الشيء الذي عرف بنفسه ، لا عن معرفة شيء آخر قبله.

١٥٠ أ وقد يمكن أن يجتمع في الشيء التقدّم في المعرفة والتقدّم في الوجود / معاً ، وقد يمكن ألّا يجتمع. لكن قد يكون الشيء أقدم في المعرفة ، وهو متأخر في الوجود ، ويكون متأخراً في المعرفة ومتقدّماً في الوجود. وقد يمكن أن يجتمع في الشيء الواحد أنحاء التقدّم في المعرفة ، وقد يمكن ألّا يجتمع. والتي ينبغي أن يجتمع فيها النحوان جميعاً من أنحاء التقدّم ، فهي مقدّمات أنحاء البراهين التي تعطي الوجود والسبب معاً. وقد قلنا في هذه البراهين، فلنقل الآن في البراهين التي تعطي الوجود فقط.

فأقول إن التي تعطي الوجود فقط صنفان ، أحدهما التي تنتج الأشياء المتقدّمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها ، متى كانت المتأخرة في الوجود أسبق بالزمان في المعرفة. وذلك أن يؤخذ الحدّ الأوسط شيئاً موجوداً لأمر ، ويكون سببه الشيء الذي تبيّن وجوده لذلك الأمر. مثال ذلك أن يتبيّن كريّة القمر بنموّ ضوئه قليلاً قليلاً ، وهو أن القمر ينمو ضوءه قليلاً قليلاً ، وما نما ضوؤه قليلاً قليلاً فهو كريّ الشكل[٤] ، فالقمر اذن كريّ الشكل. فإنّ كريّة القمر هي[٥] السبب في أن ينمو ضوءه قليلاً قليلاً. غير أن المتقدّم عندنا في المعرفة والمحسوس هو نموّه ، والخفيّ عندنا والمتأخّر هو كريّته. وانما يمكن أن يتبيّن المتقدّم بالمتأخّر ، متى كان المتأخّر تابعاً لمتقدّم واحد بعينه ، وكان مع ذلك منعكساً عليه في الحمل. فأما متى كان المتأخّر تابعاً له ولغيره ، لم يمكن أن يتبيّن به

---

١. لعلّها : أقدم ، كما يقتضي السياق.
٢. ساقطة في ب.
٣. ساقطة في ط و ك.
٤. ساقطة في ح.
٥. ب و ح : هو.

١٥٠ ب وجود المتقدّم. مثال / ذلك أن يبيّن[1] أن الكواكب نارية الجوهر، من قبَل أنها تلمع، وأن المرّيخ حارّ يابس من قبل أنه أحمر اللون، أو لأنها تسخّن وتجفّف وأشباه هذه الأقاويل. فإن الحدود الوسطى في هذه الأقاويل لمّا كانت قد[2] تتبع الطرف الأوّل وقد لا تتبعه، لم يمكن فيها تبيين الأشياء المتقدّمة بالأشياء المتأخرة.

والمتقدّمة والمتأخّرة أربعة أصناف. أحدها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكون المتأخر يلزمه المتقدّم، والمتقدّم اذا وجد لم يلزمه المتأخر. مثال ذلك الدخان والاحتراق، فإنه متى كان هناك[3] دخان فهناك احتراق، ومتى كان احتراق، فليس يلزم أن يكون دخان. في أمثال هذه الأشياء إنما يمكن أن يبرهن المتقدم بالمتأخر فقط، ولا يمكن أن يبيّن المتأخّر بالمتقدّم. وأما الأوّل، فكل واحد منهما يمكن أن يبيّن بالآخر بنحوين مختلفين، أحدهما ببرهان الوجود فقط، والآخر ببرهان السبب. والثالث أن يكون المتقدم يلزمه المتأخر والمتأخّر لا يلزمه المتقدّم. فذلك انما يُبيّن فيه المتأخّر بالمتقدّم أبداً. والرابع أن يكون المتقدّم بحيث اذا وضع لم يلزم أن يوجد عنه هذا المتأخر [ولا اذا كان هذا المتأخر][4] يتبع في وجوده المتقدّم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنف من المتقدّم والمتأخر، فليس يمكن أن يبرهن شيء منهما بالآخر.

١٥١ أ وأما نسبة أجزاء هذا الصنف من البراهين بعضها / الى بعض، فهي إحدى نسب الصنف الذي يعطي الوجود والسبب معاً. والصنف الثاني من البراهين التي تعطي[5] الوجود فقط، فهو الذي يعرّف المتأخر بالمتأخر. وهو أن يكون أمران تابعان لشيء واحد غيرهما، وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخر عن ذلك الشيء مرتبة واحدة، وتكون نسبة أحدهما الى الآخر إحدى تلك النسب التي ذكرت، فيُبيّن وجود أحد المتأخّرين لموضوع ما بأن يؤخذ الحدّ الأوسط فيه الأمر الآخر. مثال ذلك أن الأرض لا تتحرّك، لأنّه ليس لها مكان تتحرّك إليه، والحائط لا يتنفّس، لأنه ليس بحيوان، وأشباه هذه البراهين. والبراهين التي تعطي[6] الوجود فقط تسمّى الدلائل. ويخصّ هذا الاسم أكثر ذلك بما عرف منها المتقدّم بالمتأخّر. ويسمّى المتأخّر الذي يؤخذ حداً أوسط في هذا البرهان الدليل.

---

١. ح وك: يبيّن مبيّن.
٢. ساقطة في ب وح.
٣. ساقطة في ب وح.
٤. ساقطة في ط فقط وفي ك: ولا كان هذه المتأخر.
٥. ط وك: تعرف.
٦. ك: تعرف.

[في البراهين والأسباب]

وأمّا البراهين التي تعطي الأسباب فقط ، فإنها إنما تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها فقط . وذلك إمّا بأنفسها ، أو بالحسّ أو بالبراهين التي تسمّى الدلائل ، فإنما يبقى علينا بعد العلم بوجودها الوقوف على أسبابها . وأسباب الأشياء ربّما حصلت عن الحسّ ، وربما حصلت عن الدلائل ، وربّما حصلت عن البراهين. ويظنّ بكثير ممّا يطلب أسبابها الذاتية أنها ليست ضرورية الوجود ، لما هي موجودة له ، مثل الصلع والشيب للانسان ، وأشباه هذه ، غير أنّها أيضاً ذاتية الوجود لما هي له موجودة . وبيّن أن الضرورة / فيها هي نسبة أسبابها إليها فقط . فإن كان كذلك ، فليس كل ما هو ذاتي للشيء ضرورياً له على النحو الذي حدّدنا الضروري. ١٥١ ب

وأجناس الأسباب الأول أربعة ، تنقسم الى الأقسام التي ذكرنا . وكل واحد من تلك يوجد في جواب لمَ هو الشيء. فإن المسألة بلمَ هو الشيء ، إنما يمكن فيما حصلت لنا معرفة وجوده ، فإنّا إنما نقول : لمَ صار الانسان يموت ، اذا علمنا أنه يموت. فيكون الجواب في ذلك إمّا لأنه مركّب من الأضداد ، وإمّا لأنه حيّ ناطق مائت ، وإما لأن الأصلح له أن يموت ، وإما لأن الحافظ له أو الفاعل له متبدّل ، وليست نسبته اليه نسبة واحدة. فالجواب الأوّل هو مأخوذ من مادّته ، والثاني من صورته ، والثالث من غايته ، والرابع من فاعله. غير أن الذي يؤخذ من مادّته ، اذا وضع ، لم يكن يلزم ضرورة وجود الشيء الموجود بالمادّة. وكذلك الشيء الذي[1] يوجد فاعلاً. فأمّا الشيء الذي يوجد غاية ما لأمر ، فإنه متى وضع موجوداً ، لزم ضرورة وجود الشيء الموجود به ، وكذلك الصورة. فإن هذين السببين يساوقان وجود الموجود[2] بهما.

ومن الأسباب ما اذا أُدّي ، لم يتبيّن من أوّل الأمر كيف هو سبب لذلك الشيء ، ولا كيف وجوده به أو حدوثه عنه. مثال ذلك : لمَ صار الكرم ينتثر ورقه في الشتاء؟ فأجبنا بأن ذلك من قبل أنه عريض الورق. فإنّ هذا السبب هو سبب ذاتي ، غير أنه ليس يتبيّن فيه كيف هو سبب لانتثار ورق الكرم في الشتاء. وانما / يكون ذلك متى لم تؤدَّ أسبابه القريبة. فلذلك يبقى بعد موضع للمسألة عن السبب في أمثال هذه الأشياء. مثال ذلك : لمَ صار ما عرض ورقه من الأشجار ينتثر ورقه؟ فإذا قيل : لأن الرطوبة ١٥٢ أ

---

١. ساقطة في ب.

٢. ك : الشيء الموجود.

التي يتماسك بها الورق على الشجر تنتثر[1] مما عرض ورقه أسرع ، كان إعطاء هذا السبب أقرب الى أن يكون قد عرف كيف صار عرض الورق سبباً لانتثاره.

وعلى هذا المثال يجري ما قاله أبا خرشيش أن بلاد الصقالية ليس فيها مزامير ، من قبل أن ليس بها كروم. وكذلك ما قاله أراطس[2] عن[3] أن النجوم الجنوبية أسرع غيبوبة[4] من الشمالية ، لأنها بعيدة عن القطب الشمالي ، وأن القمر انما ينكسف بمروره على وسط دائرة البروج. فإنّ أمثال هذه الأمور أسباب بعيدة ، وليس يتبيّن كيف وجود الموجود بها.

وما دامت البراهين توجد حدودها الوسطى أمثال هذه الأسباب ، فإنها تكاد تكون في الدلائل. فلذلك ينبغي أن يُتحرّى في كلّ ما أعطي سببه أن تعطى أسبابه القريبة ، ولا يقتصر منها على أسبابه البعيدة. مثال ذلك أنه لا ينبغي أن يقتصر في إداء كسوف القمر على أنه مسامت لوسط دائرة البروج ، دون أن يقال إنه إذا سامت دائرة البروج في مقابلة الشمس ، قامت الأرض بينه وبين الشمس ، فسترت عنه الضوء الواقع عليه من شعاع الشمس.

١٥٢ ب والشيء الواحد قد يكون له أسباب كثيرة بحسب كثرة أصناف / الأسباب التي ذكرناها ، والأشياء الكثيرة قد يمكن أن يكون لها أسباب واحدة. والأسباب الواحدة منها ما هي واحدة بالجنس ، منها ما هي واحدة بالنوع ، ومنها ما هي واحدة بالتناسب. مثال ما جنس أسبابها واحد بعينه : الصدى وقوس قزح ، فإن جنس سببهما الانعكاس ، فالصدى سببه انعكاس الصوت ، وقوس قزح سببه انعكاس الضوء[5]. والذي نوع سببهما واحد هو قوس قزح والمرئيّ في المرآة ، فإنّ كليهما إنّما يريان بسبب انعكاس البصر [، غير أن أحدهما سببه انعكاس البصر] من غيم ، والثاني[6] من حديد صقيل.

والأشياء التي أسبابها واحدة ربّما كان بعضها أسباباً لبعض. ويكون سبب الأبعد

---

١. ب و ك : تنقش.

٢. Aratos (القرن الثالث ق. م.) فلكي تأثر به هيبّارخوس (القرن الثاني) المشار إليه قبل ، أحد مصادر بطليموس الرئيسية.

٣. ب : في ح : أراطو في.

٤. ط : في المغيب. ك : تغيب أسرع مما تغيب.

٥. ك : البصر.

٦. ط و ك : انعكاس البصر.

سبباً لجميعها، وربما لم تكن بعضها أسباباً لبعض. مثال (ما يكون بعضه أسباباً لبعض)[١]. قولنا: لمَ صار النيل يغزر ماؤه في آخر الشهر، ولمَ يصير الهواء في آخر الشهر أرطب، ولمَ يصير هواء آخر الشهر أشبه بحال الشتاء؟ فإن سبب هذه كلّها هو امتحاق[٢] ضوء القمر. غير أن سبب غزارة النيل هو كثرة الرطوبة في الهواء، وسبب ذلك هو قرب حال الهواء من حال الهواء في الشتاء، وسبب ذلك قلّة الحرارة في الهواء، وسببه عدم الهواء لضوء القمر، وسبب ذلك ارتفاع ضوء القمر عن وجهه الذي يلي الأرض الى جانبه الأعلى، وسبب ذلك قرب القمر من الشمس. [فقرب الشمس من القمر هو][٣] سبب جميع هذه وهذه بعضها أسباب لبعض.

١٥٣ أ وكثيراً ما يؤدّى سبب الشيء القريب، فيبقى هنالك / بعد موضع للمسألة عنه بلمَ الشيء. مثال ذلك: لمَ صار المتساوي الساقين، زواياه مساوية لقائمتين؟ فسببه القريب أن يقال فيه إنه مثلّث، فيبقى فيه، بعد موضع للمسألة، الى أن يقال لأن زواياه مساوية للزاويتين اللتين تقعان عن جنبتي أحد أضلاعه، اذا أُخرج ضلعه الآخر. وكل زاويتين كانتا عن جنبتي خطّ مستقيم قائم على خطّ مستقيم، فهما معادلتان لقائمتين. فحينئذٍ لا يبقى في الموضوع موضع للمسألة عنه لمَ هو هكذا.

فلذلك ينبغي أن لا يقتصر في كل ما يطالب بسببه على ما يبقى فيه موضع للمسألة عنه بلمَ الشيء. وأما ما وجوده غير ضروري، إمّا على الإطلاق وإمّا في شيء ما، فهو صنفان: أحدهما الموجود في أكثر الزمان أو الموجود لأكثر الموضوع، وأمّا ما[٤] جمع الأمرين جميعاً. والثاني الموجود من الأقلّ أو على التساوي. وهذا الثاني، فليس ينظر في قسميه علم أصلاً، وأما الموجود على الأكثر، فإنه ينظر فيه كثير من العلوم.

والمقدّمات التي بهذه الصفة، فإن نتائجها التي بالذات هي بهذه الصفة، والنتائج التي بهذه الصفة، فإنّ القياس الذي ينتجها بالذات مقدّماته بهذه الصفة. وهذه قد تعدّ مع الضروريّات في كثير من الصنائع وتجري مجراها، وهذه ينبغي أن تصحّ فيها الذاتيّة فقط وتستعمل في العلوم.

---

١. هذه العبارة ساقطة في ك.
٢. ك: انمحاق.
٣. ساقطة في ط فقط.
٤. كما في ح.

الفصل الثالث
القول في الحدود وفي أصنافها

١٥٣ ب ولنقل الآن في التصوّرات ، وقد لخّصنا فيما / سلف أصنافها وبيّنا أيّها أكمل وأيّها أنقص ، وأحصينا الأمور التي عنها تحصل أصناف التصوّرات. وأنقص التصورات ما أوقعته الألفاظ المفردة الدالّة على الشيء وما جرى مجراها ، وأكملها ما أوقعته الحدود.

ولنقل الآن في الحدود والأشياء المحدودة ، فهي إما أن تدلّ عليها ألفاظ مثل الانسان والشمس والقمر ، وإما أن يدلّ عليها قول ليست صيغة تركيبه تركيب قول جازم. والحدود تؤلّف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما تؤلف البراهين ، غير أن نحو تأليف الحدود مخالف لنحو تأليف البراهين. وقد لُخِّص كيف تأليف البراهين ، وبالجملة المقاييس وأجزاء المقاييس. وأما تأليف أجزاء الحدود ، فهو النحو الذي صيغته ليست صيغة يكون بها بعض أجزائه حكماً والآخر محكوماً عليه ، ويصلح أن تجعل جملته جزء قول جازم. وأقلّ ما منه تأتلف الحدود جزآن ، ومن جملة أجزاء الحدود ما يمكن أن يحمل على المحدود ، ومنها ما لا يمكن أن يحمل على المحدود ، مثل حدّ[1] الدائرة ، فإنه شكل يحيط به قطع[1] واحد في داخله نقطة ، كل الخطوط المستقيمة التي تخرج منها الى الخطّ المحيط متساوية. فقولنا فيه إنه شكل يمكن أن يحمل على الدائرة ، فإن الدائرة

---

١. ط و ك : خطّ.

شكل. [وقولنا قطع واحد لا يمكن أن يحمل على الدائرة][1] ، فإنه لا يصدق أن نقول الدائرة هي قطع واحد، بل أن نقول الدائرة يحيط بها قطع واحد، فيكون القطع جزءاً للمحمول / على الدائرة، فهو[2] [جزء الفصل اذن، والفصل قولنا يحيط به قطع واحد. وما كان لا يحمل على المحدود، فهو جزء جزئه، لا جزؤه التامّ][1] . فجزؤه التام، يمكن أن يحمل على المحدود، وكذلك أجزاؤه التامّة قد يمكن أن يحمل بعضها على بعض، إمّا حملاً كلياً وإما جزئياً، ولذلك قد لا يمتنع أن يبرهن وجود أحد جزئيه للآخر. وقد يمكن أن يبرهن وجود كلّ واحد من أجزائه للمحدود. ١٥٤ أ

وأجزاء الحدّ، إمّاأقدم من المحدود، وإما متأخرة عنه. والذي أجزاؤه أقدم من المحدود هو الذي يفهّم ذات الشيء مفصّلاً[3] بالّتي هي وجود ذلك الشيء بالذات لا بالعرض. ووقوع اسم الحدّ على هذا أكثر من وقوعه على الذي أجزاؤه متأخرة عن المحدود. وأمّا التّي بها وجود الشيء، فمنها ما هي في الشيء نفسه[4] ، ومنها ما هي خارجة عن الشيء. والذي يفهّم الشيء مفصلاً بالّتي بها وجوده وهي في الشيء يقع عليه اسم الحدّ أكثر مما يقع على ما أجزاؤه خارجة عن الشيء. وأجزاء الحدود التّي هي حدود على الاطلاق، فكل واحد فيها أقدم من المحدود، وبعضها أقدم من بعض. وتقدّم أجزاء الحدود للمحدود على مثال تقدّم أجزاء البراهين للنتائج.

وأقدم أجزاء الحدّ مرتبة من القول أشدّ تأخّراً. والمتأخّر من أجزائه ينبغي أن يكون الأقدم، فالأقدم في الترتيب. والتقدم ها هنا إنما نعني به تقدّم سبب الشيء على الشيء. فإذن الأقدم من أجزاء الحدّ قد يمكن أن يبرهن به المتأخر، إمّا وجوده للمحدود / وإما وجوده على الاطلاق. وكذلك متى كان الحدّ مؤتلفاً من أجزاء كثيرة أكثر من اثنتين. ١٥٤ ب

وأجزاء الحدّ التامة منها ما يدلّ عليه لفظ[5] [مركّب، (ومنها ما يدلّ عليه لفظ مفرد، ومنها ما يدلّ عليه قول][6] . أمّا ما يدلّ عليه لفظ مركّب)[7] ، فإنما يمكن أن

---

١. ساقطة في ط فقط.
٢. ط: فهو كل حدّه لا جزءه التامّ.
٣. ح: المتصلة.
٤. زيادة في ط و ك.
٥. ط: لفظ أو قول.
٦. ساقطة في ط فقط. وسقطت لفظة مركّب في ك.
٧. ب: العبارة التّي بين هلالين زادها الناسخ في الهامش. قارن تعاليق ابن باجه و ك.

يبرهن وجوده للمحدود بالأجزاء الأخر ، وإن كانت هذه الأجزاء الأخر ، فيها أيضاً ما يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، أمكن أن يبرهن وجود أحد جزئيه للآخر ببرهان حملي ، ويجعل الحدّ الأوسط فيه الجزء الآخر. وإن كان لا يمكن حمل أجزائه بعضها على بعض ، بُرهن بتأليف شرطيّ. وأما ما يدلّ عليه لفظ مفرد ، فإنّ حاله حال ما يدلّ عليه قول لا يمكن حمل أجزائه بعضها على بعض.

وأجزاء الحدّ التامّة الّتي تدلّ على كلّ واحد منها بقول ، منها ما هو أعمّ من المحدود ومنها ما كل جزء منه[1] مساوٍ للمحدود. [وأجزاء الحدّ التامّة الّتي يُدلّ عليها بقول ، فالمساويات للمحدود][2] قد يمكن أن يؤخذ كل واحد منها على انفراده حدّاً للمحدود. فالمتأخر من هذين الجزئين يسمّى الحدّ الذي هو نتيجة برهان ، والأقدم منهما[3] يسمّى الحدّ الذي هو مبدأ برهان. ومجموعهما يسمّى الحدّ الذي هو برهان متغير في الوضع. وهذا هو أكمل الحدود ، فإنه لا فرق بين هذا الحدّ وبين البرهان إلّا في ترتيب الأجزاء فقط. فإذا كان[4] ذلك كذلك ، فإنه اذا تبرهن الشيء بالبرهان على الاطلاق أمكن أن تؤخذ أجزاء البرهان بأعيانها أجزاء حدود. واذا حدّد الشيء أمكن أن تؤخذ أجزاء حدوده أجزاء براهين. ومتى اتّفق أن كان معنا / أمر ما يدلّ عليه لفظ ١٥٥ أ مفرد واحتجنا الى أن نبرهن وجوده ببرهان حملي ، فأخذنا القول الشارح له وبرهنّاه ببرهان على الاطلاق ، وأخذنا الحدّ الأوسط فيه معنى يدلّ عليه لفظ مركّب ، عاد ذلك الذي كان شرحاً للفظ ، فصار حدّاً للأمر على أنّه نتيجة برهان ، فصار الحدّ الأوسط حدّاً له على أنه مبدأ برهان. مثال ذلك أنّا إذا أردنا أن نبرهن وجود الرعد مثلاً ، فشرحنا لفظ الرعد أنه صوت من غيم ، ثم غيّرنا ترتيب هذا القول ليصير بحيث يمكن أن يبرهن عليه ، فقلنا : الغيم فيه صوت ، وجعلنا الحدّ الأوسط ؛ فيه تموّج الرّيح في الغمام ، وألّفنا البرهان هكذا : الغيم فيه ريح يتموّج ، ففيه صوت ، فالغيم اذن فيه صوت. فهذا النحو من التأليف هو نحو تأليف برهان جارٍ على الاتّصال مفضٍ إلى نتيجة محدودة. ومتى أردنا أن نأخذ هذه الأجزاء بأعيانها حدّاً للرعد غيّرنا ترتيب هذه الأجزاء ، وقلنا : الرعد هو صوت في غيم لتموّج ريح فيه ، فيصير ما قدّمت مرتبته في البرهان متأخر المرتبة في الحدّ ، والمتأخّر مرتبته هناك متقدّم المرتبة ها هنا.

---

١. ب وك : منها.

٢. ساقطة في ط فقط.

٣. ب وك : منها.

٤. كما في ك.

(وأمّا الحدود التي تؤخذ أجزاؤها)[١] أموراً خارجة عن المحدود، فإنّ تلك الأمور الخارجة ثلاثة أصناف: إمّا غايات للشيء، وإما فاعلات له، أو شيء فيه المحدود. فمتى اتّفق في شيء واحد أن اجتمع في حدّه جزء دالّ على غايته وجزء يدلّ على ما فيه / الشيء، فإن الذي يدلّ على الغاية هو مبدأ برهان في ذلك الحدّ، والجزء الآخر هو نتيجة برهان. مثال ذلك حدّ النفس، وهو أنها استكمال لجسم طبيعي آلي يصدر عنه ادراك والأفعال التي تتبع الادراك، فإنّ كلا هذين الجزئين، أعني قولنا جسم طبيعي آلي وقولنا يصدر عنه ادراك والأفعال التي تتبع الادراك، شيئان خارجان عن النفس. غير أنّ قولنا جسم طبيعيّ آليّ يدلّ على الذي فيه النفس، والجزء[٢] الآخر يدلّ على غاية النفس. فلذلك يجعل هذا الجزء[٢] مبدأ برهان والآخر نتيجة برهان. وكذلك اذا اجتمع في الحدّ جزء يدلّ على الفاعل وجزء يدلّ على الغاية، فإنّ الجزء الدالّ على الغاية هو مبدأ برهان والآخر نتيجة برهان. مثال ذلك أنّا إذا حدّدنا الحائط فقلنا: هو جسم أحدثه البنّاء لحمل السقف، فإنّ قولنا لحمل السقف هو مبدأ برهان والجزء الآخر نتيجة برهان.

١٥٥ ب

فقد لخّص هذا القول أمر[٣] أصناف الحدود كلّها. وإذ كان كثير من الناس في القديم والحديث قد اعتادوا أن يقولوا انها تؤلّف من أجناس وفصول، فينبغي أن ننظر في ما يقولونه من ذلك ونبيّن في أيّ الأصناف يدخل، فنقول: انه ليس يظنّ أحد من أولئك أن الجزء الذي يسمّونه الجنس يعرّف الشيء بما هو خارج عنه[٤] أصلاً، وأما الجزء الذي يسمّونه الفصل، فقد يظنّ بكثير منها أنه يعرّف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يظنّ به ذلك، مثل حدّ الانسان وحدّ المثلّث. وما / يظنّ بفصولها أنها تدلّ على ما هو خارج عن ذاته، فمثل قولنا في حدّ الحائط: إنه جسم يحمل السقف، فإنّ حمل السقف هو خارج عن ذات الحائط. وكذلك تحديد من حدّ الإله انه شيء يحرّك العالم، وأشباه[٥] هذه الحدود. والتي تستعمل أجناساً وفصولاً في الحدود صنفان، أحدهما بمنزلة ما يقال في الحيوان انه جنس، وفي الناطق انّه فصل.

١٥٦ أ

---

١. العبارة ساقطة في ك.
٢. ك: الحدّ.
٣. كما في ط وح وك وفي ب: من.
٤. كما في ك.
٥. ط وك: وأشباه ذلك.

والثاني ما تدلّ عليه المشكّكات التامّة التشكيك، مثل الواحد والموجود والكمال والقوّة والنسبة وما أشبه ذلك. والصنف الأوّل هو أحرى ما سُمي جنساً، وهو الجنس على الاطلاق. فما كان من الحدود المؤلّفة من أجناس وفصول هذه سبيلها، فكانت فصولها ليست أموراً خارجة عن المحدود، بل كانت في المحدود، فإنّ أجزاء حدودها لا محالة تدلّ على التي بها وجود الشيء وهويّته [1].

أما الجنس، فيدلّ إمّا على ما يجري منه مجرى نتيجة برهان أو يدلّ على جملة المجتمع، إلّا أن دلالته على ما يجري منه مجرى نتيجة برهان أحرى وأكثر وأقوى. والفصل منه، فيدلّ إما على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أو يدلّ على جملة المجتمع، لكن دلالته على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أكثر. وأما ما فصله دالّ على أمر خارج عن المحدود، فإنّ ذلك الفصل صنفان، أحدهما أن يكون حدّاً لما منزلته من الشيء منزلة الصورة، فيستعمل حدّ الصورة بدل اسم الصورة، اذا اتفق أن لم يكن للصورة اسم. مثال ذلك / حدّ من حدّ النخلة أنها الشجرة التي تثمر الثمر، فإن قولنا شجرة هو جنس النخلة، وقولنا تثمر الثمر فصل يدلّ على أمر خارج عن النخلة، وإنما يدلّ على فعلٍ لها خاصّ. والأفعال الخاصّة، لمّا كانت تصدر عن صورة الشيء الخاصّة به، صارت أفعال الصورة غايات الصورة، فحُدّت بها. ولمّا اتّفق في الصورة التي بها النخلة نخلة ان لم يكن لها اسم، أخذ حدّها فاستعمل بدل اسمها. وكذلك نفعل فيما يعسر تصوّر صورته أو لا يمكن. والصنف الثاني أن تكون فصولها دالّة على أشياء خارجة، على مثال ما قلنا فيما سلف.

١٥٦ ب

فما كان من الحدود المؤلّفة من أجناس وفصول هذه سبيلها، فإن الجنس منه يدلّ من المحدود على ما يدلّ عليه الجنس في الصنف الأوّل، وكذلك الفصل منه. وأما الحدود التي تؤلّف من سائر تلك الأجزاء [2] فإن الموضوع في الحدّ مكان الجنس، إمّا أن لا يكون جنساً أصلاً، بل اسماً مشتركاً أو مشكّكاً، أو أن يقال فيه انه جنس بنحو آخر غير النحو الذي يقال في الحيوان إنه جنس للانسان. مثال ذلك الواحد والموجود والشيء، فإنّ هذه وأشباهها، إمّا أن لا تكون أجناساً أصلاً، وإما أن تكون أجناساً بأنحاء أخر. فإن هذه يشبه أن يكون قد تخيّل الشيء تخييلاً عامّاً بنحوٍ ما، من غير أن

---

١. ك: وهي فيه.

٢. كما في ط وح وك وفي ب: الأخر.

تدلّ على جزء به قوام الشيء أصلاً. فإن كان كذلك، فالجنس صنفان: أحدهما ما خيّل الشيء تخييلاً عاماً فقط على نحو ما، والآخر ما خيّل تخييلاً عاماً ودلّ مع ذلك على جزء ما به قوام الشيء. وهذا ينبغي / أن يكون أحقّ باسم الجنس من الأوّل، إن كان كلاهما يسمّيان جنساً.

١٥٧ أ

ولنقل الآن[1] في الحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود، فنقول: إن كان في الموجودات شيء لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يمكن تعريفه إلّا بالحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود[2]. وما أمكن أن يوجد له شيء أقدم منه وشيء آخر متأخّر عنه، أمكن أن يُعرّف[3] بالأمرين معاً[4]، أعني بالمتقدّمة والمتأخرة. [غير أن هذا إنّما يُستعمل في تعريفه الحدود المتأخّرة الأجزاء][5]، إما للاستظهار في التعريف، وإما اذا لم يقف على الأشياء التي هي أقدم منه.

والمتأخّرة، إما ضروريّة للشيء المحدود، وإما غير ضروريّة. والضروريّة، إمّا أقرب وإما أبعد. والضرورية القريبة، إذا حُدّ بها الشيء، عرّفت، أمّا الذي لا يوجد شيء أقدم منه فتعريفاً[6] تامًّا، وأما ما يمكن أن يوجد شيء أقدم منه، فتعريفه تعريف قريب من التام. ونقص هذا التعريف أنه لا يوقف على السبب.

والضروريات المتأخرة[7] عن الشيء تتفاضل في القرب والبعد. وكل ما كان أقرب كان تعريفه للمحدود تعريفاً أكمل، وكل ما كان أبعد كان تعريفه أنقص.

وأما المتأخرة التي ليست ضرورية، فإنها ليست تفيد من معرفة الشيء إلّا ما مقداره في الذهن مقدار ما يدرك المبصر من الشيء متى تأمّله على مسافة بعيدة. والضرورية القريبة يمكن أن تنتقل منها أجزاء[8] الحدّ الأقدم. وكلّما كانت المتأخّرة أقرب، كانت النقلة منها الى الأقدم أسهل وأسرع، على أن تجعل المتأخّرة دلائل / على المتقدّمة. وأمّا ما ليست ضروريّة، فليس يمكن النقلة منها الى الأقدم إلا بعسر أو بالعرض.

١٥٧ ب

والأمور التي يوجد لها أشياء متقدّمة ومتأخّرة صنفان، أحدهما التي متقدّماتها أعرف

---

١. كما في ط.
٢. هذه العبارة مكرّرة في ط.
٣. ط و ك: تعريفه.
٤. ح و ك: جميعاً.
٥. ساقطة في ط فقط.
٦. ك: عرفت تعريفاً.
٧. زيادة في ك: التي تبعد عن أقرب الضروريات المتأخرة الى الشيء.
٨. ح و ك: الى أجزاء.

عندنا من المتأخّرات عنها ، وما كان كذلك كانت النقلة فيها من الأقدم. فالأقدم الى المتأخر فالمتأخّر على النظام ، على أن تجعل المتقدّمة حدوداً وسطى في البراهين على الاطلاق ، بمنزلة ما عليه الأمر في أكثر التعاليم. والثاني هو الذي المتأخّرات عنه أعرف عندنا من المتقدّمات له. فما كان كذلك فإنّا نحدّه أوّلاً بأعرف المتأخّرات عندنا ، ثم ننتقل منها الى التي هي أقدم ، بأن نجعل المتأخرة حدوداً وسطى في الدلائل ، بمنزلة ما عليه الأمر في أكثر الأمور الطبيعية.

فالحدود التي أجزاؤها متقدّمة هي الحدود على الاطلاق ، وهي أحرى أن[1] يقع عليها اسم الحدّ. وأما الحدود المتأخّرة الأجزاء ، فإنها لا تسمّى الحدود على الاطلاق ، أقل ذلك ، لكن إنما تسمّى رسوماً أو حدوداً متأخرة. وظاهر أن أجزاء الحدود لا يمكن أن تؤلّف منها الحدود ، ما لم يكن كل واحد منها بيّن الوجود للشيء الذي يقصد تحديده. فلذلك يلزم أن يكون كلّ واحد من تلك الأمور قد سبقت لنا قبل التحديد معرفة وجود كل واحد منها على حياله للشيء المقصود تحديده. والمعرفة بوجود الشيء للشيء تحصل إمّا لا عن برهان ولا عن قياس أصلاً ، وإمّا عن برهان. فإذن ينبغي أن تكون أجزاء الحدود معلومة / الوجود للمحدود قبل تأليف الحدّ ، إمّا بأنفسها وإما ببراهين. فإذا حصل كل واحد منها معلوماً ، شرع حينئذ في تأليف الحدّ. ١٥٨ أ

وأجزاء الحدّ ، كما قلنا ، ينبغي أن تكون إما محمولات على الشيء من طريق ما هو ، أو أموراً بها وجود الشيء بذاته ، لا بالعرض. فإذا صحّ في عدّة محمولات على الشيء أن كلّ واحد منها محمول من طريق ما هو ، إمّا بنفسه وإمّا ببرهان ، أو صحّ بأحد هذين الوجهين أن أموراً ما بها وجود الشيء (حدّدناها حينئذ)[2]. وتأليف[3] الحدّ يلتئم بعد ذلك بجمع الأجزاء[4] التي حالها هذه الحال ، وترتيبها متتالية على نظم محصّل ، الى أن يجتمع من جملتها ما يساوي المحدود. فحينئذ نكون قد وفّينا الشيء حدّه.

وترتيب أجزائه هو أن يقايس بين تلك الأجزاء ، فأيّها كان أقدم في الوجود أخّر في الترتيب ، [وأيّها كان متأخّراً في الوجود قدّم في الترتيب][5]. وكذلك أيّها كان أعمّ

---

١. مكرّرة في ب.
٢. ك : حدّ بها حينئذ الشيء.
٣. ب : تألّف.
٤. ط : الأشياء. ك : بجميع الأشياء.
٥. ساقطة في ط فقط.

قدّم في الترتيب ، وأيّها كان أخصّ أخّر ، ويتحرّى في كلّ ما يقصد تحديده أن يؤخذ أولاً جنسه ، فيرتب أوّلاً ، ثم يردف بسائر الباقية على الترتيب الذي قلناه . فإذا اجتمع من جملة ذلك ما يساوي المحدود حصل لنا حينئذ حدّ ذلك الشيء . وقد يتفق ، كما قلنا ، أن نقصد البرهان على وجود الشيء المحدود ، فنبرهنه [١] ، فيعرض أن يكون قد حصل لنا أجزاء حدّه مرتبة [٢] الترتيب الخاصّ بالبرهان ، فيبقى علينا تغيير ترتيبه حتى يصير حدّاً . وكذلك قد يتفق لنا أن نقصد لتحديد الشيء فنحدّه ، فيعرض أن يكون قد حصل لنا أجزاء برهانه ، فيبقى / أن نغير ترتيبه حتى يصير برهاناً . فهذا هو الطريق الذي نصل به الى تحديد الشيء على التمام والى كل ما يحتاج اليه في التحديد على الحقيقة .

١٥٨ ب

وأما سائر الطرق التي يظنّ بها أنها نافعة في الحدود ، فمنها ما ينتفع به في سائر الحدود التي تفرض هل هي على ما ينبغي أو ليست على ما ينبغي . ومنها ما ينتفع به في التحديد نفسه . والتي ينتفع بها في سبار الحدود المعطاة ، فقد عدّدت في الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من كتاب « طوبيقي » [٣] ، غير أنها أُجريت مجرى السبارات الجدلية ، فليلتقط منها ما ينتفع به في الحدود اليقينيّة . وأمّا ما يظنّ به أنه نافع في التحديد ، فإنّ المأخوذ منها عن القدماء ثلاثة طرق : أحدها طريق كسانقراطيس [٤] ، وهو أن يبرهن أن شيئاً ما هو حدّ لأمر ما ، بالبرهان المطلق . والثاني طريق القسمة التي كان يختارها أفلاطن . والثالث طريق التركيب الذي ذكره أرسطوطاليس .

أما طريق كسانقراطيس [٤] ، فإنه طريق غير مدفوع ، غير أنّه ليس ينتفع به في التحديدات [٥] كلّها ، من قبل أنه اذا أردنا أن نبرهن أن شيئاً ما هو حدّ لأمر ما بالبرهان المطلق ، فإنه ينبغي أن يؤخذ الحدّ الأوسط شيئاً ما آخر ، هو أيضاً حدّ لذلك الأمر بعينه . ولما كانت إحدى شرائط البرهان المطلق أن الحدّ الأوسط أقدم من الطرف الأوّل على جهة تقدّم سبب الشيء للشيء ، فإن [٦] الحدّ المتبرهن يلزم ضرورة أن يكون حدّاً لأمر له حدّ آخر أقدم من الحدّ المتبرهن . مثال ذلك : الحيوان المشّاء ذو الرجلين ، إن تبرهن / على الانسان ، فإنّما ينبغي أن يكون الحدّ الأوسط المستعمل فيه الحيوان

١٥٩ أ

---

١. ساقطة في ط.
٢. ساقطة في ك.
٣. راجع خاصة : أرسطو ، Topica IV, 1; VI, 1 - 5.
٤. راجع : أرسطو ، Post. Anal. II, 3
٥. التحديّات.
٦. كما في ط. ب وح : كان.

الناطق المائت ، (ويؤلّف هكذا : كل إنسان حيوان ناطق مائت) [١] وكلّ حيوان ناطق مائت فهو حيوان مشّاء ذو رجلين. وينبغي أن يكون قد علم أن الحدّ الأوسط هو أيضاً حدّ للأمر المطلوب حدّه. فإن كانت معرفتنا به لا تصحّ إلّا ببرهان ، لزم أن يكون له حدّ ثالث. وذلك الثالث أيضاً ، إن كان لا يصحّ ، إلّا ببرهان لزم أن يكون له حدّ رابع ، وذلك الى غير نهاية. فإن كان ذلك محالاً ، لزم أن يكون أقدم حدود الشيء عُرف لا ببرهان.

فإذن ، إنما ينتفع بهذا الطريق فيما يجري هذا المجرى من الأمور ، لا في ما له حدّ واحد فقط ، ولا فيما له حدود بلا برهان [٢] أقدم حدوده [٣] . [على أن هذا قد أبعد ودُفع في الثانية [٤] من البرهان على تفسير ثامسطيوس]. على أن قوماً يستشنعون أن يكون للشيء الواحد أكثر من حدّ واحد [٥] ويدفعونه. فإن كان كذلك ، فليس يتبرهن الحدّ أصلاً ، إنّما يتبرهن أحد جزئي الحدّ بالجزء الآخر. فإذن إمّا أن لا يتبرهن الحدّ أصلاً ، وإمّا أن يكون طريق البرهان غير نافع في جميع التحديدات [٦] .

وأمّا أخذ الحدّ بطريق القسمة ، فهو هكذا. وهو أنّا متى قصدنا لتحديد شيء ما ، نظرنا تحت أي جنس هو داخل. فإن كان له جنس ما أقرب إليه من جنسه العالي ، أخذناه ، وإن لم نعلم له جنساً أقرب إليه من العالي أخذنا جنسه العالي وقسمناه بفصلين متقابلين [٧] أوّلين ، ثمّ نظرنا في الذي نقصد تحديده تحت أي المتقابلين / هو داخل. فإن انحاز في أحد المتقابلين ، نظرنا في المجتمع من الجنس وذلك الفصل : هل هو مساوٍ في الحمل للمقصود تحديده؟ فإذا وجدناه مساوياً ، كان ذلك المجتمع حدّاً لذلك الشيء ، وإن كان أعمّ منه نظرنا ، فإن كان للمجتمع اسم مفرد أخذناه مدلولاً عليه باسمه المفرد وقسمناه أيضاً بفصلين متقابلين ، ونجري منه المجرى الذي جريناه في الأوّل الى أن يجتمع لنا جملة مؤتلفة ، إما من شيئين أو أكثر ، مساوية للمقصود تحديده ، فنكون حينئذ قد حصّلنا حدّ ذلك الشيء.

١٥٩ ب

---

١. زيادة في ك.
٢. ب : برهن ، وقد صحّحها الناسخ في الهامش. ساقطة في ط و ك.
٣. ح : حدوده هي برهان.
٤. ب و ح : الثمانية. راجع : Post. Anal. II, 3.
٥. ط : واحد فقط.
٦. ب و ح : التحديديّات.
٧. ط : ذاتيّين. ك : متقابلين ذاتيّين.

فهذا هو جهة تحديد الشيء بطريق القسمة. وظاهر أن القسمة ليست تمكن إلّا أن يكون قد حصل لنا قبل ذلك أن المقصود تحديده داخل تحت جنس ما محدود، ومن بعد ذلك أن نعلم الفصول الذاتية القاسمة لذلك الجنس. فحينئذ تمكن القسمة. فإذا حصل الجنس مقسوماً، احتجنا إلى أن نعلم بعد ذلك أن المجتمع من ذلك الجنس وأحد الفصلين المتقابلين محمول على الذي يطلب حدّه، ثم أن نعلم بعد ذلك بيقين أنه مساوٍ له، أو أنه أعمّ منه. وليست واحدة من هذه المعارف تفيدها القسمة، لكن الذي تفيده القسمة، أمّا على الاطلاق وأوّلاً، فأن[١] تميّز[٢] الأشياء التي تصوّرت مجملة أو تصوّرت بما لا يخصّ كل واحد منها ملخّصة[٣]، حتى يُرى بالذهن كل واحد منها على حياله متميّزاً عمّا سواه من أجزاء الجملة. فإن الجنس جملة ما. وأما في التحديد، فإنها تفيد جودة نظام أجزاء الحدّ، من قبل أن الجنس، إذا قسم / بفصلين متقابلين قريبين منه، ثم قسم المجموع من الجنس، وأحد ذينك الفصلين بفصلين، وقرن أحد الفصلين الثانيين بمجموع الجنس والفصل الأوّل، ثم لم يزل يفعل ذلك الى أن اجتمع من جملة ذلك أمور مرتبة، فإنها توجد منظومة على توالي مراتب الفصول القاسمة بعضها من بعض، فيؤخذ الجنس متقدّماً لجميعها في المرتبة، وذلك حق الجنس، ثم كل فصل من سائر تلك الفصول في موضعه الذي حقّه أن يرتب فيه من القول. [فهذا مقدار ما تفيد القسمة في التحديد، وهو أن تترتب أجزاؤه في المواضع التي حقّها أن تترتب فيها].

١٦٠ أ

وأما سائر ما يحتاج إليه في التحديد، فليس للقسمة فيه غناء[٤]. والقسمة على أنحاء كثيرة، وقد أحصيناها في مواضع أخر، غير أن النافع منها في التحديد هو قسمة الجنس بالفصول الذاتية. وقسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أُولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية [للفصول التي قسم بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية][٥] للجنس المقسوم أوّلاً. فالقسمة الأولى مثل قسمتنا الحيوان إلى ما له رجل وإلى ما ليس له رجل[٦]. والقسمة الثانية بالفصول الذاتية، القاسمة للفصول التي قبلها هي مثل قسمة الحيوان الذي له رجل الى ما له رجل واحدة

١. ب: بأن.
٢. ك: تصير.
٣. ك: متصوّرة بما يخصّ كل واحد منها.
٤. قارن: Post. Anal. II, 5.
٥. ساقطة في ط فقط.
٦. تزيد ح و ك هنا: والقسمة الثانية هي قسمة الحيوان الذي له رجل والحيوان الذي لا رجلَ له.

والى ما له أكثر من واحدة ، أو قسمته الى ما هو مشقوق الرجل ، والى ما هو ملتحم الرجل. وأما القسمة الثانية بالفصول الذاتية للجنس المقسوم بها ، فهي مثل قسمة الحيوان / ذي الرجلين الى الناطق وغير الناطق. فإن الناطق ليس هو ذاتياً لذي الرجل من طريق ما له رجل ، لكنه ذاتي للحيوان على الاطلاق. وكذلك متى قسمنا الحيوان ذا الجناح الى ذي الرجل وغير ذي الرجل ، كانت قسمته بفصول غير ذاتية لذي الجناح ، من طريق ما هو ذو جناح. فإذا قسمنا ذا الجناح الى ما له ريش والى ما لا ريش له ، كانت هذه القسمة بفصول ذاتية لذي الجناح بما هو ذو جناح.

١٦ ب

والقسمة التامّة هي أن تجرى القِسم الثواني هذا المجرى ، وهو أن تجعل بفصول ذاتية للفصول التي بها انقسم الجنس. ومتى لم يمكن[1] ذلك سُومح ، فاستعملت القسمة بالجهة الأخرى. وعلى هذه الجهة جرى تقسيم من قسم الحيوان الناطق الى المائت وغير المائت ، فإن الميتوتة ليست[2] هي ذاتية للناطق ، بل كان يلزم أن يقسم الناطق بالأنحاء التي تتميّز بها أصناف الناطقين ، من طريق ما هم ناطقون ، وهو أن تذكر جهات نطق كل واحد منهم.

وأما أخذ الحدّ بطريق التركيب ، فهو على هذه الجهة ، وهو أن نتصفّح أشخاص الشيء المقصود تحديده ، ونأخذ المحمولات على أشخاصه ، [ونتحرّى أن تكون تلك المحمولات محمولات على أشخاصه][3] ، من طريق ما هو. حتى اذا حصل لنا جميعه ، ميّزنا بعد ذلك بين ما هو من تلك المحمولات أجناس وما ليس بأجناس ، ثم قايسنا بين الأجناس ، واطّرحنا منها الأعمّ فالأعمّ ، الى أن يتحصّل لنا أخصّها ، ثم ننظر في سائر المحمولات ، فما كان منها أعمّ من ذلك الجنس أو مساوياً له اطّرحناه. ونطّرح أيضاً من المحمولات على أشخاصه ، من طريق ما هو ، ما كان أخصّ من الشيء المقصود تحديده. ثم نجمع الى ذلك الجنس / سائر المحمولات على الأشخاص ، من طريق ما هو ، التي هي أخصّ من ذلك الجنس ، ونجمع بعضها الى بعض ، الى أن يجتمع لنا منه ما جملته مساوية للشيء المقصود له ، فيكون ذلك حدّاً له.

١٦١ أ

فأمّا ترتيب أجزائه ، فإنّا ننظر الى ما عدا الجنس ، فنقدم في الترتيب الأعمّ

---

١. ب وك : يكن.

٢. ساقطة في ح.

٣. ساقطة في ط فقط.

فالأعمّ ، إن كان عمومها على نظام . وأمّا إن كان عمومها ليس متوالياً على نظام ، فهما ، إمّا متساويان ، وإما كلّ واحد منهما أعمّ من الآخر ، بوجه ما . فأمّا إن كانا متساويين ، نظر أيهما منزلته من الآخر بمنزلة المادّة ، فيقدّم ذلك في الترتيب ، ويؤخّر ما منزلته بمنزلة الصورة . وإن كان كل واحد منهما أعمّ من الآخر بوجه (وأخصّ منه بوجه آخر)[١] ، أو كان كل واحد منهما يدلّ من وجوده على الكمال بالسواء ، أو على النقص بالسواء ، قدّم أيّهما شاء المحدّد[٢] . وإن كان أحدهما يدلّ من وجوده[٣] على شيء أكمل والآخر على ما هو أنقص ،فقد قال بعض المتقدمين[٤] أنه يجب أو الأفضل في التحديد أن يقدّم الدالّ على الأكمل في الترتيب . مثال ذلك أنه حصل لنا بهذا الطريق من المحمولات على الانسان أنه حيّ ، وأنه ناطق وأنه مائت ، وكان الحيّ جنساً ، فقدّمنا ترتيبه ، وحصل عندنا بعد ذلك الناطق والمائت . وليس عمومها على نظام واحد ، بل كلّ واحد منهما أعمّ من الآخر بوجه وأخصّ منه بوجه . فنجد الناطق دالاً من وجوده وذاته على أكمل مما دلّ عليه المائت ، فنقدّم الناطق على المائت في الترتيب ، فنقول : الانسان حيّ ناطق مائت . فإن لم يكن / في المحمولات التي أخذناها جنس أصلاً ، جمعنا المحمولات المأخوذة[٥] ورتّبناها الترتيب الذي قلناه ، وأضفنا إليها جنسه العالي وجعلناه في المرتبة الأولى ، فيحصل لنا حدّ الشيء . فهذا السبيل يسلك في أخذ حدّ الشيء بطريق التركيب على الاطلاق . وأما إن كانت المطلوبات تحديدها أنواعاً أخيرة ، فأخذنا حدودها بهذا الطريق ، ثم أردنا أن نأخذ حدود أجناسها ، نظرنا في الأنواع القسيمة[٦] لما أخذنا ، فأخذنا حدّ كلّ واحد منها بهذا الطريق ، ثم نظرنا الى ما يخصّ كل واحد وأسقطناه ، وأخذنا المشترك في حدود جميعها . فإن كان قولاً كان ذلك حدّاً لأقرب جنس يعمّ تلك الأنواع ، فإن كان لذلك الجنس اسم كان هذا الحدّ مساوياً لدلالة اسمه ، وإن لم يكن له اسم استعمل حدّه بدل اسمه . واذا أردنا أن نأخذ حدّ جنس هذا الجنس نظرنا الى سائر ما هو قسيم لهذا الجنس[٧] ، وأخذنا حدودها إمّا بطريق الأوّل ، وإما بأن نأخذ حدود أنواعها ونرتقي منها الى حدودها ، ونسقط ما يخصّ كلّ واحد منها .

١٦١ ب

---

١. ساقطة في ك.
٢. ك : أيّها يساوي المحدود.
٣. ط و ك : وجود ذاته.
٤. ط : المتأخرين. ك : المتأخرين المتقدّمين.
٥. ك : الموجودة.
٦. ط : أنواع القسمة.
٧. ط و ك : الجنس المأخوذ حدّه.

فإن كان الباقي قولاً ، كان ذلك حدّ الجنس . وكذلك لا نزال نفعل ذلك الى أن نصير في آخر الأمر الى الجنس العالي . ومتى أخذنا حدود أنواع ما ولم نجد لها شيئاً مشتركاً مساوياً في الدلالة لاسم ذلك الذي ظُنّ أنه جنس لها ، تبيّن أنّ ذلك الاسم اسم مشترك لها ، وإن كان الباقي مفرداً ، كان ذلك جنساً لها . فإن أردنا أخذ حدّه سلكنا المسلك الذي نسلك في أخذ حدّ نوعه ، وتبيّن[1] أنه لا يمكن أن يستعمل طريق / التركيب اذا ابتدئ به من الأشخاص ، إلا فيما محمولاته ظاهرة الوجود ، وكذلك محمولاته من طريق ما هو . وكذلك متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما ، وقصدنا أخذ حدّ الجنس الذي يعمّ تلك الأنواع ، لم يمكن[2] إلّا أن تكون المحمولات على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا[3] قبل ذلك ، إمّا ببرهان وإما لا عن برهان . ١٦٢ أ

فلهذا السبب صار هذا الطريق ليس أيضاً كافياً في جميع ما يحتاج إليه من التحديد ، فإنه ليس يفيدنا بذاته ترتيب أجزاء الحدّ ، ولا أنّ أجزاءه محمولة على المحدود من طريق ما هو ، ولا شيئاً غير ذلك ، سوى أنّه يسهل علينا أخذ المحمولات على الشيء وخاصّة في الأشخاص والأنواع القريبة من الأشخاص .

---

١. ط وك : وبيّن.
٢. ح : يكن.
٣. كما في ح وك.

الفصل الرابع
في كيفية استعمال البراهين والحدود في الصنائع النظرية

إن الصناعات كلّها تشتمل على معلومات ما. فمن المعلومات في الصنائع ما يحدث علمها للانسان مع مزاولة أعمال[1] تلك الصناعة والاعتياد للأفعال الكائنة عنها، ومنها ما تحصل معلومة لا عن مزاولة أفعال. فالتي يحدث علمها مع مزاولة أفعال، فهي مثل علم الكتابة والنجارة وأشباهها. ولنسمِّ هذه الصناعات العملية. والصناعات التي تحصل المعرفة بمعلوماتها لا عن مزاولة أعمال، فلتسمَّ الصناعات النظرية. وهذه الصناعات هي التي يحتاج فيها الى استعمال البراهين، وهي مثل علوم التعاليم ب والطبيعيّات / وما أشبه ذلك.

وقصدنا الآن النظر في هذه، فنقول: إن كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ. فموضوعات الصناعة[2] هي الأمور التي لها توجد الأعراض الذاتية وإليها تنسب سائر الأشياء المنظور فيها من الصناعة بأحد أنحاء النسب التي ذكرت فيما تقدّم، وذلك مثل العدد في صناعة العدد، والخطوط والسطوح والمجسّمات في صناعة الهندسة. والتي تنسب الى موضوع الصناعة ثلاثة

١. ح: أفعال.

٢. ح: الصناعات.

أصناف : أحدها الأشياء التي تؤخذ في حدود الموضوعات ، والثاني أنواع موضوعاتها ، والثالث الأعراض الذاتية الموجودة لتلك الموضوعات[1] . وهذان الصنفان يؤخذ[2] الموضوع في حدودهما .

(والمسائل هي التي شأنها أن تتبرهن في تلك الصناعة . والمبادئ الأول في الصناعة هي المقدّمات التي لا يمكن أن تتبرهن في تلك الصناعة)[3] . وكلّ مسألة فإن جزءها الموضوع يسمّى المفروض والمُعطى ، وجزءها المحمول يسمّى المطلوب ، من قبل أن الموضوع هو الذي يفرض أولاً ، ثم يطلب فيه وجود المحمول .

والمفروضات في كلّ صناعة هي إمّا أنواع موضوع الصناعة ، وإما أنواع أنواعها ، وإما أعراض ذاتية للموضوع ، أو أعراض ذاتية لأنواعه أو أنواع أنواعه ، وإما أعراض للأعراض الذاتية (وإمّا أنواع للأعراض الذاتية)[4] ، وإما أنواع لأنواعها ، وإما أن يكون موضوع الصناعة نفسه . وكذلك المحمولات ، فإنها قد تكون أحد هذه . ويبّن أن المبادئ الأول في كل صناعة هي التي إليها / ترجع جميع المطلوبات في تلك الصناعة . ١٦٣ أ

[والمطلوبات منها مطلوبات أول ، ومنها مطلوبات ثوانٍ][5] . والمطلوبات الأول هي أوّل شيء يتبرهن في تلك الصناعة ، وانما تتبرهن عمّا أُلّف من المقدّمات التي هي مبادئ أول ، والثواني هي التي تتبرهن بالبراهين التي تؤلّف عن المطلوبات الأول بعد أن تثبت .

والمبادئ الأول في كل صناعة ، منها ما هي خاصّة بالصناعة ، ومنها ما هي مشتركة لها ولغيرها . والخاصّة هي التي كلا جزئيها ينسب الى موضوع الصناعة بأحد الوجوه التي ذكرت ، مثل أن الخمسة عدد فرد وأشباه ذلك . والمشتركة ، إما مشتركة لصنائع عدّة ، وإمّا مشتركة للصنائع كلّها . وكلّ واحد منها ، إمّا مشترك بأحد جزئيه فقط ، وإما بجزئيه جميعاً . أما المشتركة بالجزئين جميعاً ، فمثل قولنا : الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ، والمشتركة بالمحمول مثل قولنا : المنطبقان متساويان . فإنّ الانطباق هو للمقادير فقط ، والتساوي فللأعداد والعِظَم جميعاً . والمشتركة بالجزئين جميعاً قد تستعمل استعمالاً خاصاً ، وقد تستعمل استعمالاً عامّاً . والاستعمال العام هو أن تجعل

---

١. ك : الموجودات.
٢. ب وط وح وك : يوجد.
٣. ما بين هلالين ساقط في ح.
٤. هذه العبارة أضافها الناسخ في هامش ب ، كما في ط وح وك.
٥. هذه العبارة ساقطة في ح.

موضوعاتها أشياء أعمّ من الصناعة، مثل قولنا: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وكل شيء فهو يصدق عليه إما الإيجاب وإما السلب. والاستعمال الخاصّ، إمّا تخصيص الموضوع (وإمّا تخصيص الجزئين جميعاً. أما ما يخصّص الموضوع)[1] فأن يبدل بدل ما هو أعمّ من موضوع الصناعة أمر أخصّ من موضوع الصناعة[2]، مثال ذلك الأعداد المساوية لعدد واحد متساوية. وتخصيص الجزئين جميعاً هو أن تستعمل أمور خاصّة / بالصناعة، قوّتها قوّة المقدّمة المشتركة، مثل قولنا: القطر إما مباين للضلع وإمّا مشارك، والقطر لا يمكن أن يكون مبايناً ومشاركاً معاً. فإنّ قوّة هذا القول قوّة قولنا: الشيء إمّا أن يصدق عليه الايجاب أو السلب، [أو قوّة قولنا: لا يمكن أن يصدق على الشيء الايجاب والسلب معاً][3]. فإنّ الضدّين اللذين ليس بينهما متوسّط، اذا كان الشيء لا يخلو من أحدهما، قوّتهما قوّة إيجاب أو سلب متقابلين. وكذلك قولنا: هذا الخطّ إمّا مساوٍ لهذا الخطّ وإمّا أعظم وإمّا أصغر.

١٦١ ب

فبهذه الجهة تصير المقدّمات العامّة للصنائع خاصّة بصناعة صناعة، مثل قولنا: الأشياء المتناسبة اذا بدّلت، كانت متناسبة. فإنّ هذه مقدّمة عامّة. فإذا استعملت مكان الأشياء أمور تخصّ صناعة صناعة، صارت خاصّة بصناعة صناعة. فإنّا متى قلنا: الأعداد المتناسبة، اذا بدّلت كانت متناسبة، صارت هذه مقدّمة عددية. واذا قلنا: المقادير المتناسبة، اذا بدّلت كانت متناسبة، صارت مقدّمة هندسيّة. واذا قلنا[4]: الأزمان المتناسبة، اذا بدّلت كانت[5] متناسبة، كانت مقدّمة نجومية أو طبيعيّة. والمقدّمات التي تنشأ من الايجاب والسلب، فهي كلّها مقدّمات عامّة، إلّا أنها لا تستعمل عامّة، لا في العلوم ولا في المخاطبات الجدلية[6]. لكن تستعمل أشياء أخر خاصّة بالعلم أو بالأمر، قوّتها قوّة العامّة.

ومقدّمات الإيجاب والسلب، منها قولنا: كل شيء إما أن تصدق عليه الموجبة أو

---

١. زيادة في ط وك (في ك: أما ما يخصّص الموضوع).

٢. في هامش ب: في أصل هذه النسخة على لفظ موضوع من قوله: «أخصّ من موضوع الصناعة» علامة أنه زائد. وهو وإن كان يستأنس له بقوله بعد ذلك: «أن تستعمل أمور خاصّة بالصناعة»، لكن ان جعلت «من» بيانية استقام المعنى من غير حاجة الى الحكم بزيادته.

٣. ساقطة في ط فقط.

٤. ساقطة في ك.

٥. ك: صارت.

٦. ط وك: المبتذلة.

السالبة ، والموجبة والسالبة لا تصدقان معاً. وقولنا : إن كانت الموجبة [صادقة ، كانت السالبة كاذبة ، وإن صدقت / الموجبة] كذبت السالبة.

١٦٤ أ والصنائع والعلوم صنفان : صنف موضوعاته أمور كليّة ، مثل الشيء والموجود على الاطلاق ، والواحد والكثير ، وصنفٌ موضوعاته موجودات أخصّ ، مثل العدد والعِظم. وهذه تسمّى الصنائع البرهانية الجزئيّة. والصنائع التي موضوعاتها الأمور العامّة ، منها صنائع الحكمة ، أعني الفلسفة الأولى ، ومنها الجدل ، ومنها السوفسطائية. وهذه الثلاث ينفصل بعضها من بعض بالمبادئ وبنحو النظر وبمقدار المعرفة وبالغاية. أمّا مبادئ الحكمة ، فالمقدّمات اليقينية ، ونحو نظرها تأمّل الشيء من كلّ الجهات. ومقدار معرفتها بلوغ النهاية التي للانسان أن يبلغها في معرفة الشيء ، وبحسب ما في طبيعة الشيء أن يعمله انسان. وغايتها الوقوف على قصوى أسباب الموجودات كلّها. ومبادئ الجدل الآراء المشهورة ، وما جرى مجراها ، ونحو نظرها هو أن تتأمّل الشيء من جهة ما يمكن أن يعاند عناداً مشهوراً ، متى حصل مسلّماً[1] من إنسان ، ومن جهة ما يمكن أن يزال عنه موضع مثل هذا العناد. ومقدار معرفته بالشيء هو المعرفة العاميّة المشهورة ، إمّا في التصديق فالقريب من اليقين وما جرى مجرى القريب[2] ، وفي التصوّر التخيّل[3] الذي يخيّل الشيء أحياناً بحال ، وأحياناً بضدّها. وغايته أحد شيئين ، إمّا الارتياض في إثبات الشيء وفي إبطاله أو تصحيح القول بحسب قوى الناظرين فيه النظر العامّي غير المستقصى ، ليعتقد أعسرها عناداً أو أقلّها. ومبادئ

١٦٤ ب السوفسطائيّة المقدّمات المظنون أنها مشهورات ،/ من غير أن تكون كذلك في الحقيقة. ونحو نظرها تطلّب ما[4] يغلّط عن الشيء أو يغالط فيه ، وتتبّع ما به يمكن أن يغلب المحاور غلبة مظنونة. ومقدار معرفتها المعرفة الزائلة عن الحقيقة التي توقعها الأمور المغلّطة التي أحصيناها في ما سلف. وغايتها أن يظنّ به البراعة في الحكمة والعلوم والاقتدار على التمييز والقدرة على نصر[5] الحق وعناد الباطل ، وأن يظنّ به الكمال وبمن سواه النقص.

فهذه هي الصنائع العاميّة. أما [العلوم] التي موضوعاتها أمور خاصّة ، فهي مثل

---

١. ح و ك : متسلماً.
٢. ك : باليقين.
٣. ط و ك : التصوّر المجمل.
٤. ك : ما به.
٥. ك : تنصير.

التعاليم والعلم الطبيعي والعلم الإلهي[١] [والعلم الأخلاقي]. فالعلوم العامّة تستعمل المبادئ المشتركة مشتركة على الاطلاق، والعلوم الجزئية تستعمل المشتركة مخصوصة بالنحو الذي قلناه. وما استعمل في العلوم الجزئية من المقدّمات المشتركة مخصوصة بالجزئين جميعاً، فإنّ كلا جزئيها ينسب الى موضوع الصناعة نسبة أُولى. مثال ذلك: القطر، إمّا مشارك وإما مباين. وما استعمل مخصوص الموضوع فقط، بقي جزؤه المحمول مشتركاً. ولما كان الجزء المحمول في المقدّمات محمولاً في النتائج، لزم أن يكون في مطلوبات الصنائع الجزئية أعراض ليست أولى[٢] لموضوع الصناعة. وذلك مثل ما في الهندسة، فإنّ التساوي ولا تساوي، ليسا عرضين ذاتيّين أوّلين للعظم ولا للعدد، ولكن ذاتيّين لما هو أعمّ منهما، وهو الكم. وكذلك حال كل مطلوب استعمل في صناعة ما، وكان المطلوب عامّاً. مثال ذلك في العلم الطبيعي: هل الحركة المستقيمة مضادّة للحركة / المستديرة؟ فإنّ المطلوب ها هنا، وهو المضادّة، ليس هو خاصّاً بالعلم الطبيعي. وكذلك: هل مبادئ الأجسام واحدة أو كثيرة؟ فإنّ الواحد والكثير ينسبان الى الوجود على الاطلاق، لا الى موضوع العلم الطبيعي. والصنائع والعلوم الجزئية منها ما موضوعه الأوّل واحد، مثل صناعة العدد، ومنها ما موضوعه الأوّل أكثر من واحد، مثل الهندسة. فإن موضوع صناعة العدد هو العدد على الاطلاق فقط، وصناعة الهندسة، فإنّ موضوعها هو[٣] النقطة والخطّ والسطح والمجسّم. ١٦٥ أ

والموضوعات الأول الكثيرة التي تحتوي عليها صناعة واحدة ينبغي أن تكون متجانسة، والمتجانس هو واحد أيضاً بجهة ما. والموضوعات الأول المتجانسة منها ما يتجانس بأن تكون نسبة بعضها الى بعض نسبة واحدة، مثل موضوعات الهندسة، فإنّ نسبة النقطة الى الخطّ كنسبة الخطّ الى السطح، وكنسبة السطح الى المجسّم. ومنها ما يتجانس بتعاونها وتعاون أنواعها على تكميل شيء واحد، وهو الغاية القصوى من الأمور التي تشتمل عليها الصناعة. وذلك مثل موضوعات صناعة العلم المدني، فإنها تتجانس بتعاونها على نيل[٤] السعادة. وقد يظهر مثل ذلك أيضاً في الصناعات الخارجة عن

---

١. ط و ك: المدني.
٢. ب: أول. ك: أُولاً.
٢. ب و ط و خ: ئول. ك: أولاً.
٣. ب: هي. ساقطة في ك.
٤. ط: سبيل.

هذه، وذلك مثل موضوعات صناعة الطبّ، فإنّ موضوعاتها كلّها تتعاون على وجود الصحّة للانسان، فهي تتجانس بهذه الجهة وتتجانس أيضاً بسبب كونها عن مبدأ واحد. وذلك مثل ما يمكن أن يقال في موضوعات العلم المدني.

١٦٥ ب والموضوعات / المتجانسة التي تنسب الى شيء واحد احدى هذه النسب، منها ما مراتبها في النسبة متفاضلة، ومنها ما مراتبها واحدة. والصنائع والعلوم تختلف باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفة كانت مختلفة. وموضوعاتها تختلف إمّا بالأحوال وإمّا بذواتها. والتي تختلف بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداها تحت الأخرى، [ومنها ما إحداها جزء للأخرى]. ومنها ما ليست إحداها تحت الأخرى ولا جزءاً لها.

والصناعة تكون جزء صناعة متى كان موضوعها نوعاً في الحقيقة لموضوع صناعة أخرى. (فلذلك صار النظر في المخروطات جزءاً من الهندسة، إذ كان المخروط نوعاً من المجسّمات. وتكون الصناعة تحت صناعة أخرى، متى كان موضوعها أخصّ من موضوع تلك)[1]، إلّا أنه مأخوذ بحال تجعله أخصّ من غير أن يصير بتلك الحال نوعاً لموضوع الصناعة التي هي أعمّ. وذلك مثل النظر في الأكر على الاطلاق[والنظر في الأكر المتحرّكة]، فإنّ الأكر على الاطلاق هي نوع للمجسّمات، فلذلك صارت جزءاً من الهندسة، والأكر المتحركة ليست أنواعاً للأكر على الاطلاق[2]. فالتي تنظر[3] في الأكر المتحركة ليست هي صناعة الهندسة ولا جزءاً لها، لكنها تحت الهندسة. وكذلك حال علم المناظر في أنه تحت الهندسة وعلم الأثقال تحت المجسّمات. وأما التي تختلف

١٦٦ أ موضوعاتها / بالأحوال من غير أن تكون إحداها جزءاً للأخرى، ولا تحت الأخرى، فهي التي توجد موضوعاتها بأحوال يصير بها أحدها نوعاً للآخر، ولا أخصّ من الآخر. وذلك مثل التعاليم والعلم الطبيعي، فإنهما جميعاً ينظران في الأجسام والأطوال، وليس أحدهما تحت الآخر، ولا أحدهما جزءاً للآخر، من قبَل أن التعاليم تنظر في الأجسام من جهة ما تقدّر، والعلم الطبيعي ينظر في الأجسام من جهة ما تتحرّك، أو من جهة ما هي مادّة.

---

١. العبارة مكرّرة في ك.
٢. ساقطة في ط و ك.
٣. ساقطة في ط.

والعلوم التي تحت علوم أخر ، فإنّ مباديها الأول صنفان : أحدهما مبادئ تخصّها ، والثاني مبادئ مأخوذة عن الصنائع التي هي أقدم منها . وهذا[1] منها صنفان : أحدهما أن تكون تلك المبادئ أولاً مبادئ أوَل للتي هي أقدم منها ، وثانياً لهذه الأخر ، مثل ان المقادير المساوية لمقدار ما متساوية ، فإنها قد تستعمل في علم المناظر. غير أن أكثر هذه ، وإن كانت تستعمل على العموم ، فإنها قد تخصّ أو يمكن أن تخصّ على النحو الذي قيل. والثاني أن يكون ما يستعمل في هذه مبادئ أشياء قد تبرهنت في تلك ، مثل أن ضلع المسدّس مساوٍ لنصف قطر الدائرة ، فإنّ هذا يستعمل مبدأً أولاً في علم النجوم ، ويبرهن أيضاً في علم الهندسة . وعلى هذا المثال ، قد تكون أشياء هي مطلوبات خاصّة ، في العلم الأسفل ، وأشياء هي مطلوبة في[2] الأعلى والأسفل جميعاً ، مثل التوازي ، فإنه يطلب في الهندسة ويطلب أيضا في علم المناظر.

ومن العلوم الجزئيّة ما لا يستعمل أصلاً مبادئ مبرهنة في علم آخر ، مثل علم العدد ، فإنه / لا يستعمل في شيء من مطلوباته مقدّمات تبيّنت في علم آخر أصلاً. ١٦٦ ب

[في مشاركة العلوم بعضها بعضاً]

ولنقل الآن في مشاركة العلوم بعضها بعضاً ، على كم جهة هي وكيف هي. فأقول : انها تشترك إمّا بأن تستعمل مقدّمات واحدة بأعيانها ، وإمّا بأن تشترك في موضوع واحد ، وإمّا أن تبرهن شيئاً واحداً بعينه ، وإمّا أن تستعمل بعضها ما تبرهن في الآخر ، وإما أن تتركّب بعض هذه مع بعض.

والعلوم ، كما قلنا ، منها عامّة ومنها جزئيّة . فالعلوم العامّة تشترك في الموضوعات وفي المطلوبات وفي جلّ المقدّمات ، إلّا أنها تختلف بالأحوال التي ذكرناها فيما سلف. وأمّا العلوم الجزئيّة ، فإنها كلها تحت الفلسفة الأولى ، فهي تشاركها بأن موضوعاتها كلّها تحت الموجود على الاطلاق. وقد يستعمل هذا العلم مقدّمات عامّة تستعملها العلوم الجزئية كلّها على الجهة التي قلناها ، وتستعمل العلوم الجزئية مقدّمات تبرهن في تلك ، مثل أن الواحد يضادّ الواحد وأشباه هذا ، فإنها لا تبرهن في شيء من العلوم الجزئية ، وتتبرهن في الفلسفة الأولى.

---

١. ط و ك : والمأخوذ عن البراهين التي (هي) أقدم منها.

٢. ك : في العلم.

وأمّا العلوم الجزئيّة ، فإنّ فيها ما قد يشترك في الموضوعات على الجهات الّتي قلناها ، ويشترك أيضاً في المقدّمات بالنحو الذي ذكرنا ، مثل اشتراك كثير منها في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وقد تشترك في أن يستعمل بعضها ما يتبرهن في الآخر ، مثل الهندسة ، فإنها تستعمل أشياء تبرهنت في علم العدد.

١٦٧ أ والمقدّمات المستعملة مبادئ في علم ما / المتبرهنة في علم آخر ، إمّا أن تستعمل أسباباً وإمّا دلائل . أمّا أسباباً ، فإنها إنما تكون متى كان ما يشتمل عليه العلم الأوّل أقدم مما يشتمل عليه الثاني . وأما دلائلَ ، فإنها إنما تكون اذا كان ما يشتمل عليه العلم الأوّل متأخراً عمّا يشتمل عليه العلم الثاني . وقد لا يمتنع أن يكون ما تشتمل عليه إحدى الصناعتين[1] أقدم مما تشتمل عليه الأخرى في الوجود . غير أنه قد يتفق أن يكون جلّ ما في الصناعة الّتي تشتمل على المتأخر أو كثير منها أعرف ، أو يكون بيانها أسبق الينا ، فتستعمل دلائل في العلم الأقدم . فلذلك تستعمل أشياء تبرهنت في علم النجوم مقدّمات أول في الفلسفة الأولى وفي العلم الطبيعي .

فعلى هذه الجهة تكون العلوم المتقدّمة والمتأخرة متعاونة على المعارف الّتي تحصل في كل واحدة منها . أما المتقدّمة فإنها تعطي في العلوم المتأخرة معرفة الأسباب أو الأسباب والوجود معاً ، والمتأخّرة تعطي في المتقدّمة الوجود . وذلك مثل ما تعطيه صناعة النجوم ، في كثير مما في العلم الطبيعي (فإنها يُعرف في أشياء كثيرة مما في العلم الطبيعي)[2] والفلسفة الأولى وجودها لذلك العلم الطبيعي والفلسفة الأولى . وأما العلم الطبيعي فإنه يوقف في كثير من علم التعاليم على أسبابه أو على الأمرين جميعاً ، وكذلك الفلسفة الأولى في العلم الطبيعي وفي التعاليم .

وأمّا أن تشترك العلوم الجزئية في أن يبرهن بعضها ما يبرهنه الآخر ، فإنا نقول فيه ١٦٧ ب الآن . فإنه إما أن يكون على ذلك الموضوع بعينه أو على موضوع آخر . فإن/ كان على موضوع آخر ، فإمّا أن يكون الحدّ الأوسط في الثاني هو [الحدّ الأوسط في] الأوّل أو غيره . فإن كان الحدّ الأوسط في البرهانين جميعاً شيئاً واحداً ، فإما أن يكون في أحدهما بحال وفي الآخر بحال أخرى ، وإما أن يكون مأخوذاً فيهما جميعاً . فإما أن يكون الحدّ الأوسط في أحدهما بحال وفي الآخر بحال أخرى ، أو يكون الحدّ الأوسط في أحدهما غير

---

١. ح : الصناعة.

٢. العبارة ساقطة في ح.

الحدّ الأوسط في الآخر، فلذلك يظن أنه ممكن. فإنّ المساواة قد تتبرهن على الأعظام وعلى الأعداد بحدود وسطى مختلفة، هذا اذا لم تكن المساواة اسماً مشتركاً. غير أن كلّ صناعتين كان موضوعها[1] أمرين تحت جنس واحد، وكانتا ليس تقتصران على النظر في ما يؤخذ موضوعاهما في حدودهما فقط، بل كانتا تبرهنان أجناس موضوعها على بعض ما تحتها، أو كانتا تنظران في الأعراض الذاتيّة لأجناس موضوعيهما الأول، أمكن أن يبرهن كل واحد منهما شيئاً واحداً بعينه على موضوعين مختلفين بالكليّة [2]، بحدّين أوسَطين مختلفين. وأمّا إن كان مأخوذاً بعينه من غير زيادة أو نقصان، فإنه ليس يمكن إلّا أن يكون موضوع المسألة جزءاً من موضوع ذلك المطلوب في علم آخر أو كليّاً له. وذلك أن يكون حال أحد الموضوعين من الآخر حال المتساوي الساقين من المثلّث على الاطلاق. فإنه يمكن أن يجعل الحدّ الأوسط في بيان مساواة / الزوايا الثلاث لقائمتين فيهما جميعاً شيئاً واحداً بعينه. وأما إذا كان الموضوع في الثاني مبايناً بالكلية للموضوع في الأوّل، فليس يمكن أن يبرهن عليهما بشيء واحد بعينه بحدّ أوسط بعينه. ويتبيّن ذلك ممّا تقدّم في البراهين. وإن كان الموضوع فيهما جميعاً شيئاً واحداً بعينه، وكان الحدّ الأوسط في أحدهما غير الحدّ الأوسط في الآخر، فإمّا أن يكون في أحدهما دليلاً وفي الآخر سبباً [3]، وإما أن يكون فيهما جميعاً [4] سبباً. فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه.

١٦٨ أ

أما أنّه يمكن أن يكون للشيء الواحد أسباب كثيرة، لا بما بعضها تحت بعض، لكن بأن يكون بعضها مادّة وبعضها حدّاً له، وبعضها غاية وبعضها فاعلاً، فذلك قد قيل. ويمكن أن يتبرهن الشيء الواحد بهذه كلّها في صناعة واحدة، على ما قد قيل فيما سلف. وأمّا أن يكون شيء واحد بعينه يتبرهن في صناعة ما بأحد هذه الأسباب، ويتبرهن في أخرى بسبب آخر، فإن ذلك إنما يمكن متى لم تكن كل صناعة تفحص عن جميع الأسباب، بل كان في الصناعات ما انما تعطي في مطلوبها [5] بعض الأسباب فقط. فإنه متى كانت صناعة ما تعطي في الشيء الواحد سبباً [6] فقط، ثم

---

١. تزيد ط و ك: الأعلى.
٢. هنا تزيد ح: بحدّ أوسط واحد بعينه وأمكن أن يبرهن كل واحدة منها شيئاً واحداً بعينه على موضوعين...
٣. هنا تزيد ك: فذلك ممكن.
٤. ك: في كلاهما.
٥. ط و ك: مطلوباتها.
٦. ك: سبباً واحداً.

نُظر في ذلك بعينه في صناعة أخرى ، أمكن أن يعطى فيها سبباً[١] آخر. فإذا كان ذلك كذلك ، فينبغي أن نفصّل الصناعات كلّها ، فننظر في كل واحدة منها أي أسباب تعطي . ومعلوم أن الغاية يتبعها بالضرورة سائر الأسباب الأخر ، وكذلك المادّة والفاعل بوجه ما. فإذن أيّة صناعة ما تبيّن أنها تعطي أحد هذه لزم أن تعطي الباقية .

١٦٨ ب وأمّا الحدّ فينبغي أن / ننظر كيف الحال فيه . فالحدّ يعرّف ذات الشيء مفصّلة بما هو أقدم منها . فإذا كان كذلك أمكن أن يكون في الحدّ إمّا الأسباب الخاصّة كلّها أو بعضها . وينبغي أن ننظر هل في أجزاء كلّ حدّ جميع الأسباب أولاً . فقد يُرى بعض الحدود يظهر فيها الغاية وبعضها يظهر فيها الفاعل وبعضها المادّة . فأيّ حدّ إذن ظهر فيه واحد من هذه لزم أن يكون هناك سائر الأسباب كلّها . فكلّ صناعة اذا كانت تستعمل حدوداً يظهر فيها أحد هذه الثلاثة ، فليس يمكن أن يعطى في الشيء بعض أسبابه فقط ، بل كلّ أسبابه . وإن كانت ها هنا صناعة تستعمل حدوداً لا يظهر في أجزائها واحد من هذه الأسباب الثلاثة أصلاً ، فذلك ليس يلزم فيها ضرورة أن تعطي في الشيء الواحد أسبابه كلّها .

وأمّا أيّ صناعة ينبغي أن يظهر في حدودها أحد هذه الثلاثة ، فإنها كل ما اشتملت على النظر في الحركة وفي الموجودات ، من جهة ما يلحقها تغيير ، فإنّ هذه الصناعات يلزم فيها أن تظهر في الحدود التي تستعملها أحد هذه أو كلّها . وكلّ ما اشتملت على ما ليست تتحرّك أصلاً وكانت تنظر في التي يلحقها التغيير[٢] ، فتلك تستعمل حدوداً لا يظهر فيها واحد من هذه الثلاثة . فهذه إذن إنما تعطي من الأسباب أحدها فقط ، وهي التي تسمّى الصور. فإذن حدود هذه إنما يظهر فيها الصور فقط .

والعلم الطبيعي ينظر في الحركة وفي الموجودات من حيث هي متحركة . فحدود موضوعاتها يظهر فيها أحد تلك الثلاثة . وأمّا علم التعاليم ، فليس يظهر في شيء منها المادّة ، فلذلك يمكن / أن يشترك علم التعاليم والعلم الطبيعي في شيء واحد ، فيُعطي ١٦٩ أ أحدهما فيه سبباً ، ويعطى الآخر سبباً آخر. ولذلك صارت كريّة الأرض والعالم والشمس والقمر ينظر فيها التعاليمي والطبيعي جميعاً .

والتعاليم تسمّى العلوم الانتزاعيّة ، لأنّ حدود موضوعاتها الأول ليس يظهر فيها لا

---

١. ك : سبب.

٢. هنا تزيد ك : لا من جهة ما يلحقها التغيير.

مادّة ولا شيء يلزم عنه مادّة بوجه من الوجوه. وأما السبب في أن لم يظهر في حدودها المادّة، هل ذلك من قبَل أن ما يطلب فيها لا مادّة له وأنّها مفارقة للمادّة أو لسبب آخر؟ فالفحص عنه ليس له غناء ها هنا. فقد قال قوم انها لا مادّة لها، وقال قوم[١] انها في مادّة، إلّا أن من شأنها أن يمكن تصوّرها بحدودها مفارقة للمادة، وهي مفارقة في المعرفة وغير مفارقة للمادّة في الوجود. قالوا: ولمّا كانت جهة النظر في الأطوال والسطوح والنقط وسائر ما يفحص عنه علم التعاليم، جهة ليس يضطرّ الناظر معها الى أن يتصوّرها من جهة ما هي في مادّة، أخذت متصوّرة بلا مادّة. ولنترك ها هنا النظر في هذه الأشياء.

والحسّ يشهد أنّ الأطوال والسطوح والنقط كلّها في مادّة. وقال قوم[٢] إن التعاليم بذاتها ليست تنظر في هذه، لكن في أطوال أخر هي صور ومثالات لهذه، وأن التعاليم بذاتها تنظر في تلك (بذاتها أوّلاً)[٣]، وفي هذه ثانياً بالعرض. ولننزل[٤] نحن أن التعاليم تنظر في هذه التي يشهد الحسّ أنها في مادّة من غير أن نحكم هل الناظر إنما ينظر فيها أولاً وثانياً، وننزل[٤] أن هذه يمكننا أن نتصوّرها بحدودها وعلى حسب جهة النظر فيها من غير مادّة / وأنها تفارق في المعرفة المادّة[٣] ولا تفارق في الوجود. فتصير هذه، بحيث يمكن أن يتصوّر بحدود لها أخر، يظهر في أجزائها، إما المادّة وإما ما يلزم عنه المادّة، على حسب جهة هذا النظر. فيكون لصاحب العلم الطبيعي في هذه أيضاً موضع نظر. فإن لم يكن ذلك في كلّها، ففي بعضها، فيشترك فيما هذه سبيله (علم التعاليم والعلم الطبيعي)[٥]. وما لم يكن سبيله ممّا في علم التعاليم هذه السبيل، بل كانت فيه أشياء مفارقة أو أشياء تشمل المفارقة وغير المفارقة، لم يمكن صاحب العلم الطبيعي أن ينظر فيه، بل انما يشاركه في النظر من سبيله أن يستعمل الموجود على الاطلاق. وما كان في التعاليم مما شأنه أن يلحق بموضوعاته بحسب ما يمكن أن يقدّر أو يقدّر به[٦]، لم يمكن أن ينظر فيه الطبيعي ولا صاحب الفلسفة الأولى. ولذلك لا ينظر واحد من

١٦٩ ب

١. أي أرسطو وأصحابه. راجع: ما بعد الطبيعة. الكتاب الثالث عشر، الفصل ٣.
٢. أي أفلاطون وأصحابه.
٣. ساقطة في ك.
٤. ك: ولنترك، ويترك.
٥. ط و ك: التعليمي والطبيعي.
٦. ب: بها.

هذين في المتوسّطين[١] ولا في ذي الاسمين ولا هل ينقسم على اسميه ، فإنّ هذه كلّها خاصّة بالتعاليم.

فقد تبيّن بهذا القول كيف مشاركة التعاليم للعلم الطبيعي وللفلسفة الأولى. فقد يظنّ بعلم العدد من بين التعاليم أنه يشتمل إمّا على المفارقة ، وإمّا على أشدّها مفارقة للمادّة. غير أنه ليس ينبغي أن يفحص ها هنا : لمَ صار كذلك ، هل بسبب أنها في الحقيقة مفارقة ، أو هي أمور تعمّ المفارقة وغير المفارقة؟ فما كان هكذا فإنها لا محالة أشدّها في المعرفة مفارقة للمادّة ، ثمّ الهندسة ، إلى أن ينحطّ الى علم المناظر والى ما دون ذلك من علم تأليف اللحون وعلم الحيَل ، فإنّ / حدود موضوعاتها ، إلّا الأقلّ ، تظهر فيها المادّة أو تكاد تظهر. والصناعة التي هي أقدم في الوجود بيّن أنها تعطي أسباب المبادئ الأول في الصناعة المتأخّرة. وليس يمتنع أن تكون صناعة ما متأخرة تؤخذ مبادئها عن صناعات عدّة ، فتصير كلّ واحدة من تلك معطية لأسباب بعض مبادئها. ١٧٠ أ

وكل صناعة أعطت أسباب مبادىء صناعة أخرى ، فإنها رئيسة لتلك الصناعة. وأما العلم الرئيسي على الإطلاق من بين العلوم التي تعطي الأسباب ، فإنّه هو الذي يعطي أسباب الموجودات القصوى. وهذا العلم ينبغي أن يكون هو الفلسفة الأولى.

فقد بيّنا كيف تشترك العلوم وبماذا تشترك. ومن ها هنا يتبيّن أين ومتى وكيف يمكن أن ننقل البراهين من صناعة الى صناعة وأين لا يمكن. وقد ظهر أن المبادئ الأول في الصناعات والعلوم ليست على مثال واحد ، لكن منها ما هي أول[٢] على الاطلاق ، ومنها ما هي أول[٣] بالقياس الى باقي ما في الصناعة. (والمبادئ منها ما هي مبادئ المعارف فقط)[٤] ، وهي الدلائل ، ومنها ما هي مبادئ الوجود ، وهي الأسباب. ومنها ما هي مبادئ الوجود والمعرفة معاً. ونحن إنما نعني بالمبادئ ها هنا أحد هذين : إما مبادئ المعرفة ، وإمّا مبادئ المعرفة والوجود معاً. فالأُول منها على الاطلاق في كلّ صناعة هي التي لا تتبرهن أصلاً ، والأُول بحسب القياس هي التي تستعمل أوّلاً في صناعة ما ، وهي متأخرة في صناعة أخرى.

---

١. ب : المتوسطين. ط و ك : المتوسّطات. ح : المتوسّطتين.
٢. ط و ك : أولى.
٣. ط و ك : أولى.
٤. ساقطة في ك.

أمّا ما هي أول على الاطلاق في صناعة ما ، فإنه لا يعرى من معرفتها وتيقّنها ناظر في تلك الصناعة. وأما ما هي أُول / بالقياس ، فليس يتيقّن بها الناظر في تلك الصناعة ، ١٧٠ ب إن لم يكن زاول الصناعة التي تبرهنها ، فإن لم يكن زاولها ، فإنما يأخذها عن أهلها ، ويستعملها أصولاً موضوعة ، على أنها يقينيّة عند أهل تلك الصناعة ، وإن لم تكن عنده يقينيّة .وظاهر أنه لا يمكن أن يفحص ذو صناعة عن مبادئ صناعة ، ربما هو من أهل تلك الصناعة ، من قبل أنها إن كانت أول[١] على الاطلاق ، لم تكن عنده مجهولة فيفحص عنها. وإن كانت ممّا يتبيّن في صناعة أخرى ، فظاهر أنه ليس عنده ، بما هو من أهل تلك الصناعة ، مقدّمات يمكن[٢] أن تبرهن بها تلك. وقد يتّفق أن يكون انسان واحد مهندساً فصاحب تأليف ، فيبرهن شيئاً من مبادئ علم التأليف ، بما هو مهندس ، لا بما هو صاحب علم التأليف ، لكن إن كان ولا بدّ ، فبالعرض.

وينبغي أن ينظر هل يمكن في المبادئ الأوَل على الإطلاق أن تحصل معرفتها عن صناعة أخرى أم لا ، فنقول : أما التي يجد الانسان نفسه كالمفطور على التصديق بها من أوّل الأمر ، من غير أن يدري من أيّ جهة حصلت ولا كيف حصلت ، فلا يمكن أن تؤخذ تلك عن صناعة أخرى. (وأمّا الحاصلة بالتجربة ، فهي < التي > يمكن أن تؤخذ عن صناعة أخرى)[٣] . فإن الذي جرّبه انسان ما في صناعة قد يمكن أن يؤخذ مبادئ في علم آخر. والصناعة التي تنفع فيها التجربة ، إمّا أن تكون صناعة تقتصر على ما يخرج بالتجربة فقط ، من غير أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة ، في علم شيء آخر ١٧١ أ من تلك الصناعة ،[وإما أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة في علم شيء / آخر من تلك الصناعة] ، وإما أن تفعل الأمرين جميعاً. فأما التي تجرّب لتستعمل ما يحصل بالتجربة في استنباط شيء آخر ، وليست تجرّب لتقتصر على ما جُرّب وحده ، فهي مثل علم النجوم التعليمي. والتي تجرّب لتقتصر على ما تخرج التجربة ، فهي مثل أحكام النجوم وكثير من الصناعات العملية. فإنّ كثيراً منها إنما تتزيد بالتجربة فقط ، من غير أن تستنبط بما جرّب شيئاً آخر من تلك الصناعة ومن غير[٤] أن تستنبط تلك التجربة

---

١. ك : أولى.

٢. ب : يمكنه.

٣. ساقطة في ك.

٤. ب : من غير أن يمكن. وقد نبّه الناسخ على الزيادة. وقد وردت الزيادة في ط و ك.

بشيء آخر ، لا في تلك الصناعة ولا في غيرها . وجميع الصناعات التي ترقّى الى أن تتمّ بالتجربة فقط ، فهي إنما تعطي من علم الشيء الذي يشتمل عليه أنّ الشيء ووجوده فقط ، لا علم لمَ الشيء . واذا أخذت الأشياء التي علمت علم أنّ في أمثال هذه الصنائع ، فاستعملت في صناعة أخرى ، فإنما تُستعمل مبادئ ، فيُستنبط بها[١] أشياء أخر . والصناعات التي نسبة بعضها الى بعض هذه النسبة ، وهي أن يكون أحدها يشتمل على التجربة فقط ، والثاني يستعمل تلك التجربة بأعيانها في استنباط أشياء أخر ، يظنّ أنها صناعات واحدة بأعيانها . فكذلك متى كانت صناعتان تتداولان المعرفة حتى تكون التجريبية[٢] منهما معينة للقياسية فيما لا يكفي منه القياس ، والقياسية[٣] معينة للتجريبية فيما لا تكفي فيه التجربة . فلذلك قد يظنّ بالطبّ والعلم الطبيعي أنهما واحد وأن الطبّ جزء من العلم الطبيعي . كذلك السياسة العملية والسياسية العلمية وأشباه هذه .

[في العلوم النظرية والعملية]

١٧١ ب ومن العلوم ما ينسب الى النظر فقط ، ومنها ما ينسب الى العمل فقط ، / ومنها ما ينسب الى الأمرين جميعاً . وينبغي أن نلخّص هذه بعض التلخيص ، فنقول : ان جميع هذه الأصناف ليست تخلو من معرفة . فالمنسوبة منها الى النظر فقط هي التي تقتصر ممّا تشتمل عليه على المعرفة وحدها ، وتكون هي غايتها القصوى . وأمّا المنسوبة الى العمل فقط ، فمقصودها العمل < و > ليس الاقتصار على علم ما شأنه أن يعلم . وأقلّ المعارف في هذه الصناعات هو أن يرتسم من الشيء الذي يمكن أن يعمل في ذهن الانسان مقدار ما يصدر عنه العمل فقط ، وإن لم ينطق عمّا ارتسم في نفسه منه . وهذا المقدار خاصّة إنّما يحدث بمزاولة أعمال الصناعة فقط ، لا عن تعليم بقول . والنطق عنه أن يشعر به وتكون قوّة تصوّره له بمقدار ما يمكنه أن يعبّر عنه . وكثير من هذه الصنائع يلتئم بالتجربة وحدها . وكثير منها ليس يُكتفى فيها بالتجربة وحدها ، غير أن معارف هذه الصناعة مقرونة باستعداد نحو العمل ، نُطق عنها أو لم يُنطق ، كانت حاصلة بالتجربة أو عن قياس . وهذا هو الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية ، فإن

---

١. كما في ك.
٢. ح : التجربة.
٣. ط : والثانية.

النظرية ليست مقرونة باستعداد نحو العمل إلا بالعرض. غير أن الانسان إذا بلغ في العملية الى أن ينطق عنها، أمكنه أن يعلّم بقول، ومتى لم يبلغ ذلك كان تعليمه باحتذاء فقط.

وأمّا الصنائع النظرية، فإنّ معارفها كلّها ينبغي أن تكون بحيث ينطق عنها، وتكون غير معدّة نحو العمل. وهذه الصنائع تتفاضل في مقادير التصوّرات، فإنّ لكلّ صناعة منها مقداراً ما من التصوّر، ونحواً ما بحسب الكفاية في ذلك العلم، ولا سيّما في / تصوّر الأشياء التي تشترك في الفحص عنها والنظر فيها، مثل مشاركة التعاليم للعلم الطبيعي في الأطوال والأجسام، فإنّ كلّ واحد منهما يتخيّل فيه الشيء الواحد بعينه بنحو مخالف للنحو الآخر. وقد وصفنا فيما قبل أصناف التخيّلات والتصوّرات. ولذلك ينبغي أن لا نقتصر على أن نرتاض في نحوٍ واحد من التخيّل، بل نرتاض في أنحائه كلّها، فإنّ كلّ نحوٍ منها يحتاج إليه في صناعة ما. ولذلك صار كثير من الناس اذا ارتاضوا في التعاليم من غير أن يكون لهم، إما بالطبع وإما بالعادة، قوّة على تصريف أذهانهم في أصناف التصوّرات، ضعفوا عن العلم الطبيعي. فكذلك المرتاضون في العلم الطبيعي ممن سبيله هذا السبيل يضعفون عن التعاليم. ‎١٧٢ أ

والاستقصاء في كل واحد من العلوم هو على قدر الكفاية في ذلك العلم. وتحرّي الكفاية من المعرفة في علم علم هو في التصوّر فقط. وأمّا التصديق فإنه ينبغي أن يبلغ في كلّ شيء منه اليقين التامّ الذي حدّدناه. وليس يمتنع أن يكون كثير من الأشياء لا يمكن فيها بلوغ اليقين، أو تكون بحيث يمكن، غير أنّه يتفق أن لا يحصل لنا بعدُ منه اليقين، فنضطرّ عند ذلك الى أن نقتصر منه على مقدار ما بلغناه من التصديق به، الى أن يحصل لنا منه اليقين التامّ. وأمّا ما دون اليقين، فهو إما في وجود الشيء للشيء بالجملة، وإما في وجوده لجميعه، فإنّ كثيراً من الأشياء يتيقّن وجودها للموضوع، غير أنّا لا نتيقّن هل هي لجميعه أم لا. فينبغي أن نتحرّى في كلّ هذا الى أن نبلغ فيه اليقين.

وكذلك لا يمتنع أن يكون كثير من الأشياء / لا يمكن تصوّرها على الكمال، إما لأنّ طباعها لا يمكن فيه أكثر من ذلك، أو أنه يمكن غير أنا نضعف عنه، فينبغي أن نتحرّى في كلّ شيء إمّا الكفاية وإمّا مبلغ الطاقة. والكفاية في التصديق هو اليقين التامّ الذي حدّدناه فيما قبل. والكفاية في التصوّر، فهي غير محدودة، وانما هي على قدر علم ‎١٧٢ ب

علم من العلوم. والتصديق على حسب الطاقة هو المقارب لليقين فقط. وأما التصوّر فإنه يتفاضل، فمنه ما يعرّفه الحدّ، ويليه المقارب لما يعرّفه الحدّ. وقد لخّص ذلك فيما تقدّم.

واليقين بحسب الطاقة قد يكون عن قياس وقد يكون عن غير قياس. والذي يكون عن غير قياس، فهو يحصل إما عن شهادة الجميع فقط، وما كان هكذا فهو جدليّ أو بلاغي، وإمّا عن الحسّ، وهو أن يكون الشيء يوجد لأمر، وفي جميع محسوساته التي شوهدت في الزمان الماضي وتشاهد في ما يأتي وفي زماننا وفي كل موضع، ولا يوجد حسّ يخالفه ولا قياس. وهذا يدخل في العلوم. فما كان هكذا من المقدّمات الأول، فألّف عنها قياس، كانت المعرفة الحاصلة عنه بحسب هذه هي في المرتبة الثانية من اليقين، وهي التي قد تستعمل في العلوم.

وقد ينبغي أن نتحرّى[1] في كلّ أمر أن نبلغ اليقين[1] الذي حدّدناه فيما قبل، فإن لم يكن، فلا أقلّ من هذه الثانية. وما كان دون هذه الثانية، فليست تدخل في العلوم. وأما العلوم التي تنسب الى الأمرين جميعاً، فإنّ منها ما ينسب بالذات، وهي في الحقيقة كذلك، ومنها ما هي كذلك بالعرض وبحسب الظنّ. وما هو بالذات، / فمثل الطبّ، فإنّه يقال فيه انه صناعة عملية وعلمية. وانما قيل ذلك في الطبّ وما جانسه، ولم يقل في صناعة النجارة من قبَل أنّ هذه الصنائع يكتفى فيها بالتجربة وحدها، ويُكتفى فيها بأن يكون الانسان بحيث لا ينطق عمّا ارتسم في نفسه منها. وأمّا الطبّ وما جانسه، فليس يكتفى فيه بالتجربة وحدها، ولا أن يبلغ في معارفه هذا المبلغ، بل يحتاج فيه الى مبادئ قياسية ومقدّمات مأخوذة عن علوم أخر، غير أن ما فيه من العلم أيضاً إنما يُعدّ نحو العمل.

١٧٢ أ

وأمّا ما هو كذلك بالعرض وبحسب الظنّ، فهو على وجوه. منها أن تكون صناعة عملية فقط، تشتمل على أشياء تنظر بمقدار كاف في العمل، وتكون صناعة أخرى نظرية تنظر في تلك الأشياء بأعيانها. فإنّ النظرية منها يظنّ بها أنها عملية وعلميّة، مثل العلم الطبيعي والطبّ. فإنّ الطبّ ينظر في أشياء طبيعية بمقدار الكفاية في العمل، فيظنّ لذلك بالعلم الطبيعيّ أنه نظري وعملي. ومنها أن يكون ما تشتمل عليه صناعة ما نظرية توجد أشخاصه بالصناعة. وذلك مثل كثير من علم التعاليم. ومنها أن تكون الصناعة

---

١. ك: نبلغ في كل أمر اليقين.

تنظر في الأشياء التي شأنها الإرادة والاختيار والعادة. فعلى هذه الجهة يقال ذلك في العلم المدني والفلسفة العملية. ومنها ما يقال باشتراك الاسم، مثل علم الموسيقى، فإنه يقال فيه إنه علم وعمل، من قبل أن ها هنا صناعتين اثنتين، إحداهما عملية والأخرى نظرية، وكل واحدة منهما تسمّى [باسم الأخرى، فيظنّ لذلك بالنظريّة / منها أنها][1] أيضاً عملية. وما ينسب الى الأمرين جميعاً بالعرض أو باشتراك الاسم، فإنّ الأمرين ليسا يوجدان بالحقيقة في صناعة واحدة، لكن يوجد كل واحد منهما في صناعة، غير الصناعة التي يوجد فيها الآخر. فلذلك ليس واحد ممّا ينسب الى العملي على هذا النحو عملياً على الحقيقة، لكن نظرياً فقط.

١٧٣ ب

والصناعة العملية منها ما معارفها حاصلة عن التجربة فقط، ومنها ما ليس يكتفى فيها بالتجربة دون أن يوجد لها مبادئ أخر، وذلك مثل الطبّ. ولما كان في العلوم النظرية علوم تشتمل على موجودات أشخاصها توجد بالصناعة، وكانت الصناعة التي عنها تحصل تلك الأعيان تلتئم بالتجربة، صار كثير من الصناعات العملية تعطي مبادئ في كثير من العلوم النظرية. ولذلك صارت صناعة الطبّ نافعة في العلم الطبيعي وكذلك الفلاحة، وصارت الملاحة نافعة في أحكام النجوم، وتجارب أصحاب الموسيقى العملية نافعة في الموسيقى النظرية. وأمّا أيّ هذه الصنائع متقدّم بالزمان وأيها متأخّر، فإنّه[2] يتبيّن في كثير منها أن التجريبيّة متقدّمة للنظرية منها. وفي كثير منها يتبيّن أن النظرية متقدّمة للعملية، مثل الحيل النجومية، فإنّ علم النجوم النظري يلزم أن يتقدّمها. وفي كثير منها يقع الشك وتحتمل الأمرين جميعاً، ولذلك قد يشكّ في شيء شيء مما تشتمل عليه الصنائع: هل يكتفى فيه بالتجربة وحدها، أم يحتاج فيه مع التجربة الى مبادئ قياسيّة؟ / وكثير منها يتبيّن فيه أن الصناعتين جميعاً متعاونتان. أمّا التجريبيّة فمعينة للأخرى بالتجربة فيما لا يكتفي فيه بالقياس، والأخرى معينة لهذه فيما لا تبلغ التجربة فيه الكفاية. مثال ذلك الطبّ والعلم الطبيعي. وهذا المقدار من القول كافٍ في الصنائع بحسب الغرض ها هنا. وأما تفصيلها صناعة صناعة والنظر في الكفاية في واحدة واحدة منها، فلنخلٍّ عنه لمن قصد النظر في الصنائع نفسها. فإنّ الكافي في الهندسة خاصّة إنما يعلمه المهندس، وكذلك سائرها.

١٧٤ أ

---

١. ساقطة في ط فقط.

٢. ط و ك: فليس.

الفصل الخامس
القول في أصناف المخاطبات البرهانية [1]

ولنقل الآن في أصناف المخاطبات البرهانية. والمخاطبات البرهانية أربع: منها مخاطبة التعليم والتعلّم [2]، ومنها مخاطبة العناد البرهاني، ومنها تخاطب [3] المشتركين في الاستنباط، ومنها الامتحان العلمي في المادّة [4]، وهو المغالطة البرهانية. فلنقل الآن في التعليم [5].

[في التعليم]

والتعليم قد يقع على كلّ فعل فعله الانسان < و > قصد به الى أن يحصل به لآخر علم شيء ما، أو قصد به الى أن يحصل به لآخر ملكة اعتيادية [6] يصدر عنها فعل ما. والعادة فقد يقبلها الانسان وكثير من أصناف الحيوانات، غير أن بين معنيَي الاعتياد فيهما خلافاً. وقد يشبه أن يكون اسم الاعتياد واقعاً عليهما باشتراك، كما يقال في كثير من السموم أن قوماً اعتادوها حتى صارت لهم غذاءً. فلذلك يسمّى تعويد كثير من الحيوانات أفعالاً يظن بها أنها ليست في طباعها، تعليماً/ لها. وكذلك متى فعل الانسان ١٧٤ ب

---

١. ب: البراهينية، وقد صحّحها الناسخ في الهامش.
٢. ب: والمعلّم.
٣. ط و ك: مخاطبة.
٤. ب: الما... ساقطة في ك.
٥. ط: التعاليم.
٦. ط و ك: اعتبارية.

فعلاً ليحتذي به غيره ويفعل مثل فعله مراراً لتحصل له ملكة ما، قيل إنه تعليم. (ولذلك متى وُصِفَ له فعلاً يصدر عنه ملكة وقصد به لأن يفعل حتى تحصل له تلك الملكة، قيل إنه تعليم)[١].

وكذلك التلقين قد يسمّى تعليماً. والتلقين صنفان: أحدهما أن يتلفّظ[٢] القائل بلفظ يقصد به أن يتلفّظ[٢] السامع بذلك اللفظ بعينه مراراً كثيرة، ليحصل له حفظ اللفظ نفسه. وذلك مثل تلقين اللغة والأغاني. وهو داخل في تعليم الاحتذاء. والصنف الثاني أن يقصد به مع ذلك أن ترتسم معاني تلك الألفاظ في نفس السامع. وقد يفعل أيضاً أفعالاً سوى اللفظ تحصل عنها العلوم، فتسمّى تعليماً، مثل الإشارة. وكذلك قد نكتب، فتكون الكتابة تعليماً. وتفصيل هذه الأشياء واحصاء أقسامها، فليس يعسر.

فالتعليم صنفان: تعليم يحصل عنه ملكة فعل[٣]، فهو إما تعليم باحتذاء، وإما بمخاطبة أو، يقوم مقام المخاطبة من اشارة أو كتابة. والمخاطبة هي صفة الفعل الذي ينبغي أن يفعله السامع حتى تحصل له ملكة. والمقصود به ليس أن يحصل علم فقط، لكن أن تحصل ملكة يصدر عنها فعل.

وقصدنا الآن أن نقول في التعليم الذي يحصل عنه علم، فإن هذا هو أحرى أن يسمّى علماً[٤]. وأما تلك الأخر، فإنّ بعضها تسمّى الرياضة وبعضها ليس له اسم. أمّا الأخلاقي منها، فإنه أحرى بأن يسمّى تأديباً من أن يسمّى تعليماً. وباقي أصنافها، فينبغي أن تخترع لها أسامٍ مختلفة، وخاصّة متى كانت ظاهرة التباين، / مثل تلقين الببغاء وتلقين الصبيان اللغة، فإنّ هذه ظاهرة التباين، وإن كان فيما بينها تشابه ما. والتعليم الذي يحصل عنه علم فقط، إنما يكون بالمخاطبة وما جرى مجرى المخاطبة. والمخاطبة منها ما يُحضر[٥] بالفعل في ذهن السامع شيئاً قد كان يعلمه من قبل، فإنّ الانسان إنما يكون الشيء في ذهنه بإحدى جهتين: إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل. وأعني بالقوّة القوّة[٦] القريبة، مثل قوّته على أن يكتب أو يتكلّم أو يتفكّر في شيء متى شاء، من

١٧٥ أ

---

١. ما بين هلالين ساقط في ح.
٢. في الأصل: يلفظ.
٣. في ط وح وك: ملكة يصدر عنها فعل وتعليم يحصل عنه علم أو ملكة علم فقط. والتعليم الذي يحصل عنه ملكة فعل...
٤. تزيد ك: بأن يسمى تعليماً.
٥. كما في ط وك، وفي ب وح: يحصل.
٦. كما في ط وك، وهي ساقطة في ب وح.
١٦. ساقطة في ب.

غير أن يكون هناك عائق من قبله أصلاً. وكونه بالفعل هو أن يرى خيال الشيء مرتسماً في نفسه. فبعض المخاطبات يقصد به أن يصيّر الشيء الذي في ذهن السامع بالقوّة القريبة حاضراً بالفعل. والتعليم ليس هو هذه المخاطبة، وليكن اسمها إما تقريراً وإما تذكيراً أو ما جانس هذه الألفاظ.

ومن المخاطبة[١] صنف يقصد به أن يحصل في ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا بالفعل التامّ ولا بالقوّة القريبة. والتعليم داخل في هذه المخاطبة. وقد تشكّك ماين[٢] حتّى استعمل قياساً يلزم عنه ضرورة أن يكون الشيء الذي يقصد تعريفه بالتعليم قد حصلت للمتعلّم به معرفة من قبل أن يتعلّمه بوجه ما، وأن يكون قد جهله بوجه آخر. وتشكّك ماين[٢] هو هذا، وهو أن كلّ متعلّم شيئاً، فهو إمّا يعلمه أو يجهله، فإن كان يعلمه فلا حاجة به الى أن يستأنف استعلام ما قد علمه، وإن كان يجهله، فكيف يطلب ما لا يعرفه مع ذلك؟ فإن اتفق له أن يصيبه لم يدرِ أنّ الذي / أصابه هو الذي كان يطلبه من قبل. ومتى أعطي كل واحد من طرفي[٣] هذا التشكيك قسطه، لزم أن يكون المتعلّم يعلم الشيء الذي يتعلّمه من جهة، ويجهله من جهة أخرى. والجهل بالشيء صنفان: أحدهما جهل يشعر به أنه جهل (وجهل يظنّ به أنه علم. والتعليم هو مخاطبة يراد بها معرفة شيء قد كان يُجهل من قبل الجهلَ الذي يشعر به أنه جهل)[٤]. ويلزم أن يكون ذلك الشيء بعينه قد علمه المتعلّم بوجه ما. والمعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون ذلك الشيء قد تصوّر قبل ذلك تصوّراً ما (ويجهل له خيال آخر)[٥]. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدّق به من قبل تصديقاً ما. فإن تشكّك ماين لم يفصل فيه بين التصوّر وبين التصديق. والذي يلزم ضرورة فيما يقصد ايقاع التصديق به أن يكون قد تُصوّر.

١٧٥ ب

---

١. ط: المخاطبات.

٢. هو مينون Menon، في المحاورة الأفلاطونية التي دعيت باسمه. (راجع ص ٧١ من هذه المحاورة). وقد ورد ذكر كتاب «مانن» على هذا الشكل في الترجمة العربية القديمة لكتاب البرهان لأرسطو، راجع: منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ١٩٤٩ (الجزء الثاني)، ص ٣١١.

٣. كما في ط. ب: طريقي.

٤. زيادة في ط وح. وفي ك: ... الجهل الذي كان يشعر به.

٥. ك: وجهل له جهل ما آخر.

وقد يظنّ أنه ليس كلّ ما قصد تصوّره يلزم أن يكون قد تصوّر من قبل ، وذلك أنّا اذا جهلنا معنى اسم ما ، فأردنا أن نتصوّر المعنى الذي يدلّ عليه ذلك الاسم ، ففهمنا معناه وتصوّرناه ، فهل كان لنا معنى ذلك الاسم مُتصوّراً من قبل أم لا؟ أمّا إن كان ما تعرّفنا منه شيئاً ليس له اسم آخر أو ما يقوم مقامه ، وكان معنى الاسم الثاني المعلوم هو بعينه معنى الاسم الأوّل المجهول ، فإنه يلزم أن يكون ذلك قد كنا تصوّرناه من قبل. فإذا كان كذلك ، فما هو المطلوب تصوّره ، وأيّ شيء كنا جهلنا منه؟ فيشبه أن يكون ذلك قد كان عندنا متصوّراً من حيث هو مدلول عليه بالاسم المعلوم عندنا ، وقد جهلناه من حيث هو مدلول عليه بالاسم الوارد. ومع ذلك فإنه لا يخلو إمّا أن نكون قد / عرفنا هل هذا الاسم الوارد دالّ أم غير دالّ ، فإنه إن لم يكن عرفنا أنه دالّ فليس ينبغي أن نطلب تصوّر معناه إلا بعد أن نعلم هل هو دالّ أم لا. وقد لا يمتنع أن يقع لنا تصوّر معناه وأنه دالّ معاً ، لكن بالعرض. فإن كنّا قد عرفنا أنه دالّ ، فقد تصوّرنا الذي يدلّ عليه ذلك الاسم بوجه ما ، وهو أنه معنى ما أو شيء معقول[1] ، فقد تصوّر اذن نحواً من التصوّر مجملاً ، فيفرض ذلك المتصوَّر بهذه الجهة ويطلب أن يتصوّره تصوّراً آخر. وليس يلزم فيما تصوّر بهذا النحو من التصوّر[2] أن يُعلم مع ذلك أنه موجود ، [وقد يتفق بالعرض أن يعلم أنه موجود][3].

١٧٦ أ

والقول الذي يلخّص به معنى ما سبيله من الأسماء هذه السبيل يُسمّى القول الشارح ، وليس هو حدّاً له ، اللهمّ إلّا أن يسمّيه مسمٌّ حدّاً باشتراك الاسم. وعلى هذا يجري أمر المطلوبات التي يدلّ عليها اسم مفرد ، مثل الخلاء ولا نهاية. وعلى هذه الجهة يقال في عنز أيّل[4] أن له حدّاً ، وكذلك عنقاء مغرب. فإذن كلّ ما يقصد تصوّره ، فينبغي أن يكون قبل ذلك[5] قد تصوّر. وأما ما يقصد إيقاع التصديق[6] به ، فينبغي أن يفحص عنه : هل يلزم ضرورة أن يكون قد صُدّقَ به فيما قبل[7] أم لا؟ وظاهر أن الأمور التي يطلب التصديق بها ، إما مفردة وإمّا مركّبة ،وكلا هذين ربّما كانا كاذبين.

---

١. ك : أو معقول ما.

٢. ب و ح : التصوّرات.

٣. ساقطة في ط فقط.

٤. ب و ح : عز أيل. وعنز أيّل مثال لحيوان لا وجود له ناجم عن تركيب اسمين هما عنز وأيّل ، ولا يقترن تصوّره بصحّة أو فساد. وقد أورد أرسطو هذا المثال في كتاب العبارة ، ١ ، ١٦ أ.

٥. ساقطة في ب.

٦. كما في ط. ب و ح : اليقين.

٧. ك : فيما قبل بوجه ما.

فإن كان الكاذب غير موجود أصلاً ، فلا يمكن أن يتصوَّر ، فليس يمكن اذن أن تُتصوَّر الاعتقادات الفاسدة. لكنَّ الأشياء الكاذبة ، إن كان / المركَّب منها مركباً عن موجودين ، وكلّ واحد منهما على انفراده ، وكان المركّب قد يمكن أن يُحلّ الى المفرد ، فإنه يلزم على هذه الجهة أن يكون قد وقع التصديق بها من قبل. فإن كان كذلك ، فكيف القول في تصوّر الأشياء البسيطة التي يعتقد وجودها قوم ، وهي في الحقيقة غير موجودة ، ولا تنحلّ الى أجزاء ، اذ كانت ليست مركّبة؟ فيشبه أن تكون تلك غير متصوّرة إلّا بالمناسبة. فإذا كان ذلك كذلك ، فما يتصوّر منها التركيب من صادقين. فقد يصحّ على هذه الجهة أن يقال في جميع ما يطلب التصديق به أنّه قد صدّق به من قبل أيضاً. لكن هذه كلها بالعرض ، وليس المطلوب هذا ، لكن ما كان منها بالذات.

١٧٦ ب

وليس يلزم ضرورة أن تكون التصديقات[١] التي ذكرناها يتقدّم بعضها بعضاً. فإنّ ما قصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة أن يتقدّم لنا[٢] به تصديق دون اليقين ، لكن قد يتفق بالعرض من غير أن يكون له غناء أصلاً في التصديق الحادث. لكن لمّا كان التصديق قد يكون غير محصّل وقد يكون محصّلاً ، فإنّ التصديق بأحد المتقابلين معيناً على التحصيل هو تصديق محصّل ، والتصديق بأحدهما غير محصّل ، بل الاعتقاد أن أحد المتقابلين صادق من غير أن يشار إلى أحدهما بعينه ، فيقال إن هذا وحده هو الصادق فقط < و > وهو تصديق غير محصّل. والقياس[٣] إنما يوقع تصديقاً محصّلاً. فيشبه أن يكون التصديق[٤] المتقدّم من قبل وجود قياس الشيء هو التصديق غير المحصّل.

١٧٧ أ

فبهذه الجهة قد يمكن أن يقال في الشيء الذي يقع لنا به التصديق / المستأنف إنه كان قد صدّق به من قبل. والتصوّر السابق يكون فيما يطلب تصوّره وفيما يطلب وجوده. والتصديق غير المحصّل المتقدّم على التصديق المطلوب ليس هو المعرفة الفاعلة للمعرفة المطلوبة ، لكن معرفة بها بتواطؤ الأمر ، لأن يعرف معرفة أخرى غير الأولى ، وهي المعرفة التي بها يمكن أن يصير مطلوباً. وأما هل يلزم أن تكون هنا معرفة أخرى سابقة هي الفاعلة في ذلك الأمر المطلوب المعرفة المنتظرة ، فإنه ينبغي أن يفحصَ عنه.

---

١. ط : أصناف التصديقات.
٢. ساقطة في ب.
٣. كما في ط وك وح. ب : بالقياس.
٤. ساقطة في ب.

فنقول أولاً : إنه خليق أن لا يكون الإلهام والاخطار بالبال وأن ينشأ في ذهن الانسان معرفة زائدة على معرفة قد سبقت تسمّى تعليماً. وذلك بمنزلة ما يعتقد قوم أنّ ذلك بفعل ما إلٰهي. فإن كان ذلك أيضاً يسمّى تعليماً، فليس ذلك الصنف من التعليم < الذي > نتكلّم فيه الآن. فلنخلّ هذا لمن تفلسف الفلسفة الخارجة عمّا يمكن أن يفعله انسان، بل انما نقول حينَنا (؟) هذا في التعليم الانساني الداخل في الفلسفة التي تشتمل على المعقولات الانسانية، وهي التي يقول فيها سقراط عند احتجاجه على رؤساء أهل مدينة أثينة : «يا قوم اني لست أقول إن حكمتكم هذه الإلهية أمر باطل، ولكنّي أقول لست أحسنها. وانما أقول انّي حكيم بحكمة إنسانية». وهذا التعليم الذي كلامنا فيه هو التعليم الذي يكون بمخاطبة انسانية[١] . فنقول : إن التعليم الذي يقصد به التفهم لشيء هو مخاطبة يقع عنها في أمر مفروض تصوّر لم يكن قبل. وهذه المخاطبة إن كانت بلفظ يفهم عنه الشيء الذي قد كان من المطلوبات / متصوّراً، من حيث هو مطلوب، فليس يقع به فهم غير الأوّل، بل يكون تكريراً للأوّل. (١٧٧ ب)

فلذلك ينبغي أن تكون هذه المخاطبة بلفظ آخر ولفظ زائد على اللفظ الأوّل. ويلزم أن يكون ذلك اللفظ مفهوم المعنى متواطئاً عليه القائل والسامع جميعاً قبل هذه المخاطبة. فإذن ينبغي أن يكون ذلك[٢] المفهوم عن ذلك اللفظ معلوماً عندهما جميعاً قبل المخاطبة. واذا كانت هذه المخاطبة انما تفهم الأمر المطلوب تفهيماً أزيد، متى فهم ذلك المعنى المدلول عليه باللفظ الزائد، وكان ذلك هو الذي يوقع التصوّر المطلوب، فإنه يلزم اذن ضرورة أن يكون كلّ تعليم يقصد به تصوّر شيء أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدّم وجوده للمتعلّمين، فاعل للتصوّر المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصير مطلوباً.

ويلزم أيضاً أن يكون الأمر الذي عُلم من قبل فتصوّر [٣] عنه الشيء المطلوب أمراً، إذا فهم لزم ضرورة أن يفهم المقصود. وليس يمكن ذلك أو يكون في طباع ذلك الأمر، اذا علم، أن يعلم المطلوب، وإلا كان فهمنا المطلوب عنه بالعرض لا بالذات. وليس يمكن ذلك أو يكون بينه وبين المطلوب نسبة ذاتيّة.

---

١. ساقطة في ط و ك.
٢. ط و ك : ذلك المعنى.
٣. ط و ك : متصوّراً.

ولتؤخذ أجزاء أصناف النسب الذاتية التي بين اثنين مفردين ، وذلك ، إمّا محمول أو شبيه[١] أو غير ذلك. وظاهر أنّ أتمّها نسبة وأحراها أن تكون ذاتيّة وأشدّها ضروريّة هو أتمّ تعريفاً لذلك الشيء. ثمّ كل واحد منها بحسب مرتبته من كمال النسَب الذاتية ونقصانها. وظاهر أن / أحراها بهذه الحال وأتمّها أن يكون ذلك الأمر هو ذلك الشيء بوجه ما. فإنه إن كان شيئاً واحداً من كلّ الوجوه ولم يكن هناك غيرية أصلاً لم تفد معرفة أخرى ، إمّا أزيد وإمّا أنقص. فينبغي أن نفصّل اذن على كم جهة يكون ذلك الأمر هو الشيء. وأحراها بهذه الصفة هو أكملها تعريفاً لا محالة. فإذا جُري في أمرها هذا المجرى وتقصّي ، حصلت[٢] المفهّمات التي عدّدناها في هذا الكتاب وفي كتاب «المدخل».

١٧٨ أ

[في التصديق]

وينبغي أن نفحص مثل هذا الفحص بعينه في التصديق. فالتعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظ يقتصر به على الأمر الذي يطلب إيقاع التصديق به فقط. فما كان هكذا ، فإنّ الذي عنه يقع التصديق ليس هو المخاطبة وحدها ، لكن وحال القائل أيضاً. وهذه الحال ينبغي أن تكون معلومة عند السامع قبل ذلك. وبأمثال هذه المخاطبات[٣] تكون التعليمات التي تسمّى التقليدية. وليس قصدنا الكلام في هذا النحو من التعليم ، لكن في الذي يقتصر فيه عند المخاطبة على اللفظ الدالّ على الذي يطلب التصديق به ، دون أن يكون أيضاً مع ذلك لفظ آخر زائد ، يدلّ على غير ذلك المعنى. وبيّن أنه ينبغي أن يكون ذلك المعنى معلوماً عند السامع قبل المخاطبة بعلم ، سوى التصوّر الحاصل في المطلوب وجوده.

وينبغي أن يكون هذا الأمر الذي يوقع لنا التصديق بينه وبين المصدّق به نسبة ذاتية ضرورية ، ويكون في طباعه أن يقع[٤] لنا التصديق به لا محالة ، حتى نكون بتصديقنا به يقع لنا التصديق بالمطلوب. وينبغي أن يكون الأمر مقدّمة أيضاً. / وينبغي أن نأخذ

١٧٨ ب

١. ك: أو نسبة.
٢. ح: حملت.
٣. ح: المخاطبة.
٤. ك: أن يكون يوقع.

الوُصَل بين المقدّمات ، والوصل بينها على وجوه . منها أن تكون إحداها كليّة والأخرى جزئية ، ومنها أن تكون لا كليّة ولا جزئية ، ولكن يكون بينها سائر الوُصَل ، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدمة والمقدّمة . واذا جرى في أمرها هذا المجرى حصلت الأشياء التي توقع التصديق ، وهي المقاييس التي أحصيت فيما سلف .

وهذا النحو من التعليم هو أحرى بهذا الاسم ، وهو الذي يسمّى التعليم المسموع الذهني . فإذا كان كذلك ، فكلّ تعليم فكريّ[1] ، كان تصديقاً أو تصوّراً ، فإنما يكون عن علم قد تقدّم وجوده عند المتعلّم . وهذا العلم المتقدّم صنفان : صنف يتواطأ به الأمر المطلوب تعرّفه لأن يكون مطلوباً ، وصنف فاعل للعلم المطلوب .

والتصوّر منه تصوّر معنى الاسم ، ومنه تصوّر الأمر الذي هو وجود الشيء ، وذلك هو ماهيّة الشيء . وتصوّر معنى الاسم هو تصوّر يعمّ ما هو موجود وما هو غير موجود . ومعنى الاسم ينبغي أن يعلم إمّا باسم آخر أو بقول ، وظاهر أنّ ما يعرّف معنى اسمه باسم آخر أو بقول ، فإنّ ذلك الشيء متصوّر بأعمّ ما يمكن ، من قبَل أنّه انما تصوّر أنه شيء يمكن أن يتخيّل . وأما تعرّف الماهية ، فهو فيما قد علم وجوده وتُصوِّر نحواً ما من التصوّر ، وطُلبَ فيه أن يتصوّر بنحوٍ آخر .

وينبغي أن نحصي ها هنا أصناف التصوّرات التي أحصيناها فيما سلف ، وأصناف الأمور التي توقع صنفاً صنفاً من أصناف التصوّرات . واذ كنّا قد أحصينا هذه فيما قبل ، وفي مواضع أخر ، فإن تعديدها ها هنا / فضل . ١٧٩ أ

وأمّا ايقاع التصديق ، فهو بالمقاييس وما جرى مجراها وكان في قوّتها . وظاهر أن جزئي النتيجة لما كانا في القياس ، وكان الموضوع هو بوجه ما تحت الحدّ الأوسط ، أما في الشكل الأوّل فبالفعل ، وأما[2] في الثاني والثالث فبالقوّة ، فظاهر أن الذي يطلب وجوده قد علم بوجه ما وجوده . فإنّ كليّ الشيء بوجه ما هو الشيء ، وكذلك سائر صفاته . فلذلك متى علم أن شيئاً ما موجود لأمر يصلح أن يؤخذ حدّاً أوسط ، ويجعل تحته الطرف الأخير ، فقد علم بوجه من الوجوه الأمر المطلوب معرفته .

---

١. ط و ك : ذهني.

٢. مكرّرة في ب.

والمقدّمات التي تستعمل عند ايقاع التصديق للسامع ، منها ما هي مبادئ بحسب الأمر ، ومنها ما هي مبادئ بحسب المتعلّم . والتي بحسب المتعلّم ، منها ما هي بحسب متعلّم متعلم ، ومنها ما هي بحسب جماعة أو بحسب متعلّم من جماعة ، أو بحسب أكثر المتعلمين . والتي بحسب متعلّم من جماعة ، (منها ما هو بحسب طائفة دون طائفة ، وبحسب أهل زمان دون زمان)[1] ومنها ما هو بحسب جميع الناس وأكثرهم وفي كل زمان . والتي بحسب المتعلّمين بالجملة هي الأمور الأعرف عندهم . والأعرف عند الناس صنفان : أحدهما المحسوسات المشتركة ، التي لا يخلو من إحساسها أحد ، ومنها الآراء المشتركة التي لا[2] يعرى أحد منّا من معرفتها . والتي بحسب قوم دون قوم وأهل زمان دون أهل زمان ، فهي التي هي أعرف عندهم خاصّة . فإنّ المشهورات ربّما كانت مشهورة في قوم دون قوم ، وفي زمان دون زمان[3] ، فتؤخذ تلك في[3] تعليم أولئك دون غيرهم . فإنّ آراء الجمهور[4] قد تختلف في الأزمنة ، ليس في العملية فقط ، لكن وفي / الأشياء النظرية أيضاً . وذلك اذا كان [المدبّر لهم رأس الأصلح لهم في وقت أن يستودع فيهم صنفاً من العلوم والآراء][5] ، وكان الذي أخذهم به من السنن والرسوم يلزم عنه صنفاً ما من الآراء في الأمور النظرية ، وصار ذلك الصنف من الآراء هي المشهورة عندهم . وكذلك اذا كان المستودع فيهم صنفاً من الأمور والآراء ، وكان شأنها أن تخيّل الأمور نحواً من التخيل ، فتعوّدت الأذهان ذلك النحو من التخيل وصار تصوّرها للأشياء كلها ذلك النحو من التخيل . ١٧٩ ب

فإذا كانت المبادئ اليقينية في صناعة ما يعسر تخيّل السامع لها على الاستقصاء أو يعسر عليه تخليصها[6] من سائر ما عنده من المشهورات ، أو احتيج الى زمان طويل في تفهّمها[7] ، ووجد في المبادئ المقبولة عنده أو المشهورة ما يوقع له التصديق أو التصوّر ، أخذت تلك المبادئ في تعليمه الى أن يقوى ذهنه على تخليص المبادئ اليقينيّة . ولذلك صار كثير ممّا يأخذه أرسطوطاليس في كثير من كتبه عند تعليم الأمور المقصودة في تلك الكتب يعسر به فهم تلك الأمور في هذا الزمان وعند أهل هذه البلدان وأهل

---

١. زيادة في ط و ك ، ساقطة في ب.
٢. ط : قلّ ما.
٣. ساقطة في ج.
٤. زيد ك هنا : في الأمور.
٥. ساقطة في ط فقط.
٦. ك : تحصيلها.
٧. ح : نفسها.

هذا اللسان. فإنّ كثيراً من أصناف الألفاظ التي يجعلها علامات ومعرّفات لأشياء ممّا في كتبه على أنها مشهورة عند أهل لسانه، ليس يوجد ذلك الصنف من الألفاظ عند أهل لسانتا نحن دالاًّ على ذلك الصنف من المعاني، مثل ما قاله في كتابه «في المقولات»: «وذوات الكيفيّة هي التي تقال على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر». ثم قال: «وذلك كما يقال من الفضيلة مجتهد»[1]، فإنّ هذا غير/ موجود في لساننا، بل انما يقال في كل شيء منه على طريق المشتقة أسماؤها. فإنه يقال في اللسان العربي من الفضيلة فاضل لا مجتهد. ومنها قوله في المعدولات والبسائط، فإنها ليست توجد في اللسان العربي على ذلك النحو الذي ذكره. وكذلك كثير من مثالاته أمور كانت مشهورة عند أهل زمانه، أو مقبولة عند قوم، فتبدّلت تلك بعدهم وصارت المشهورة في بلدانهم وبلداننا في زماننا هذا غير تلك. فصارت تلك غير معروفة، بل مستنكرة أو غريبة، وصارت لا تفهّم ما قصد تعليمه. من ذلك ما يستعمله من المثالات الطبيعية والتعاليمية والأخلاقية التي كانت متعارفة عند الجمهور في ذلك الزمان عند أهل تلك البلدان، فصارت مجهولة عند الجمهور في زماننا هذا.

١٨٠ أ

وكذلك تبيّن أن كثيراً من الأشياء كانت تطلب ويفحص عنها في ذلك الزمان، فصار الفحص عنها في زماننا غريباً، مثل قولنا: هل اللذة خير أم لا، وأشباه ذلك. ولذلك يلزم من قصد تعليم تلك الأشياء من كتب أرسطوطاليس، إنساناً أو قوماً، فكانت الأمور التي استعملها أرسطوطاليس مجهولة عندهم، أن يبدّل مكانها أشياء أخر غيرها، مما هو عندهم أعرف. ويطّرح عند تعليم هؤلاء تلك التي استعملها أرسطوطاليس، من قبل أنه لم يقصد بما أثبته[2] تعليم تلك التي استعملها ولا تعليم الأمور التي أخذها مثالات، لكن انما قصد تعليم الأشياء التي أخذ المشهورات عندهم في تفهّمها أو ايقاع التصديق / بها، ولم يذهب عليه أن كثيراً منها سيتبدّل بتبدّل السياسات. وكذلك أصناف المحسوسات، فإنّ كثيراً منها يختصّ به أهل بلد دون بلد، فيؤخذ المثال عند أولئك ما هو المحسوس عندهم، وعند آخرين نظائره من المحسوسات عندهم.

١٨٠ ب

---

١. قارن: المقولات، ٨، ١٠ أ. ٣ و١٠ ب ٦ الخ. (منطق أرسطو، القاهرة، ١٩٤٨، الجزء الأوّل، ص ٣٤ و٣٥).

٢. ح: اشتبه.

والأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب. والعبارة وما قام مقامها وأعانها على وجوه، فمنها العبارة الشعرية، ومنها العبارة البلاغية، ومنها العبارة العلمية. فمن الناس من قد اعتاد النحو الشعري، ومنهم من قد اعتاد النحو البلاغي، ومنهم من قد اعتاد النحو العلمي. أمّا في التعليم المكتوب، فلا ينبغي أن تستعمل الشعرية، كما يفعله انبادقليس[1] وكثير من آل فوثاغورش، ولا النحو البلاغي، على ما يفعله كثير من متأخّري اليونانيّين. وأمّا في تعليم واحد واحد، فيستعمل ما قد اعتاده كل واحد.

وأما الترتيب، فإنّ منه منتظماً ومنه غير منتظم. وكثير من الناس اعتادوا الترتيب غير المنتظم. وقد جرت العادة من الجمهور في أكثر الأمور أن يسامحوا في الترتيب. فلهذا السبب ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تستعمل فيها المشهورات أقرب الى أن يستعمل فيها الترتيب غير المنتظم. وذلك بمنزلة ما يستعمله أرسطوطاليس في كتاب المقولات، وفي المقالة[2] الأولى من «السماع الطبيعي».

[مبادئ التعليم]

١٨١ أ ومبادئ التعليم في الصناعات / أربعة: يقينية وحدود وأصول موضوعة ومصادرات. وما عدا اليقينيّة، فقد جرت عادة أصحاب المنطق أن يسمّوها الأوضاع. فأمّا اليقينيّة، فهم يسمّونها المقدّمات الواجب قبولها، وهي التي ينبغي أن يكون المتعلّم قد تيقّنها من قبل وروده على الشيء الذي يقصد تعلّمه. وهي التي اذا أذكره بها المعلّم، كان يقين المتعلّم بها مثل يقين المعلّم، فيلزم أن يقبلها من المعلّم، لا بحسن ظنّه من المعلّم[3]، لكن بعلمه من تلقاء نفسه وبما يجد في نفسه من التصديق بها من طباعه.

والمقدّمات الكليّة الواجب قبولها، منها ما يستعمل في الأمور كليّة على ما هي عليها، ومنها ما يستعمل قوّتها في أمر أمر، مثل قولنا: كل نقيضين صدق أحدهما، كذب الآخر، وكلّ شيء إمّا أن تصدق عليه الموجبة أو السالبة. فإنّ هذه وما أشبهها

١. ب: أنبادقليس. وتنسب الى أمبدقليس الاغريغنتي (توفي حوالى ٤٦١ ق.م.) قصيدتان، احداهما «في الطبيعة» والثانية «في التطهيرات».

٢. ك: المقالات.

٣. ك: بالمعلّم.

ليست تستعمل بما هي كليّة مدلول عليها بهذه الألفاظ العامّة ، بل إنّما تستعمل جزئيّة في أمر أمر. فلذلك صار كثير من هذه المقدّمات بحيث يمكن أن لا يعترف بها الوارد على الصناعة ، اذا أذكر بها على عمومها ، إذ كان انما عرف من هذه المقدّمة قوّتها التي تستعمل في الأمور التي عاناها الى ذلك الوقت. فإنه لمّا لم يكن كلّ انسان يزاول كلّ شيء ، كان الحاصل عند كلّ انسان من أمثال هذه المقدّمات الواجب قبولها قوّتها التي تستعمل في الأمر الذي يزاوله فقط.

وهذه التي تسمى الواجب قبولها فقد يمكن أن لا يعترف بها المتعلّم لأسباب ، منها كذبه بلسانه على ما يجده في نفسه من التصديق بها. ومنها أن / يكون في فطرته نقص يعوقه عن أن يصيّر تلك المقدّمات يقينيّة له ، أو يكون المتعلّم لم يبلغ بعد أن تصير عنده يقينية ، فإنه يشبه أن يكون كثير منها إنما تصير يقينيّة في زمان. ومنها أن يتزيّف عند المتعلّم كثير منها عن آراء مقبولة أو مشهورة سبق اعتقاده لها قبل وروده على الصنائع النظرية. ومنها أن لا يعترف بعمومها للسبب الذي ذكرناه. ومنها أن لا يتصوّر الانسان بذهنه معنى اللفظ الذي به وقعت العبارة عن المقدّمة ، فإنّ كثيراً منها تحصل يقينيّة في ذهن الانسان ، غير أنه لا يدري أن المعبّر عنه بهذا اللفظ هو ذلك المعنى الذي تيقّن به ، حتى إذا صوّر[١] عنده معنى اللفظ وفهمه وعلم أن هذا (هو ذلك بعينه)[٢] ، اعترف به.

١٨١ ب

فلذلك ينبغي أن تستعمل اليقينيّة التي هي أوائل الصناعات عند الذين بهم نقص عن المقدّمات ، إمّا بالفطرة وإمّا بالزمان ، متى قصدوا تعلّم الصناعة أصولاً موضوعة. فأمّا من سبقت إليه آراء زيفت عنده كثيراً من الواجب قبولها ، فإنّ تصييرنا[٣] له الحق واستعمالنا المقدّمات عنده أصولاً موضوعة ينبغي أن يكون على حسب الأنفع له في تدبير حياته أو الأنفع في تدبير المدينة في ذلك الزمان. ومن لم يعترف بها على عمومها استقرئت له الجزئيّات في الموادّ التي اعتاد استعمال قوة تلك العامّة فيها ، الى أن يحصل له العموم.

فعلى هذه الجهة ينفع الاستقراء في المقدّمات الواجب قبولها. وفي أمثال هذه قال أرسطوطاليس انها تحصل / بالاستقراء وفيها استعمل الاستقراء[٤]. وما كان من

١٨٢ أ

---

١. ط و ك : صودر.
٢. ك : هو ذاك الذي كان عنده.
٣. ط و ك : تبصيرنا.
٤. راجع : التحليلات الأولى، ٢، ١٩، ١٠٠ ب ٥.

الاستقراء يقصد به هذا المقصد، فينبغي أن يكون له اسم آخر. وأما من لا يعترف بها[1] بسبب أنه لا يفهم معنى اللفظ، صوّر عنده ذلك المعنى بالأشياء التي توقعه في نفسه. وجزئيّات الشيء أحد ما يفهّم الشيء، وفي أمثال هذه أيضاً قد يستعمل الاستقراء فينفع. وينبغي أن يكون أيضاً لهذا الصنف من الاستقراء اسم آخر.

وأمّا الحدود فهي التي ليس للمتعلّم والسامع أن يشاحًا فيها المعلّم والقائل. فإنه ليس يمكن أن يشاحّ الانسان في أن يوقع أي اسم شاء على المعنى الذي يشرحه لنا بقول. فإنّ الانسان متى قال: إنّ لفظ الدائرة انما عُنيَ به الشكل المسطّح الذي يحيط به خطّ واحد، كل الخطوط المستقيمة الخارجة من نقطة ما من النقط التي تفرض الى الخطّ المحيط متساوية، فليس لنا أن نشاحّه في ذلك. فإنه ليس يسومنا بما يفعله من ذلك أن نعتقد أن المعنى الذي يشرحه بالقول موجود أو غير موجود (ولا هل تركّبت الأجزاء التي دلّ عليها القول تركيب موجود أو غير موجود)[2]. فإنه إنما يضع وضعاً أن اسم الدائرة انما يدلّ به على كلّ معنى كانت صفته هذه الصفة من غير أن يتضمّن لنا ما يشرح به اللفظ أنّ ذلك الشيء الذي فهم عن اللفظ موجود.

والحدّ قد يمكن أن يكون معرّفاً لما يعرّفه الاسم نحواً ما من التعريف. فيكون حينئذٍ كأنّه اسم آخر ورديف للاسم الأوّل. فتى أخذ هكذا لم يكن مقدّمة ولا جزء مقدّمة. ومتى ركّب الى المفهوم عن الاسم وصار مجموعها في صيغة قول جازم صار / المفهوم عن الاسم جملة المعنى، والمفهوم عن الحدّ[3] تلخيص ذلك المعنى، فتصير جملة صفاته التي دلّ عليها (لفظ الحدّ محمولاً على ذلك المعنى الذي دلّ عليه)[4] الاسم، فيصير مجموعها مقدّمة، وكذلك عكسها أيضاً مقدّمة. ولهذا السبب عُدَّ في أصناف المقدّمات، اذ كان قد يمكن فيما أخذ معرّفاً للشيء أن يؤخذ محمولاً عليه. ولأنه قد يمكن أن يؤخذ بهاتين الجهتين، كان بحيث يجعل أحياناً قوّته قوّة الاسم، وأحياناً يعدّ في المقدّمات. ثمّ اذا اتفق أن كان المعنى الذي بتلك الصفة بيّن الوجود من أوّل الأمر عُدّ المؤتلف من المعنى ومن حدّه في المقدّمات الواجب قبولها. وإن لم يكن بيّن الوجود عُدّ إما في الأصول الموضوعة وإمّا في المصادرات.

١٨٢ ب

---

١. كما في ك.
٢. العبارة ساقطة في ك.
٣. ك: القول.
٤. ساقطة في ك.

والحدود أوّل[١] ما تؤخذ بذاتها انما تؤخذ معرّفة. ولهذا السبب لا تعدّ أولاً في المقدّمات. ولأن الحدّ ممكن أن يستعمل مقدّمة أو جزء مقدّمة، فإنه يعدّ أيضاً في المقدّمات. فقد ظهر الآن من أيّ جهة أنكر أرسطوطاليس أن تكون الحدود أصولاً موضوعة أو مصادرات. والأصول الموضوعة هي التي اذا ذكّر بها المعلّم المتعلّم، لم يكن عند المتعلّم اليقين بها ولا ما يزيّفها به. وذلك أن لا يكون ذلك لا رأيه ولا مضاداً لرأيه، فيطالب المتعلّم بتسليمها.

وأما المصادرات فهي التي يرى المتعلّم فيها خلاف ما يراه المعلّم، غير أن المتعلّم يطالب بتسليمها فتستعمل. وهذه الأوضاع انما تكون أكثر ذلك أحد شيئين، إمّا مقدّمات شأنها أن تتبرهن في صناعة أخرى / لم يزاولها المتعلّم، أو تكون ممّا يمكن أن تتبيّن في تلك الصناعة بأشياء متأخرة تطول أو تعسر على المتعلّم، فيترك بيانها الى وقت آخر. وقد يمكن أن تستعمل ما شأنها أن تكون يقينيّة أوضاعاً متى لم يكن المتعلّم يعترف بها لأحد تلك الأسباب التي ذكرناها. وأمثال هذه ليست هي أوضاعاً على الاطلاق، لكن هي أوضاع بالقياس الى ذلك المتعلّم فقط. ١٨٣ أ

ومن الصنائع ما لا تستعمل فيها الأوضاع، لكن انما تستعمل فيها اليقينيّة وحدها، ومنها ما يستعمل فيها الأمران جميعاً. وكثير من هذه يصرّح بها في الصنائع، وكثير منها لا يصرّح بها، بل إنّما تستعمل قوّتها فقط.

[في العناد البرهاني]

فلنقل الآن في العناد البرهاني. وهذه المخاطبة انما يخاطب بها من لا علم عنده بالشيء على طريق العدم[٢]. وهذا النحو من الجهل بالشيء هو الجهل الذي لا يشعر به أنه جهل، لكن يظنّ به أنه علم، وهو اعتقاد الشيء على غير ما هو عليه في الوجود. وذلك أن يعتقد سلب ما هو في وجوده موجب، ويعتقد إيجاب ما هو في وجوده سالب. وهو الجهل الذي يسمّى الجهل على طريق الحال. وأمّا الصنف الآخر الذي يشعر به، فهو يسمّى الجهل على جهة السلب، وذلك يكون إما أن لا يتصوّر الانسان شيئاً من جزئي حكم ما، لا المحمول ولا موضوعه، وإمّا أن يتصوّر جزئيه ولا يعتقد فيه لا الإيجاب ولا السلب. ومن جهل هذا الجهل، فهو الذي مخاطبته تعليم. ومن جهل

١. ب: أولى.

٢. ط وك: التقدم.

النحو الآخر من الجهل، فهو الذي يقال له إنه أخطأ أو غلط، ومخاطبته مخاطبة عناد[١].

١٨٣ ب والغلط قد يكون / في مبادئ الصناعات، وقد يكون فيما بعد المبادئ. وهو في كل واحد منها[٢]، إمّا توهّم مطلق لا عن قياس وإمّا توهّم عن قياس. وقد قلنا في ما سلف في الأشياء المغلّطة. فالمغلّطات من ذاتيّة ومنها غير ذاتية. والمغلّطات غير الذاتيّة ليس يمكن صاحب صناعة أن ينظر فيها عن طريق ما هو كذلك، فإنّ الأشياء المغلّطة غير الذاتيّة في الهندسة ليس يمكن أن ينظر فيها المهندس بما هو مهندس. والذاتيّة على صنفين، إمّا متقدّمة وإمّا متأخّرة، وغير الذاتيّة هي[٣] ما نقل من صناعة الى صناعة على غير الجهة التي لخّصنا فيما سلف. فمنها[٤] ما هو منقول من صناعة تعمّ الصناعات الجزئيّة، ومنها ما هو منقول من صناعة جزئية الى أخرى. وهذه ربّما نقلت صادقة وربّما نقلت كاذبة. وليس يمكن صاحب الصناعة التي إليها نقلت أن ينظر فيها، صادقة كانت أو كاذبة. مثال ذلك بيان من بيّن أن كلّ مثلّث فمجموع ضلعيه أطول من الضلع الثالث، بأنّ كل متحرّكين قطعا مسافتين بحركة سواء في زمانين متفاضلين، فإنّ التي قطعت في زمان أطول، فهي أطول. فإنّ هذا غير ذاتيّ في الهندسة. وهو بيان منقول من العلم الطبيعي الى الهندسة، والمهندس ليس ينظر في هذا. وغير الذاتيّة العامّة هو قياس بروسن في تربيع الدائرة، فإنّ بيانه بيان جدليّ، والمهندس لا ينظر فيه[٥]، وهو أن الدائرة، لما كانت أعظم من المستقيم الخطوط الذي يعمل في داخلها وأصغر من الذي يعمل عليها من خارجها، / كان الشكل المعمول فيما بينهما أصغر من الذي يعمل ١٨٤ أ من خارج الدائرة وأعظم من الذي يعمل من داخل الدائرة، كانت الدائرة مساوية لذلك الشكل لا محالة. فالقول الذي به ربّع الدائرة قول جدلي، والمهندس لا ينظر فيه.

وأما الذاتيّة فهو قول بقراط المهندس في تربيع الدائرة[٦]. فإنه لمّا ربّع الشكل

---

١. ح: عنادية.
٢. ب وط وك: منهما.
٣. ب وط وح وك: هو.
٤. ح: فبينها.
٥. قارن: أرسطو، التحليلات الأولى، ٢، ٢٥، ٦٩ أ ٣٢. والتحليلات الثانية، ١، ٩، ٧٥ ب ٤٠، وسوفسطيقا، ١١، ١٧١ ب ١٦.
٦. راجع: أرسطو، سوفسطيقا، ١١، ١٧١ ب ١٦.

الهلالي وظنّ أن الدائرة ، إن فصلت أشكالاً هلالية ، كانت جملتها مساوية لمجموع المستقيمة الخطوط المساوية للأشكال الهلالية التي قطعت بها الدائرة ، ورأى أنه اذا عُمل مربّعاً مساوياً لمجموع الأشكال المستقيمة الخطوط ، المساوية لتلك الأشكال الهلالية ، كان قد وجد المربّع المساوي للدائرة. والذي استعمله مغلّطات ذاتية ، والمهندس < لا > ينظر فيها.

ومن غلط في مبادئ صناعة ، فإنه لا يمكن صاحب تلك الصناعة أن يعانده. وذلك متى استعمل في بيان أمر من صناعة شيئاً مضاداً لمبادئ تلك الصناعة. مثال ذلك تربيع أنطيغن للدائرة[1] ، فإنه لما عمل شكلاً مستقيم الخطوط في داخل الدائرة ، ثمّ قسم القسيّ المتساوية التي توتّرها أضلاع الشكل المستقيم[2] المرسوم في داخل الدائرة بنصفين نصفين ، ولم يزل يفعل ذلك الى أن حكم بأن تلك الأضلاع المستقيمة تبلغ من صغرها الى حيث لا تنقسم ، فيصير حينئذٍ الى الأعظام غير المنقسمة التي منها [ركّبت الدائرة والمستقيمة الخطوط ، فتساوي حينئذٍ الأعظام التي منها][3] ركبت الدوائر والأعظام التي منها ركبت الأشكال ذوات الزوايا. فقد استعمل في بيانه أمراً / مضاداً (١٨٤ ب) لما عليه مبدأ الهندسة ، فإنّ أحد مبادئها أن الأعظام تنقسم الى غير نهاية. وهذا شيء ينبغي أن يتسلّم في الهندسة لا ببرهان ، فإنه ليس في الهندسة ما يمكن أن يبرهن به أن الخطوط والسطوح تنقسم الى غير نهاية ، إلا بحسب الظنّ. فإذن للذي يمكن صاحب صناعة ما أن يعانده هو فيما سلّمت فيه مبادئ تلك الصناعة ، وكان الغلط فيما بعد المبادئ ، وكانت الأشياء التي غلّطت أموراً ذاتيّة في تلك الصناعة.

فإذا كان كذلك ، لزم ضرورة أن يكون المتناظران في الهندسة مهندسين جميعاً ، وكذلك في سائر الصناعات. والغلط متى كان في الشيء عن توهّم مطلق لا عن قياس ، فإنما يعاند ذلك الأمر فقط. [ومتى كان عن قياس فإنه يعاند الأمر][4] والقياس الذي يظنّ أنه ألزمه. ومتى كان الغلط لا في الشيء نفسه ، لكن في القياس الذي أنتجه ، عوند القياس وحده. والغلط في القياس يقع من جهتين ، إمّا في شكله أو في مقدّماته. والقياس ينقض بهاتين الجهتين ، إما بأن يبيّن أن شكله شكل لا ينتج ،

---

١. راجع : سوفسطيقا ، ١١ ، ١٧٢ أ ٦.
٢. ساقطة في ك.
٣. ساقطة في ط فقط.
٤. ساقطة في ط فقط. ك : ... فإنه يعاند به ذلك الأمر.

وإمّا بأن تعاند مقدّماته. ولما كان العناد قياساً، لم يكن بين القياس البرهاني وبين العناد البرهاني [١] افرق. فلذلك ينبغي أن يكون أحرى العنادات بأن تكون برهانية ما كانت عنادات كليّة.

والمسألة على صنفين، منها بالمقدّمات ومنها بالقياس. وأحرى المسائل بأن تكون برهانية ما كانت المسألة فيه بالقياس. والمسألة بالمقدّمات يلزم ضرورة ألّا تكون بجزئي التناقض / ، كما هي في الجدل، لكن نأخذ أحد جزئي التضاد على التحصيل. [مثال ذلك] [٢] أنّا متى أردنا أن نسأل في الأشياء المساوية لشيء واحد : هل هي متساوية أم لا؟ فإنّا لا نسأل : هل كل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية؟ لكنّا نقول : أليس كلّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية؟ ومتى أردنا أن نجمع بين جزئي التقابل (عند الامتحان) [٣] جمعنا بين جزئي التضادّ، لا بين جزئي التناقض. فإنّا نقول : هل كلّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أم لا؟ (ولا واحد من الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية) [٤]. فحينئذٍ تكون المسألة بالمتقابلين برهانية، أما هذه فامتحانية، وأما الأولى فعنادية.

١٨٥ أ

والجهات التي منها يقع الغلط في العلوم مختلفة، وقد أحصينا الجهات التي منها يقع الغلط في الجملة، فالتعاليم ليس يقع الغلط فيها من كل الجهات، ولا سيّما العدد والهندسة. وأما العلم الطبيعي وما جانسه، فإنّ الغلط يقع فيه من كل جهات الغلط. وبالجملة فإنّ كلّ علم اشتمل على موجودات، كان الذهن يتصوّرها بنحوٍ قريب من ادراك الحسّ لها، لم يكد يقع فيها غلط بسبب الألفاظ، ولا مغالطة بهذه الجهة.

مثال ذلك [٥] في الهندسة : هل الدائرة شكل؟ فمن البيّن أن المهندس يتسلّمها وترتسم له الدائرة في نفسه قريبة الحال من المحسوس، واذا سئل : هل الأقاويل الموزونة شكل أو هي دائرة؟ فمن البيّن أنه لا يسلّمها، بل ينبو ذهنه عنها. وأمّا ما كان من التعاليم أقرب الى / العلم الطبيعي، فإنها أحرى أن تكثر فيها الجهات التي من قبَلها يغلط. مثال ذلك علم المناظر وعلم الأثقال وعلم التأليف. وأما الغلط في أشكال

١٨٥ ب

١. تزيد ك هنا : وبين البرهان.
٢. كما في ط وح وك. وفي ب. بياض يساوي حوالي كلمتين.
٣. كما في ح وك.
٤. ساقطة في ك.
٥. كما في ط وح وك. بياض في ب.

المقاييس ، فإنه لا يكاد يقع في العلوم الانتزاعيّة ، وقد يقع في العلم الطبيعي[١]. وأكثر ذلك انما يقع في الأشياء الجدلية . والقياس الذي ينتج النتيجة الكاذبة قد يكون الكذب في مقدّمتيه جميعاً ، وقد يكون في إحداهما. فمتى كانت إحداهما كاذبة ، فبيّن أن التي تعاندها هي الكاذبة منهما. والذي مقدّمتاه كاذبتان ، فأحرى ما عوند منهما المقدّمة الكبرى.

ولنقل في المخاطبة التي تستعمل عند الاشتراك في الاستنباط . وهذه المخاطبة مركبة من صنفي المخاطبات التي سلفت . ويلزم أن يكون المشتركان في الاستنباط متساويين في مقدار ما عرف من الصناعة ، وفي كيفيّة فهمها[٢] . والمشتركان ، فإنّ كلّ واحد منهما متعلّم ومعلّم ومعاند. والقوّة الجدلية ، ولا سيما الرياضيّة ، فهي نافعة ها هنا جداً ، اذا كان للمشتركين قوّة على سبار ما تخرجه القوّة الجدليّة بالقوانين البرهانيّة ، والنظر في آراء من سلف هو جزء من هذه المخاطبة ، ولا سيّما في الآراء المتقابلة . وفي كثير من الأشياء يمكن أن يبلغ كمال مقدار معرفته ، وفي كثير منها انما تحصل لنا معرفته بحسب قوّتنا وقوّة المشاركين لنا . فإذا كانت هذه المخاطبة مركّبة مما سلف ، فلنستعمل فيها الجهات التي ذكرناها في البابين اللذين تقدّما.

[في الامتحان العلمي]

١٨٦ أ والامتحان هو المخاطبة التي يقصد بها مغالطة الانسان بالأشياء الذاتية في / الصناعة . والقصد بالامتحان هو الوقوف على مقدار قوّة الانسان في العلم المظنون به الكمال فيه . فإنّ الكمال في الصناعة هو أن يحصل للإنسان أصول تلك الصناعة ، وتكون له قوّة على استنباط ما يلزم عن تلك الأصول ، واقتدار على تبصير غيره ما علمه منها ، وعلى مغالطة غيره بالجهات التي يمكن أن يغالط بها في تلك الصناعة ، وعلى فسخ المغالطات الذاتيّة الواردة عليه من غيره . وأما القدرة على فسخ المغالطات التي ليست ذاتيّة ، فليست جزءاً من الكمال في الصناعة ، ولكنها جزء من الفلسفة الأولى ومن الجدل . والمسألة في هذه المخاطبة قد تكون بالمقدّمات وقد تكون بالقياس ، غير أن المسألة بالمقدّمات أحرى أن تكون داخلة في الامتحان . وقد يكون ذلك[٣] على وضع محدود وعلى وضع غير محدود ، وهو أحرى أن يكون امتحاناً.

---

١. ح : العلوم.

٢. ح : فنها.

٣. كما في ط و ك. وهي ساقطة في ب و ح.

والمسألة بالمقدّمات قد تكون بالمقدّمات البعيدة وبالمقدّمات القريبة. والتي بالبعيدة هي ما أُدخل في باب الامتحان. وهذه المسألة قد تكون بجزئي التضادّ معاً، وقد تكون بأحد جزئيه. وينبغي أن نتحرّى الجزء الكاذب منهما. وأما المسألة بالقياس، فإنها قد تكون بالقياس البسيط، وقد تكون بالقياس المركّب. واستعمال القياس المركّب هو أدخل[1] في هذا الباب. وأما ما عدا هذا[2] مما يستعمل في المسألة، فإنه غير داخل في مخاطبة علمية، لكن بعضه جدلي وبعضه سوفسطائيّ. وأما باقي هذه المغالطات، فهو أمّا في المقدّمات فبأن لا يسلم إلّا الصادق، وأن يقاوم المطلوب تسليمه[3] بقياس يؤلّف على أبطاله. وأما القياس المسؤول / عنه فينبغي أن ننظر فيه: هل شكله شكل منتج، أو هل مقدّماته صادقة، أو لا، وهل نتيجته صادقة أو كاذبة؟ فإن كانت النتيجة كاذبة، قاومها وقاوم القياس ومقدّمات القياس جميعاً. وليس ينبغي أن يقتصر على مقاومة النتيجة وحدها أو مقدّمات القياس وحدها، بل يقاوم القياس والنتيجة معاً.

١٨٦ ب

والمقاومة ها هنا ثلاثة أصناف: منها مقاومة القول بحسب السائل، ومنها المقاومة بحسب الأمر، ومنها المقاومة بحسب جهة القول. أما المقاومة بحسب السائل، فهي مقاومة القول بما يظنّه السائل أو بما لا يقدر على دفعه. وهذه قد تكون بأشياء صادقة، وبأشياء كاذبة. وبها يمتحن المجيب السائل. وليست تقع هذه إلّا في مخاطبة من هو حاضر. والمقاومة بحسب جهة القول هي مقاومته بما لا ينتفع به في تبصير الحق[4] الموضوع، لكن أن يقاوم من المقدّمات ما إذا أبطلت لم تكن عنه نتيجة. فأمّا أن يبصر[5] به الحق من الأمور المنظور فيها فلا. وذلك مثل مقاومة أرسطوطاليس لقول زينن[6] الذي يعرف بمسألة الأنصاف. فإنه لما بيّن أنّ المتحرّك اذا قطع أنصاف الجسم، فلم يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناهٍ، بل إن كان قطع مسافة غير متناهية، فإنه قطعها في زمان غير متناه. وليس يلحق ذلك محال. فإنّ هذه المقاومة لم يبصر[7] بها أمر المسافة التي يقطعها المتحرّك، هل يقطع فيها أنصافاً غير متناهية أو لا، وهل تلك المسافة متناهية أم غير متناهية؟ والمقاومة بحسب الأمر هي التي تتضمّن الإبطال وتبصير

---

١. ك: داخل.
٢. ك: ما عداهما.
٣. كما في ط وك. وفي ب وح: بالقياس تسليمه.
٤. ط: من.
٥. ط وك: ينصر.
٦. ب: زينن، والاشارة الى زينون الايلياني صاحب هذا الاشكال الشهير. راجع: أرسطو، الطبيعة، ٤، ٢٣٣ أ ١٣. و ٦، ٢٣٩ ب ١٦.
٧. ك: ينصر.

١٨٧ أ الحق. مثل مقاومة أرسطوطاليس هذا القول / بعينه في مواضع أخر[١]، وهو أن المتحرّك ليس يقطع من الجسم أنصافاً أصلاً، لا متناهية ولا غير متناهية، من قبَل أن المتحرّك ليس يقسم المسافة بحركته عليها حتّى يصيّر لها أنصافاً يمكن أن تعدّ أصلاً، لا متناهية ولا غير متناهية.

والمقاومة قد تكون كليّة، وقد تكون جزئية. ومتى كانت المقاومة مقاومة مقدّمات القياس وكانت جزئيّة، فينبغي أن نتحرّى دفع الجزء الذي يتّصل به موضوع النتيجة، إن كنا قاومنا المقدّمة الكبرى، أو الذي يتصل به محمول النتيجة، إن قاومنا الصغرى. فإنه بهذا يبطل القياس. فإنا متى لم نفعل ذلك، رفع المجيب من المقدّمة جزءها الذي وقعت فيه المقاومة، فيصير الباقي كليّاً. مثال ذلك أنه اذا فرض لنا: كلّ شكل زواياه مساوية القائمتين، (والمتساوي الساقين شكل، فيلزم ضرورة عن هذا القياس أن المتساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين)[٢]. فإنّا متى قاومنا المقدّمة الكبرى مقاومة جزئيّة، فقلنا: ليس كلّ شكل فزواياه مساوية لقائمتين، [اذ كان المربع شكلاً، وليست زواياه مساوية لقائمتين][٣]، أمكن أن يزال من قولنا: «كل شكل» المربّع الذي وقعت المقاومة به، ويستعمل باقيه كليّاً، فيقال: كلّ شكل من[٤] ثلاثة أضلاع فزواياه مساوية لقائمتين، فيكون الباقي بعد المقاومة نافعاً في النتيجة. فتكون هذه المقاومة باطلة. فلذلك ينبغي أن تكون المقاومة إما كليّة وإما جزئيّة يرتفع بها من الشكل ذلك الذي يدخل المتساوي الساقين بسببه تحت الشكل، وهو ذو ثلاثة أضلاع، حتى تكون المقاومة هكذا، أو نحوه، (وهو أنه)[٥] ليس كلّ شكل فزواياه مساوية لقائمتين، اذ كان المربع شكلاً وليس كذلك. وأما الانتهار، فإنه إنما / يستعمل ها هنا ١٨٦ ب في موضعين: أحدهما أن تكون المحنة بما ليست هي ذاتية للصناعة، كانت تلك صادقة أو كاذبة، والثاني أن يكون القول الذاتي وخيماً أو في غاية السخافة، مثل أنه إن كانت الأشياء كلّها في زمان، وهي في كرة العالم، فالزمان اذن[٦] هو كرة العالم، وأشباه هذه الأقاويل[٧].

١. ط وك: موضع آخر.
٢. ب: أضاف الناسخ ما بين هلالين ونبّه على أنه صحّ. كذلك في ط وح وك.
٣. ساقطة في ط فقط.
٤. كما في ط وح وك.
٥. ك: ذي.
٦. ط وك: تحت.
٧. جاء في ذيل الكتاب: كمل كتاب البرهان والحمد لله حقّ حمده.

ملحق أ

شرائط اليقين[١]

الرموز :

أ : أسعد أفندي ، رقم ١٩١٨ (اسطنبول) .

ب : المكتبة الوطنيّة ، رقم ١٠٠٨ عبراني (باريس) .

< > : زيادة نرتأيها .

---

١. ب : القول في شرايط اليقين، كلام أبي نصر في شرايط البرهان.

٢٤٤ أ اليقين على الاطلاق هو أن يُعتقد في الشيء أنه كذا أو ليس بكذا ، ويوافق أن يكون مطابقاً غير مقابل لوجود الشيء من خارج ، ويُعلم أنه مطابق له ، وأنه غير ممكن أن لا يكون قد طابقه أو أن يكون قد قابله ، ولا أيضاً أن يكون[1] في وقت من الأوقات مقابلاً له ، وأن يكون ما حصل من هذا حصل لا بالعرض ، بل بالذات[2] .

١. فقولنا : «أن يُعتقد في الشيء أنه كذا أو ليس بكذا» هو جنس اليقين. ولا فرق بين أن نسمّيه الاعتقاد أو نسمّيه الإجماع على الشيء أنه كذا أو ليس بكذا ، وهذا هو الرأي ، وما بعده فهو فصول له.

٢. وقولنا : «ويوافق أن يكون مطابقاً غير مقابل لما عليه وجود الشيء من خارج» ، فمعنى المطابقة وأن لا يكون مقابلاً[3] هو أنه اعتقاد النفس ، إن كان موجباً ، كان ذلك الشيء الذي من خارج ، أعني خارج الاعتقاد ، موجباً أيضاً ، وإن كان الاعتقاد سالباً ، كان ذلك الشيء الذي من خارج الاعتقاد سالباً . فإنّ هذا هو معنى الصدق ، وهو إضافة ما للاعتقاد الى المعتقد من حيث هو خارج النفس ، أو من حيث هو خارج الاعتقاد ، أو من حيث هو موضوع له . فإن الموجودات الخارجة عن الاعتقادات[4] هي موضوعات للاعتقادات ، وإنّما تصير الاعتقادات كاذبة أو صادقة بإضافتها الى موضوعاتها التي هي من خارج النفس ، أو من حيث هي خارجة عن الاعتقادات. فإنها إن كانت كيفيّاتها في الإيجاب أو السلب مطابقة وغير مقابلة لكيفيّات الموضوعات التي هي من خارج ، في الإيجاب أو السلب ، كانت صادقة ، وإن كانت كيفيّات الموضوعات مقابلة لكيفيات الاعتقادات ، كانت الاعتقادات كاذبة .

٣. وقولنا : «ويعلم أنه مطابق وغير مقابل له» ، إنما اشترِط فيه لأنه قد يجوز أن يوافق وأن يكون مطابقاً له ، فلا يشعر المعتقد أنه مطابق ، بل قد يكون عنده أنه عسى أن يكون غير مطابق. والتي من خارج هي الموجودات التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي

---

١. كما في ب. أ : يوجد.
٢. قارن كتاب البرهان ، الفصل الأوّل ، أعلاه.
٣. ب : مقابلاً له .
٤. ب : الاعتقاد.

المعاني التي ذكرها أرسطوطاليس[١] في صدر كتابه الثاني من المنطق، وهي الداخلة في أجناس المقولات التي أحصاها في «كتاب المقولات» فإنها موجودة من قبل أن يعتقد فيها شيء. وهذه منها ما هي خارج النفس، ومنها ما وجودها في النفس، مثل أكثر الأشياء المنطقية وما ينظر فيه من أمر العقل والمعقولات والذكر والنسيان والانفعالات النفسية وغير ذلك. فإن الاعتقاد يحوي هذه الأشياء على مثال ما يحوي الأشياء التي هي خارج النفس وتجري مجرى واحداً في أنها موضوعة لأن تعلم وتعتقد، وهي من خارج الاعتقادات الواقعة عليها. ونعني بالتي من خارج ما كان خارجاً عن الاعتقاد، فإنّ الاعتقاد نفسه قد يعتقد فيه أنه يقين أو ظنّ، أو صادق أو كاذب، فيكون الاعتقاد الذي يعتقد فيه أنه صادق أو كاذب، أو أنه يقين أو أنه ظنّ أو غير ذلك مما يجوز أن يحمل على الاعتقاد، هو أيضاً من خارج، إذ كان خارج الاعتقاد الذي يعتقد به فيه أنه ظنّ أو يقين مثلاً، وعلى هذا كثير من الأشياء المنطقية والمعقولات التي تسمّى المعقولات الثواني، أو أن يكون غير مطابق[٢] أو غير مقابل[٣]، فيكون ذلك ظنّاً صادقاً لا يشعر به المعتقد لصدقه، فيكون ذلك صادقاً عنده بالعرض. وكذلك إن كان غير مطابق، وكان عنده عسى أن يكون مطابقاً، كان ذلك ظناً كاذباً لا يشعر المعتقد بكذبه، فيكون ذلك ظناً كاذباً عنده بالعرض. وعلى هذه الجهة تكون الظنون الصادقة والظنون الكاذبة. وشرط الصدق في اليقين أن لا يكون بالعرض، فلذلك ينبغي أن يكون قد شعر الانسان مطابقة الاعتقاد بوجود الأمر أو عدمه.

ومعنى علمه < هو > أن يصير حال العقل عند المعقول، وهو الموجود الذي من خارج من حيث هو موضوع للاعتقاد، كحال البصر عند المبصر في وقت الإبصار، فإنّ هذه الاضافة هي العلم. ويكون بالقوّة أحياناً وبالفعل أحياناً. ويكون بالقوّة على ضربَين: إما بالقوّة القريبة، وإمّا بالقوّة التي هي أبعد. والقوّة القريبة هي أن يكون بحيث[٤] اذا شاء الانسان، حصل[٥] ما بالقوّة بالفعل. والبعيدة تتفاضل بالبعد، مثل قوة النائم على أن يبصر وقوّة المغمّي عليه وقوّة الخُزَز[٦] أوّل ما يولد وقوّة الجنين.

---

١. ب: أرسطو.
٢. ب: مطابقاً.
٣. ب: مقابلاً.
٤. ساقطة في أ.
٥. في الأصل: حاصل.
٦. ذكر الأرنب.

٤. وقولنا: «إنه غير ممكن أن لا يكون مطابقاً أو أن يكون مقابلاً» هو التأكيد والوثاقة التي بها يدخل الاعتقاد والرأي في حدّ اليقين، وأنه يجب اضطراراً أن يكون / قد طابقه، (وأنه ما كان يمكن أن لا يكون قد طابقه[1])، وأنه بحال ما لا يمكن أن يكون قد قابله، بل هو بحال يجب بها ضرورة أن يكون قد طابقه ولم يناقضه ولا ضادّه. فهذه الوثاقة والتأكيد في الاعتقاد نفسه استفادة عن الشيء الذي أوقعه، كان ذلك الشيء بالطبيعة أو القياس.

٢٤٤ ب

٥. وقولنا: «ولا أيضاً ممكن أن يوجد في وقت مقابلاً له»[2]، هذا أيضاً تأكيد آخر أزيد استفادة للاعتقاد من تأكيد الشيء الموضوع له في وجوده خارج الاعتقاد ووثاقته. فإنّ الشريطة الأولى قد تكون في المحسوسات أيضاً وفي قضايا وجودية. وهذه ليست تكون إلّا في الاعتقادات التي موضوعاتها المعقولات الضرورية على الاطلاق. فإنّ المحسوسات قد تكون صادقة، ولا يمكن أن تكون قد قابلت اعتقادنا لها أنها هكذا، ولكن تكون إما ممكنة أن تزول في وقت غير محدود، مثل جلوس زيد، أو تكون لا محالة زائلة في وقت ما محدود، مثل كسوف القمر الذي تراه الآن. وكذلك القضايا الوجوديّة الكليّة، كقولك: كلّ إنسان[3] أبيض. وأما ما لا يمكن أن يكون مقابلاً ولا في وقت من الأوقات، فإنه يكون في المعقولات الضرورية فقط، فإنه ها هنا لا الاعتقاد يصير مقابلاً للوجود في وقت من الأوقات، ولا الوجود يصير مقابلاً للاعتقاد في وقت من الأوقات.

٦. وقولنا: «وأن يكون ما حصل من ذلك حصل لا بالعرض»، هو الذي به[4] تمّ حدّ اليقين على الاطلاق. وذلك أنه لا يمتنع أن تكون جميع هذه قد حصلت في الانسان باتّفاق، لا عن الأشياء التي شأنها بالطبع أن تحصل عنه. ويتفق أن تكون هذه في قضايا ضرورية، فتكون هذه كلّها قد توافقت، إمّا من حيث لا يشعر بها الانسان أو بالاستقراء، أو لأجل شهرة الجميع وشهادتهم، أو بإخبار مخبر وثق الانسان به. فلا يكون ذلك الذي حصل إنما حصل له عن بصيرة نفسه ولا يكون حاله بما يعقله فيها مثل

---

١. العبارة مكررة في الأصل.
٢. قارن أعلاه.
٣. ب: كقولنا الانسان.
٤. ساقطة في أ.

حال من ينظر الى الشيء حين ما ينظره ويشعر أنه ينظر إليه. وأيضاً فإنه لا يمتنع أن يكون كثير من الانفعالات قد تحلّ[١] الرأي عند الانسان هذا المحلّ، مثل المحبّة له أو لصاحبه أو الحميّة والعصبية له، أو الغضب والإلفة له بالزمان الطويل، أو عظم الأمر عنده وشناعة خلافه، أو عظم الرأي عنده والمخبر له وعنه. وجلالته وإفراط ثقته به وحسن الظنّ به يحلّ[١] الرأي عنده هذا المحلّ من الوثاقة، فيظنّ أنه قد تبيّن بالرأي. فلذلك شرط أرسطوطاليس هذه الشريطة في اليقين.

فلأجل أن كثيراً من الناس أيضاً، اذا لم يشعروا بموضع الفساد في رأي ما وخفي عليهم خاصّة إذا كانوا قد اجتهدوا في طلبه والفحص عنه، ولم يكونوا متّهمين لأنفسهم في شيء، ظنّوا أو وُهموا في الظاهر أن الذي حصل لهم منه هو اليقين، فيكون هؤلاء أيضاً قد ظنّوا أنّ ما ليس بيقين أنه يقين. فلذلك يجب أن يطلب الشيء الذي يحصل عنه وفيه اليقين بالذات لا بالعرض، لأن هذه الشريطة ليست إنما هي شريطة في الشيء الذي عنه يحصل اليقين فقط، ولكن في الشيء الذي فيه يحصل اليقين أيضاً[٢].

٧. وقد بيّن ذلك كلّه أرسطوطاليس[٣] في كتابه «في البرهان». وهذا اليقين هو الذي يستعمل ويوجد في الفلسفة، وبالجملة في العلوم النظرية. وهذا اليقين قد يحصل لا عن قياس أصلاً، وهو يقين بنفسه من غير حاجة الى يقين آخر. وهذا هو اليقين الأقدم بالطبع وبالزمان، وهو اليقين بالمقدّمات التي هي المقولات الأول، التي هي[٤] مبادئ العلوم النظرية. وقد يحصل عن قياس[٥]، وهو الذي هو يقين عن يقين أقدم منه.

فالذي يحصل عن قياس ضربان: ضرب ينبغي أن يشترط فيه جميع تلك الشرائط الستّ، بأن يقال وأن يعلم سبب وجوده، وضرب ينبغي أن يشترط فيه معها مقابل الشريطة السابقة[٦]. وذلك أن يقال من غير أن يعلم سبب وجوده، وترتّب كل واحدة من هاتين بين الشريطة الخامسة وبين السادسة، ثم يلتمس بعدها هذا بأي أحوال وأوصاف وشرائط ينبغي أن تكون الأمور والقضايا التي سبيلها أن تكون موضوعة لكل

---

١. في الأصل: يجعل.
٢. أ: تيقّن.
٣. ب: أرسطو.
٤. ب: هي مثل.
٥. أ: لا عن قياس.
٦. ب: السابعة.

واحد من هذه الأصناف الثلاثة حتى يحصل فيها ذلك اليقين، ومن أيّ جهات وقضايا، وعن أيّ أمور شأنها أن يحصل كل واحد منها. وهذه الأشياء استقصاها أرسطوطاليس[١] غاية الاستقصاء في كتابه «في البرهان»، وبيّن أن اليقين على الاطلاق، اذا كانت صفته سواء في هذه الشرائط، ثم[٢] حصل للإنسان فيه[٣] رأي، لم يزل عنه إلا بموت أو جنون وما شاكله، أو نسيان. فأما بعناد أو تلف الأمر، فلا، لأنّ الموضوعات لهذا اليقين لا تتغيّر أصلاً، فلا يمكن أن تتبدّل عمّا هي عليه. فلذلك لا تتلف، اذ كانت قضايا كلّيّة ضروريّة، كما قلناه. / ٢٤٥ أ

٨. أمّا زواله بعناد، فلا يمكن أيضاً، لأنه لا يمكن أن يوجد له عناد صادق أصلاً. وأما العناد الكاذب الذي يمكن أن يغالط به، فإن المغالطة، على ما قيل في «كتاب البرهان»، إمّا مغالطة تخصّ الصناعة. وإما مغالطة بأغراض خارجة عن الصناعة، وبأشياء (هي في الصناعة عرضية)[٤]. والصناعة المغالطة التي هي عرضية في الصناعة، فإنها لا تخطر ببال صاحب الصناعة، وإن خطرت بباله أو خوطب بها، عرف كذب الكاذب منها بسرعة انتقال ما له من[٥] القوّة على الأشياء الذاتية في الصناعة. وما ليست ذاتية، فإنّ كليّتها كاذبة. وأمّا التي تخصّ الصناعة، فإنها تستعمل لمحبّة صاحب الصناعة، فإن انقاد لها وشككته تلك في شيء ممّا في الصناعة، تبيّن له ولغيره أنّه لم يكن له ذلك الشيء يقيناً. وأكثر ذلك اذا شككته الأشياء التي هي عرضية في الصناعة، فإنّ الانسان عند كلّ واحد من الأمرين، ليس يكون معه يقين في ذلك الشيء، وإن ظنّ أنه يقين. وينبغي أن يكون قد نقصه من شرائط اليقين شيء أو أغفله. وذلك أنه قد تبيّن في «كتاب البرهان»، أن الرأي لا يمكن أن يحصل في صدقه[٦] تلك الشرائط التي هي شرائط اليقين، دون أن يكون قد حصل له اليقين بتلك الشرائط وكذب مقابله في ذلك الرأي، وكذب مقابلات المقدّمات التي تنتج مقابلات ذلك الرأي. واذا كان ذلك كذلك، فأي شيء يبقى ممّا يغالط به، فإنّ

---

١. أرسطو.
٢. أ: بمَ.
٣. في الأصل: في.
٤. في الأصل فراغ. وقد وردت هذه العبارة في ب، ولكن أ شكل على الناشرة أمرها، فيما يبدو.
٥. «ما له من» ساقطة في أ.
٦. أ: صفة.

المغالطات التي تخصّ الصناعة يمكن إحصاؤها وتحصل للانسان بحصول الصناعة اليقينية. وهذا كلّه بيّن في كتاب أرسطوطاليس[1] «في البرهان».

وعناد اليقين غير ممكن أصلاً، لأن اليقين بصدق القضيّة لا يمكن أن يحصل دون اليقين بكذب مقابلها. ويلزم عن اليقين بصدق القضيّة اليقين بكذب مقابلها، اذا أمكن عندنا صدق المقابل أمكن أن تكذب القضيّة. والقضايا التي يحصل اليقين فيها في الصنائع اليقينيّة منها المقدمات الأول التي هي مبادئ تلك الصناعة، ومنها نتائج كائنة عن تلك المبادئ. والتي هي مبادئ في صناعة يقينيّة محدودة العدد محصورة، معلومة، كم هي، فإنما يمكن أن يعاند في ما بعدها من النتائج الكائنة عن المبادئ، إمّا بمقابلات تلك المبادئ أو بمقابلات نتائج كائنة عن تلك المبادئ. واليقين بالمبادئ لا يحصل دون أن يحصل اليقين بكذب مقابلاتها.

٩. فإذا كانت المقدّمات المأخوذة في العناد مقابلات المبادئ، فليست ترد على الانسان إلّا عرف كذبها من ساعته، فلا ينقاد لذلك العناد. وكذلك إن كانت التي تؤخذ في العناد مقابلات نتائج كائنة عن المبادئ، وكان قد علم تلك النتائج ووقف على براهينها، فإنه ليس يكون قد تيقّنها، إلّا وقد تيقّن بكذب مقابلاتها. وكما ترد عليه، يقف على كذبها من ساعته، فيتلقّاها بالبراهين المنتجة لتلك النتائج، فيعاندها بها فتبطل.

وإن كانت تلك مقابلات نتائج من تلك الصناعة لم يعرفها بعد وتوقف < في > أمرها الى أن يعرفها. وبالجملة إنما يمكن أن يعاند القضيّة اذا كانت أنتجت عن مقدّمات ما يمكن أن يعتقد في مقابلاتها ما اعتقد في تلك المقدّمات. فأما إذا كانت منتجة عن مقدّمات لا يمكن أن يعتقد في مقابلاتها ما اعتقد في تلك، لم يمكن في تلك النتائج أن يعاند أصلاً. والمقدّمات التي يمكن هذا فيها هي المشهورات، من جهة ما هي مشهورة، والتي لا يمكن فيها هذا هي اليقينيّة.

وأمّا المغالطة، فإنّها إنما يمكن أن تبعد وتشكّك أو تزيل رأي الانسان في العلوم اليقينيّة، متى اتّفق أن لا تستوفي فيها[2] شرائط اليقين، إمّا في النتائج وإما في البراهين.

---

١. ب: أرسطو.

٢. في الأصل: في.

وأمّا المقدّمات الأول ، فإنّ اليقين فيها ، وإن كان يسيراً ، يخرجها من أن تكون برهانية ، فتكذب وتكون[١] ، إمّا جدليّة وإمّا سوفسطائيّة وإما خطبيّة.

وكذلك النقص[٢] من شرائط البرهان في سائر المقدّمات. فلذلك متى زال رأي الانسان في العلوم النظرية بعناد ، إن كان العناد مغالطة ، لم يشعر بها الانسان ، فقد كان رأيه ذلك ظنّاً ، ووضعه له يقيناً حينئذٍ[٣] فيه لا محالة نقص من شرائط البرهان.

١٠. واليقين لا على الإطلاق ضربان : يقين الى وقت ما ثم يزول ، ويقين مظنون أنه يقين. واليقين الذي يوجد في وقت ما ويزول يجب أن يشترط فيه مكان الشريطة الخامسة وأن يوجد في وقت من الأوقات مقابل له وتبقى سائر الشرائط على حالها. وذلك ضربان : ضرب يوجد في وقت من الأوقات مقابل له ضرورة ، مثل الكسوف الجزئي ، وضرب آخر يمكن أن / لا يوجد في وقت من الأوقات مقابل له ضرورة ، مثل علمنا أن زيداً جالس ، وبالجملة القضايا الوجوديّة. وكل واحد من هذين يزول بزوال الأمر الموضوع للاعتقاد لا بالعناد. ٢٤٥ ب

واليقين المظنون هو الذي يحصل فيه مكان الشريطة السادسة مقابلتها ، بأن يقال ويحصل ما يحصل من ذلك بالعرض لا بالذات. وهذا هو بالحقيقة ظنّ ، وهو يزول أيضاً بالعناد. واليقين الذي يوجد في وقت ما يستعمل في الصنائع التي توجد موضوعاتها أشخاصاً ، وفي الصنائع التي تستعمل القضايا الكليّة الوجوديّة ، مثل الخطابة وكثير من الصنائع العملية. واليقين المظنون يقيناً انما يستعمل حيث ما استعمل على جهة الغلط والسهو وعلى جهة المغالطة بها ، وذلك في الصنائع التي يبلغ الغرض بها ، وإن غلط فيها أو في بعضها أو في التي يبلغ غرضها بالمغالطة ، مثل الخطابة والشعر ، والتي غرضها المغالطة ، مثل السوفسطائية.

---

١. كما في ب.
٢. ب : النقض.
٣. أ : وسيجه ... نقصاً.

ملحق ب

تعاليق ابن باجه على «كتاب البرهان» للفارابي [1]

الرموز :

س : مخطوطة الاسكوريال ، رقم ٦١٢ .
ك : مخطوطة أكسفورد ، بوكوك ٢٠٩ .
[ ] : ساقطة في ك .
< > : نقترح زيادته .
( ) : يبدو أنه زائد .

---

١. س : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمّد. كلام على أوّل كتاب البرهان لأبي بكر بن يحيى. ك : كلامه رضي الله عنه في البرهان.

س ٧٢ أ فقال (اذ) «البرهان» ولم يقل على سائر الصنائع، بما هو شيء ما، وأنها كلّها تستنبط به وبما تعود بعد عليه بالخدمة. فإن الرئيس كذلك هو، وللوزير هو رئيس. فإن السلطان هو سبب وجود الوزير بما هو وزير. ثم إن أفعال الوزير إنما هي خدمته له.

ك ٢٠٥ ب ١. قوله: «واذ قلنا في الأشياء التي بها نصل بالجملة الى كل مطلوب نقصد تعرّفه وفي التي تزيل ذهن المتأمّل عما قصد معرفته وتغلطه». هذا القول (يدلّ انه لم يكتب هذا الكتاب إلا بعد وضعه القياس والتحليل)[١]. وقوله خاصة «الى كل مطلوب» يدل انه لم يشر الى هذا القياس الذي نجده[٢] اليوم مؤلفاً مع هذا الكتاب، فإن من المطلوبات ما لم يذكر فيه طريقه الذي به نصل إليه، لا في الجملة[٣] ولا في التفصيل، كوقوفنا بالتشريح على أن العصب الراجع به يكون الصوت وغير ذلك فقد وجد[٤]. والمطلوب هنا [بما هو] مطلوب القياس، وهو أخصّ من التأويل الأوّل وأولى.

ك ٢٠٦ أ وقوله / «بقصد تعرفه» يريد اكتساب معرفته، ولم يرد معرفة ما حتى يكون اليقين أو غيره، بل أراد المعرفة على الاطلاق. وقوله «يزيل ويغلّط» يكاد يكون قوة اللفظتين قوة المترادفتين، لكن يغلّط أعم، وذلك أن كل ما يغلّط فهو يزيل ذهن المتأمل عما قصد معرفته، وما يزيل فقد لا يكون مغلّطاً.

٢. ثم قال: «فلنقل الآن في الأمور الخاصة التي يحصل بها صنف من أصناف المعارف». وهذا الفصل أيضاً[٥] يدل على أن هذا الكتاب موضوع قبل كتب الصنائع الأخر، التي هي الجدل وغيرها.

٣. ثم قال: «والمعارف صنفان: تصور وتصديق»، فاستعمل لفظة المعرفة هنا، ولم يقل العلم، لأنّ لفظة العلم هي أدلّ على الحاصل في النفس كما هو خارج النفس، والمعرفة فهي تقال على كل ما حصل فيه تصور وتصديق بأي نحو كان. وهو لما كان قصده أن يعمها هنا ذكرها بلفظ المعرفة التي تجمع الكل، وقال المعارف بلفظ الجمع، س ٧٢ ب ولم يقله بلفظ الأفراد، لأنها مقولة باشتراك الاسم / على معنى[٦] التصور والتصديق،

١. في س، جاءت هذه العبارة مكررة بعد «المعرفة على الاطلاق».
٢. ك: بعده.
٣. ك: الجهة.
٤. تضيف س هنا: فقد يوجد.
٥. ساقطة في س.
٦. ساقطة في س.

فجمعه لهذا كما فعله في مقولة الكيف، إذ قال هي الهيئات، لمّا كانت مقولة عليها، باشتراك. والمعرفة هي المعنى الحاصل في النفس من حيث هو فيها[١] مأخوذ بحال[١] يحاكي بها ما هو خارج النفس. فإن قولنا الحيوان الناطق[٢] قول مركب، قصد بتركيبه في النفس محاكاة ما خارج النفس. فالمعرفة هي[٣] مثال الأمر من خارج بالحال التي حصلت له فيها النفس، والمعروف هو الأمر من خارج. ولما كان معقول الشيء هو الشيء، ولم يكن بينهما فرق إلا بالجهة، كان المعرفة والمعروف واحداً بالموضوع اثنين بالجهة، وهو طريق كون الواحد في النفس والآخر خارج النفس. وهو[٤] لمّا قصد أن يعطي أقسام المعرفة من حيث هي معرفة، لا من حيث هي معروف، قسمها الى[٥] التصور والتصديق، وبدأ بالتصوّر في القول، لأنه هو الموجود أولاً في الذهن، لأنّ المطلوب الأول لنا بالطبع ما هو هذا الشيء، وهذا ليس شيئاً غير طلب التصوّر.

والتصوّر بالجملة هو حصول[٦] جملة الأمر الذي من خارج في النفس، من حيث يوجد مدلولاً عليه باسمه، دون[٧] أن يحكم عليه بشيء البتة. والتصديق هو أن يؤخذ الأمر محكوماً عليه بحكم، ولذلك كان التصديق أبداً إنما يكون فيما يطلب فيه أي الحكمين له. والتصور هو فيما[٨] يطلب فيه ما هو وأي شيء هو. وبيّن أن هذا السؤال بما[٩] هو ونحوه، ليس يطلب به[١٠] حكم في الأمر بإيجاب أو بسلب، كما هو في النقيضين، بل يطلب ماهيّة[١١] الأمر مجردة من الحكم. فهذا المعنى هو الأول، وهو أبسط.

٤. ثم قال: «وقد لخّص[١٢] فيما تقدّم أمر[١٣] ما نصل به الى كل واحد من هذين الصنفين على الإطلاق». أشار الى «إيساغوجي» في التصوّر والى «القياس والتحليل» في التصديق. فإنه في «إيساغوجي» تكلّم في الأنحاء التي بها يكون التصوّر، لكن

---

١. ساقطة في س.
٢. ساقطة في س.
٣. في س وك: هو.
٤. ك: هو.
٥. مكررة في س.
٦. ك: محصول.
٧. ك: بعد.
٨. ك: ما.
٩. س: انما.
١٠. ساقطة في ك.
١١. ك: كلية.
١٢. في كتاب البرهان: يخصّ.
١٣. ساقطة في ك.

بالاطلاق و بغير إضافة الى متصوّر ، فإنّ الجنس قد يكون بالإضافة الى متصوّر ما مادة وفي آخره فاعلاً. وسائر ما يذكره في هذا الكتاب ، فهو في «إيساغوجي» انما عرّف هذه الأشياء المتصوّر بها بمعنى يعمّها ، وهو ما يعرض لها في الذهن / عند المقايسة من حملها على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا بالإضافة الى متصوّر. فتكلّم من المضافين في الطرف الواحد ، لما كان هذا القدر هو النافع له بحسب غرضه منها في استنباط المقولات بها. [وبالجملة فإنه في «إيساغوجي» تكلّم في الجنس وسائر تلك ، ومن حيث الجنس جنس ، وهنا إنما تكلّم في الأشياء التي يعرض لها أن تكون جنساً ، كجنس نستعمله مثلاً أو علامة. وهو على حدّ قوله في أول «المقولات» : «والكليات ضربان» أي الأشياء التي علامتها عندنا أنها كلية ضربان. ثم إنا نجد أبا نصر في أول «البرهان» يذكر الجنس والفصل ، ثم يطرح ذكرهما]. فإن قال قائل : كيف تقول انه لم يتكلّم هنا من المضافين إلا في المضاف[1] الواحد ، ونحن نجده قد ذكر النوع معه ، وهو طرفه[2] الآخر؟ فالجواب ان هذا الطرف الذي هو النوع ليس للجنس بما هو الجنس لشيء[3] متصوّر به بل من حيث هو جنس. وأما طرفه من حيث هو متصوّر به فهو المتصور. فهو في هذا الكتاب يذكر الجنس لا من حيث هو جنس ، بل من حيث هو متصوّر به. فلذلك يذكر الفاعل والغاية وسائرها ويرفض الجنس. فإن ذكره فمن حيث يأخذ علامة[4]. /

ك ٢٠٦ ب — س ٧٣ أ

٥. ثم قال :«ولما كانت الأمور التي بها تحصل لنا المعارف التامة» الى آخر الفصل. بيان هذا التفصيل بلفظة لمّا ، لأن معرفتنا بأمر الطرق المشتركة لا تفيد علماً ، هو لنا معلوم أول بيِّن بنفسه ، أو بنوع من الاستقراء والتأمّل. واذا كان هذا ، فمن البيّن اذن أن الطرق التي تؤدّي الى المعارف التامّة[5] غير التي تؤدّي الى التي هي أنقص. فلذلك ساقه بلفظة لما ، لمّا كان الأمر بيّناً ، وأخذ هنا الأمور التي بها تحصل لنا المعارف التامة على العموم ، لما يعلم بالحس[6] وأولاً ، ولما يعلم بمقدّمات يقينيّة. «ويشبه أنه فعل ذلك لأنه لما تكلّم أولاً في البرهان ، والبرهان من حيث هو قضايا يشبه الحمل» ، ولما كان كذلك تكلّم أولاً في البرهان ، والبرهان من حيث هو برهان[7] ، قال : «رأينا أن

١. ك : الطرف.
٢. س : الطرف.
٣. س ك : شيء.
٤. ك : يأخذ الجنس علامة له.
٥. ك : الثلاثة.
٦. ك : بالجنس.
٧. ك : برهان فقط.

نردف ما سلف بتلخيص المعارف التامّة» الى آخر الفصل. وهو قول قوّته قوّة قياس في الشكل الأول، فترتيبه المبتدأ بتلخيص ما يخصّ المعارف التامّة [١] والعلوم التي هي أنقص. والمعارف اثنان، فالمردف تلخيصه اثنان.

٦. قال: «والتصديق التام هو اليقين والتصوّر التام هو تصوّر الشيء بما يلخص ذاته بنحو يخصّه» الى آخره. « فالتصديق في الجملة الذي هو كالجنس العالي، هو أن نتيقّن في أمر ما أنه خارج الذهن على ما هو عليه في الذهن، على ما قيل في «كتاب البرهان» [٢]. والقول الذي يقع به التصديق لا يمكن أن يكون إلّا قضية، فإنه لا يقع التصديق بأمر يدلّ عليه قول ليس تركيبه تركيب إخبار. وكلّ قضيّة لم يقع بها تصديق فهي مطلوبة، وما دامت مطلوبة، فهي طرف تناقض، كقولنا اللذة كمال أو ليست كمالاً، والعدل أفضل من المحبة أو ليس بأفضل من المحبة. ولا يمكن أن يتقرر أحد جزئي هذه الأقوال عن الآخر في النفس إلا بأن يعرض لطلب قياس، فيسمّى عند ذلك وضعاً، على ما قيل في «كتاب التحليل»، أو على جهة التعديد، وبالجملة فبإرادة. (وليس لهذه الاقرارات اسم يعمها) أو يتقرّر أحد الطرفين عن وارد من خارج يلزمه في النفس. وهذا الأمر يقال له التصديق. < و > ظاهر أن الوارد من خارج يلزمه الأمر من حيث هو بحال ما يمكن أن يتعرّى عنها أصلاً. ومثل هذا الوارد إذا ألزمه أمراً، قيل لاعتقاد ذلك الأمر عند ذلك يقين. وبيّن أنه لا يمكن أن يستحيل بعناد، اذ لم يكن لزومه أمراً وارداً من خارج من حيث هو بحال ما، فإذا تعرّى الوارد من تلك الحال فأخذ بضدّها، ومن حيث ليس لها جزء، فقد حدّ من حيث هو عارٍ منها، لم يلزم ذلك الأمر. فيمكن اذا لزم الوارد هذا الأمر أن يكون ممكناً ألّا يتقرّر واحد من الطرفين دون نقيضه في وقت ما. وهو اذا أخذ الملزم معرّى عن تلك الحال فإنه [٣] لا يلزم حينئذ شيئاً. وبيِّن أن الإلزام الأول لا يمكن إلا فيما هو أمر موجود. والأمر الموجود اذا اعتقد في النفس كما هو موجود، يقال له عند ذلك صادق. والاعتقاد الأول لا يقع أبداً إلا فيما هو صادق، اذ ان كان كاذباً فإنما ألزمه الوارد من خارج من حيث هو بحال ما يمكن أن يتعرّى عنها. فاليقين اذن إنما يقع في الصادق فقط، ولا يمكن فيه / أن يكون فيما هو كاذب أصلاً. ٧٣ ب

---

١. ساقطة في س.

٢. راجع كتاب البرهان، ص ٢٠ أعلاه.

٣. في الأصل: لأنه.

والكاذب ، كما قيل في «كتاب البرهان» هو أن يكون خارج النفس على غير ما هو عليه في النفس . وظاهر في اليقين أنه يعتقد فيه أنه لا يمكن أن يكون خارج النفس على غير ما هو عليه في النفس . وظاهر أيضاً من أمره أن معتقده في اعتقاده إياه بحال ، اذا ورد عليه وارد من خارج ألزمه نقيضه ، كان عنده أنه لا يمكن عند وارد ورد من وارد ، وذلك الى غير نهاية .

فاليقين على ما قيل في «كتاب البرهان» «هو أن يعتقد في الصادق الذي وقع التصديق به» الى قوله : «وذلك الى غير نهاية» [١] . وتلك التصديقات فقد يمكن بأيسر تأمل أن تستوضح بتلك الحدود التي قيلت عليها ، مما قلنا . كل علم مستفاد فهو عن وارد من خارج ، كل تصديق فلا يقع إلا في قضية ، كل قضية لم يقع تصديق فإنّ نقيضها منوط بهذا التصديق قبل تعلّقه [٢] بوارد من خارج المطلوب ، والشيء لا يقبل [٣] ضد التصديق هنا أو في محال ويقين مثلاً .

التصديق ثلاثة أصناف : يقين وظنّ مقارب لليقين وسكون النفس على أصنافه . وكل صنف من أصناف المقاييس التي تفيد نحواً من التصديق ، فإنه يفيد أحد هذه الأجناس الثلاثة . والذي يفيد أحدها ، فليس يمكن أن يفيد الباقيين، ولا واحداً منهما ، ويتلو هذا اختصار له . وصرف أبو نصر في اعطاء التصديق الى قوله : «وهو المرتّب بعد الحكم أنه لا يمكن غيره وذلك الى غير نهاية» . وقوله [٤] «التصور التام» هو تصوّر الشيء [بما يلخص ذاته بنحو يخصّه] . قد يقول قائل انه يبيّن الشيء بنفسه . والجواب انه إنما قصد ليعطي التصور التام من حيث هو تام ، فذكر أولاً في تبيينه ما هو كالجنس ، كما أنه أراد أن يبيّن ما الحيوان الضحاك ، واتفق أن لم يكن الانسان ولا غيره من الألفاظ اسماً له [٥] ، لقولنا فيه انه الحيوان الناطق ، فكرّرنا جنسه . وقال : «بما يلحق ذاته» فإن كان [٦] ما يلحق ذاته شيئاً خارجاً عن ذاته ، فهو عارض [٧] لنا بعد

---

١. في كتاب البرهان ، ص ٢٠ : «واليقين هو أن يعتقد في الصادق الذي حصل التصديق به انه لا يمكن أصلاً أن يكون وجود ما يعتقده في ذلك الأمر بخلاف ما نعتقده ، ونعتقد مع ذلك في اعتقاده هذا انه لا يمكن غيره ، حتى يكون بحيث اذا أخذ اعتقاداً ما في اعتقاده الأول ، كان عنده أنه لا يمكن غيره ، وذلك الى غير نهاية» .

٢. في الأصل : تعصله .

٣. في الأصل : يعصل .

٤. س : ثم قال .

٥. ك : اسم .

٦. ك : كلّ .

٧. ك : عرض .

تصوّرنا الشيء، بحسب هذا القول بعرضه، وهو لا يريد أن نتصوّر < ه > هنا[١] إلا بذاته. فالذي يقال ان الذات قد يعنى بها جملة جنس الشيء، وقد يُعنى بها الشيء من حيث هو مأخوذ بأجزائه. وهذا الأخذ هو للأمر من حيث هو في العقل. وهذا الأخذ[٢] هو الذي قاله فيه «بما يلحق ذاته». وبيّن أنه لاحق لا يحدث في الشيء تصوّراً بما هو خارج عنه. وبهذا الأخذ نتعرف على دلالة الحدّ من دلالة الاسم، فإنّ الاسم يدل على الاجمال والحدّ على التفصيل. ثم قال «أمر يخصه» ليخرج عن الأجناس، فإنها / تعرف من الشيء ذاته، لكن [لا] بما يخصّه بل بما يعمّه وغيره. [لكن إن أخذ هنا لفظة يخصّه بمعنى يساويه، خرجت عنه الحدود التي يذكرها هو بعد، وهي غير مساوية، وإن أخذ على غير هذا اللفظ خرجت عنه الحدود المساوية، وهو إنما قصد أن يعمّها هذا الحرف، وهو موضع نظر]. ثم انه قدم[٣] التصديق هنا على التصوّر، لما كان طريقاً الى أتمه، ثم قال: «فأقول[٤] ان التصديق بالجملة» الى آخر هذا الفصل. قد يسبق ان الاعتقاد والتصديق [لفظان] مترادفان، لكن يظهر مع التأمل والاستقراء أنهما من المباينة. فمن ذلك أن مقابل التصديق هو / التكذيب، وليس هو مقابل الاعتقاد. وأيضاً، فإنّا نقول: صدقت بكذا، ولا نقول اعتقدت بكذا، ونقول هذا اعتقادي وكذا[٥] أعتقد (وكذا اعتقدت)، ولا نقول هذا تصديقي بمعناه[٦] ولا هذا أصدّق.

ك ٢٠٧ أ

س ٧٤ أ

ثم ان اللفظة[٧] وما تصرّف منها لا نستعملها[٨] بحسب الاعتبار فيها، إلا عندما نشعر بمعاند أو مخالف، فإنّا لا نقول: هذا اعتقادي أو هذا أعتقد إلا بالإضافة الى آخر لا يرى ذلك الرأي. فهي أبداً انما تستعمل فيما يأخذه المعتقد رأياً لنفسه. ومن هذا المعنى نقله العلوميون الى فرز[٩] النقيضين، فإنّ كل مطلوب يقصد تحصيل التصديق به، فإنه جزءا نقيضٍ ارتبطا بحرف أو، كقولنا: هل الانسان شجاع أو ليس بشجاع، فإنا نعلم ان التصديق في أحدهما، لكن لا نعلم في أيّ واحد منهما هو. فما دامت

---

١. س: ها هنا.
٢. ك: الأمر.
٣. ك: بدأ.
٤. مكررة في ك.
٥. ك: هذا.
٦. ك: معناه.
٧. ك: لفظة.
٨. س: تستعمل.
٩. ك: فرق.

القضيتان مرتبطتين [١] بحرف أو ، فالصدق فيهما غير محصل ، وهي قول غير تام ، لأنّنا حتى الآن لم نحكم لشيء على شيء حكماً جزماً ، ولذلك ليس يقال فيه لا صادق ولا كاذب .

وينبغي أن تعلم أن القول التام ، وهو الذي حكم فيه بحكم جزم ، فإنّ له بالوضع هيئة أو تركيباً يخصّه من حيث يعتقد فيه أنه صادق . وأما الكاذب ، فليس له حال يخصّه من حيث هو كاذب . فإن قال قائل : فإنا نقول : إن الانسان حيوان ، صادق ، فإن كان قد أفاد بهيئته الصدق ، فقولنا اذن فيه < إنه > صادق هذر ، فالجواب أن الانسان حيوان هنا ليس هو قضية تامة ، بل هو موضوع قضية محمولها قولنا صادق . وليس الحمل شيئاً [٢] غير ارتباط القضيتين المتناقضتين . فإذا ورد الوارد ففرز أحد النقيضين عن الآخر ، حصل عندنا مثلاً أن الشجاع محمول على الانسان بالإيجاب دون السلب ، وهذا هو نفس الاعتقاد . والفرز تمّ لنا مع هذا و[هو] موصول به غير مفارق له في النفس ، ولا سابق أحدهما الآخر [حتى] نعتقد أن هذا الأمر المحصّل في النفس هو في وجوده على ما حصل في النفس ، وهذا هو التصديق ، وكأنه حال في الاعتقاد لا يفارقه ، وهو كالصورة للاعتقاد . وانما لم يُكتفَ في تحديد التصديق بأن يقال : هو أن يحكم بشيء [٣] على شيء بإيجاب أو بسلب ، لأن هذا قد يكون ، ولا تصديق . فإنا نقول في المرئي الذي لم يتحقّق بعد أمره : إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان . فهذا حكم لم يحصل حتى الآن / تصديق به ولا تكذيب . فلذلك قال : «أن يعتقد الانسان في أمر حكم عليه بحكم انه في وجوده» الى آخره . ويجب أن يُقرأ «حُكِم» ، لأن هذا التصديق ليس من شرطه أن يكون من انسان في قضية كان هو الحاكم [٤] فيها لوارد ورد ، بل وقد يكون فيما ورد الوارد فيه على آخر كانت المتناقضات عنده مرتبطة . فإذا قرئ «حُكِم» عمّ الطرفين [٥] . فالاعتقاد كالمادة للتصديق ، والتصديق هو اعتقاد بحال ما / أو فرز ما . لكن الاعتقاد والتصديق مما لا يمكن أن يؤخذ أحدهما منفرداً عن الآخر ، كالحيوان والناطق [٦] في الانسان ، فإنهما موجودان في الانسان ، غير منفصل

ك ٢٠٧ ب

س ٧٤ ب

---

١. س ك : مرتبطان.
٢. ك : شيء.
٣. زيادة في ك.
٤. س : الحكم.
٥. س : الطريقين.
٦. ك : والنطق.

أحدهما في الوجود عن الآخر، لكن الذهن يفردهما[١]. ولما كان الحيوان وما هو مثله يوجد في الانسان وفي غيره، سهل تصوّره مفرداً عما لا يكون في الوجود إلا معه. ولما كان الاعتقاد لا يوجد أبداً إلا مع التصديق، ولا يوجد مع سواه، عسر تصوّره مفرداً. والاعتقاد أبداً إنما يعني به المعنى الذي قد تقدّم. وأما مصدر «أن يعتقد» فقلّ ما يستعمله، وانما يستعمل المتقدم.

٧. ثم قال: «والصادق هو أن يكون الأمر خارج الذهن على ما يعتقد فيه في الذهن»، فلم يصرّح في حدّ الصادق بالانسان، وقد كان صرّح به في حدّ التصديق وفي حدّ[٢] اليقين بعد. ويشبه أنه إنما فعل ذلك لأن التصديق مبدأه وجود[٣] والحركة فيه إنما هو الانسان[٤] ومن الانسان. والصادق فالمبدأ فيه وجود الأمر من خارج. والانسان في كلّ واحد منهما دخل في ماهيّته وضروري فيه. لكن لمّا كان في أحدهما أولاً أو كان أولى أن يعتقد فيه أنه أقوى الأسباب في وجوده، ذكره في التصديق بالفعل وفي حدّ الصادق بالقوة.

٨. ثم قال: «فالتصديق قد يكون بما هو صادق في الحقيقة وبما هو كاذب»، فساق هذا الفصل على طريق اللزوم عن حدّ التصديق والصادق. ووجه هذا اللزوم أنه لما كان حدّ التصديق أن يعتقد الانسان في أمر حكم عليه بحكم أنه في وجوده خارج الذهن على ما يعتقد في الذهن، لزم عن هذا في الذهن أن يكون على ما اعتقد مطابقاً للموجود وغير مطابق. ولما كان اسم المطابق من حيث هو مطابق صادقاً، حدّ الصادق ولم يحدّ الكاذب، وإن كان لازماً عن حدّ التصديق كلزوم الصادق، لأن المطلوب هو الصادق، وهو الذي نؤمّه بالطبع، وأما الكاذب فليس هو مطلوباً[٥] البتة. وأيضاً، فإنهما[٦] يجريان مجرى المتضادات، < لذا > اكتفى بحدّ أحدهما عن الآخر. فبيّن أنه يلزم عن حدّ التصديق ما ألزمه من أنه يكون بالصادق والكاذب. وانما صرّح بذكر الكاذب من هذا اللزوم مع الصادق ليكون قد أعطى الأمر في التصديق على ما هو عليه في وجوده، لأن من حقّ ما يساق على جهة اللزوم في الموجودات أن يستوفى بالقول

---

١. ك: يفرزهما.
٢. ك: حر.
٣. ك: وجوده.
٤. ك: بالانسان.
٥. ك: مطلوب.
٦. س: فإنهما لمّا، وقد زيد في هامش ك: فإنهما مما.

ك ٢٠٨ أ الخارج ، / كما لزم في القول الداخل. والباء في قوله : «بالصادق والكاذب» هما بمعنى في. وقال «في الحقيقة» لمّا كان الصادق قد يكون في الظنّ ، وليس هو من خارج ، كما ظنّ قوم ، ولم يقل بما هو كاذب في الحقيقة ، لأنه أراد أن يعمّ ما يكون في الجدل وسائر الصنائع ، فإنه قد تكون القضية في الجدل كاذبة بالجزء ، وفي صناعة أخرى أكثر كذباً ، ولفظة بالحقيقة أدلّ على ما هو كاذب بالكلّ لا بالجزء ، فقال الكاذب مطلقاً ليعمّ هذه كلها.

٩. ثم قال : «والتصديق منه يقين ومنه المقارب لليقين» ، ففي الفصل الأول س ٧٥ أ قسمه الى موضوعيه ، وبالجملة / الى ما يكون فيه ، وهنا الى ما هو بمنزلة الأنواع ، ثم اعلم بقوله : «فالتصديق بالكاذب لا يقع فيه يقين أصلاً» ، أيّ للأمرين مما هو كالمادة للتصديق يخصّ اليقين وانها لا تكون له. فلما أعطى فيما يكون اليقين شرع في حدّ اليقين. فقال : «واليقين هو أن يعتقد في الصادق» الى آخره. فيقال ان حدّه هذا ليس هو الحدّ المميّز[١] فقط ، كما حدّه أرسطو ، فإنه قال فيه هو الذي لا يمكن أن يكون بخلاف ما أعتقد[٢]. فحدّه أرسطو بما هو عملي ، وأبو نصر بما هو نظري ، لأن النظري يعطي قوة أزيد من[٣] العملي. فأبو نصر قصد أن يحدّه بما يعرف في نفسه لا بالاضافة الى غيره ، بل بالأشياء التي بها وجوده من حيث يعطي تصوّره في نفسه. وحدّه هذا يعمّ الضروريّ وغير الضروري على ما يظهر مع أدنى تأمل. فلذلك لما كان[٤] قصده أن يحدّه بما يعرّف وجوده لم يكتفِ من أسباب وجوده بما يتميّز[٥] به عن غيره ، بل ذكر جميع ما هو موجود في الذهن ، فقال : «واليقين هو أن نعتقد في الصادق الذي حصل التصديق به» ، فذكر أولاً ما لا يمكن أن يكون اليقين إلا فيه ، وهو الصادق ، ثم ذكر الفاعل من حيث حصل التصديق به ، على أن الذي في الاعراب فاعل يعتقد[٦] ، لأن التصديق في القضيتين المرتبطتين كما قلنا غير محصّل. فإذا انفردت إحداهما بالوارد فقد حصّلنا بسببها التصديق الذي كان مع ارتباطها غير محصّل. فالقضيّة اذن التي هي

---

١. ك : من الحدود المميّزة.
٢. راجع أرسطو، التحليلات الثانية ، ١ ، ٤ و ٦.
٣. س ك : في.
٤. ساقطة في س.
٥. ك : يميزه.
٦. ك : فيعتقد.

للصادق هي التي[١] حصلت التصديق على أنها سببه، فسببه[٢] متعلّق بتحصيل لا بالتصديق. وهذا بيّن انه في وجود ما هو يقين، من حيث اليقين انما يكون في إحدى[٣] القضيتين المرتبطتين. وهذه العبارة على هذا الترتيب في هذا الفصل ضرورية بحسب الأفضل في العبارة، فإنه لو قدم الذي، فقال: أن يعتقد الذي «حصل التصديق في الصادق» ثم ان هذا الفصل يعمّ اليقين وغيره، فإنّ الظنّ أيضاً هذه حاله من تحصيل التصديق بأحد النقيضين.

١٠. ثم قال: «انه لا يمكن أصلاً أن يكون وجود ما يعتقده في ذلك بخلاف ما يعتقده» الى آخره. فإنه لما كان من المضاف، أخذه بطرفيه فأخذه هنا / من جهة وجود الأمر من خارج وأخذه في قوله: «ويعتقد مع ذلك في اعتقاده هذا أنه لا يمكن غيره» من جهة الاعتقاد، وهذا في قوله: «في اعتقاده هذا» كالفصل، والمعنيّ بالاعتقاد أبداً[٤] في حدّ اليقين هو الصادق، من حيث حصل التصديق به. لكن لقائل أن يقول: كيف لا يمكن غيره والذي حصل عنده اليقين في أمر ما قد ينساه بمرض أو غيره، فيحدث له فيه اعتقاد آخر، فالجواب ان ذلك الاعتقاد الحادث له بعد نسيانه، إن كان الأول فليس غيره، وان كان خلافه فليس ذلك هو الممكن بحسب وجود الأمر. ثم انه لما أخذه بطرفيه أخذه أيضاً بالحال التي يكون بها وعليها المعتقد. فإن المعتقد متى لم يشعر من نفسه[٥] بهذه الحال، فليس اليقين يقيناً عنده بالذات، لأنه إن لم يكن في اعتقاده عند نفسه بهذه الحال، أمكن عنده أن يرد عليه ما يوجب خلاف اعتقاده. فإن قيل: ان قوله أولاً فيه: «انه لا يمكن أصلاً أن يكون (في) وجوده»، الى آخر هذا الفصل، كان يكفي / عن ذكر الفصلين الآخرين بعده، قيل انه قد قلنا انه لم يقصد تمييزه، وانما قصد تعريف ماهيته ووجوده[٦]، ووجوده[٧] يقتضي أن تكون هذه الفصول كلها في ذهن المعتقد بالفعل. فإنه إذا كان عنده الصادق المحصّل به التصديق أنه لا يمكن أصلاً أن يكون في وجوده بخلاف ما يعتقده، لزم أن يعتقد مع هذا ضرورة في الصادق الموجود أنه لا يمكن غيره، ولزم

ك ٢٠٨ ب

س ٧٥ ب

---

١. ساقطة في ك.
٢. ك: فيه.
٣. س ك: أحد.
٤. س: أحرا.
٥. س: بنفسه.
٦. مكررة في ك.
٧. ك: وماهيته.

أيضاً عن هذين في الذهن ومعهما ضرورة أن يكون المعتقد يجد نفسه في اعتقاده بالحال المركوزة.

١١. وقوله: «اذا أخذ اعتقاداً ما في اعتقاده الأول». الأخذ ها هنا[١] انما هو من الوارد، وذلك أنه اذا ورد عليه قياس يعطيه في الأمر الذي فيه الاعتقاد الأول اعتقاداً يخالفه، فإنه يأخذه من الوارد. ومعنى يأخذه يرى انه قد انفرز أحد النقيضين، لكنه يرى مع هذا أن هذا الذي يجري مجرى الاعتقاد عن الوارد الآن باطل بحسب الأمر، وان الذي لا يمكن غيره بحسب الأمر هو اعتقاده الأول فيه. ومعنى كان عنده كان الأمر عنده. [ويتلو هذا متصلاً به قوله: «وذلك الى غير نهاية»[٢] هنا الى قوله: «كان عنده أنه لا يمكن غير ذلك الى غير نهاية»].

١٢. وقوله[٣]: «وذلك الى غير نهاية». لم يرد[٤] النهاية في الزمان، بل أراد النهاية في الواردات، لأن عدم الإمكان ليس بالإضافة الى واردات محدودة العدد، بل الى أي وارد ورد، كان حكم الاعتقاد المأخوذ عنه بالإضافة الى الأول انه باطل، وان الذي لا يمكن غيره هو الأول. فهذه الاعتقادات الظاهرة أنها كثيرة، قد تبين بتأمل هذا القول[٥] انها < معنى > واحد، وهو الصادق، وغيره فصوله ذاتية يكمل منها في الذهن اليقين، وهو معنى واحد. وقد أخذها قوم من أهل زماننا على انها اعتقادات كثيرة، اعتقاد في اعتقاد وشهوة بحدّ الحد. / وذلك انه اختلطت لهم جهة التصور بجهة الوجود، فإن الذي يلحق الحدّ من أن يكون له حدّ، والجنس الى غير نهاية، هو لاحق لها من جهة تصوّرها لا من جهة وجودها. فإنّ الأشياء التي بها وجود هذه الأمور، كيف كان وجودها في الذهن أو من خارج، هي محدودة لا تمضي من جهة وجودها الى غير نهاية، فإذا أخذت من حيث هي متصوّرات في الذهن حدث لها ذلك المرور الى غير نهاية. ولما اتفق أن كان وجود اليقين في الذهن، وكان ما يوجد في الذهن فوجوده بالتصوّر، لم يفرّقوا بين الجهتين فغلطوا.

ك ٢٠٩ أ

١٣. ثم قال: «وما ليس بيقين، فهو أن نعتقد فيما حصل التصديق به أنه يمكن أو

---

١. ك: هنا.
٢. غير نهاية: مكررة في ك.
٣. س: ثم قال.
٤. س: يرد بالنهاية.
٥. س: تبين بهذا القول.

لا يمتنع أن يكون في وجوده بخلاف ما يعتقد فيه». فقوله: «وما ليس بيقين» سلب، قوّته قوة العدم. وقوله: «انه لا يمكن أو لا يمتنع» بين العبارتين فرق، وذلك أن «يمكن» إنما تستعمل في الأشياء القريبة، مثل أن ترى حائطاً قد وهى واختلّ لقدمه، أو لوجه آخر. فإنّا[1] نقول فيه انه ينبغي أن يتجنّب، فإنه ممكن أن يسقط. ولو قلنا ذلك في حائط موثّق الأساس جيّد البنيان قريب / العهد، لكان في معيار العبارة منكراً. فإن قلنا[2] فيه انه لا يمتنع لم نأت من العبارة بمنكر. س ٧٦ أ

وما ليس بيقين، لما كان يجمع الظنّ المقارب لليقين، وهو من الوثاقة حيث هو وسكون النفس، وفيه من الوهي ما فيه، ساق العبارتين ليدلّ بكل واحدة منهما على المعنى اللائق[3] به.

١٤. وقوله: «إما[4] ألا يشعر بمعاندة أو يشعر به» الى آخره، «أو الذي يفسر عناده» قد يظن أن ما لا يشعر بمعاندة أو لا ينطق عنه هو وما يعسر عناده سواء، وليس كذلك، لأنه قد يشعر المعاند ويقدر أن ينطق عن بعض ما يعطيه من غير أن يقدر على ايضاحه، فهذا المعنى غير الأول والثاني، وهو الذي عنى بقوله «أو الذي يعسر عناده».

١٥. وقوله: «المشهورات وما جرى مجراها» والذي يجري مجرى المشهورات كثير. من ذلك انه إذا علم أن أمراً ما مضادّ لأمر آخر، فإنه مشهور أن الحكم الذي لكلّ واحد منهما ينبغي أن يكون مضاداً للآخر.

١٦. وقوله في المقبولات: «وما اللازم عن قياس الّف[5] عن مقدمات ممكنة». ومثال ذلك أن نريد أن نبيّن أن هذا العام يكون كثير الطعام، فإن نراه قد أتت أوائل أمطاره في وقتها، وما نعرفه من[6] الأعوام بهذه القرائن فقد كانت كثيرة الطعام، فهذا العام يكون كثير الطعام.

١٧. وقوله: «ما شهد[7] به الجميع أو الأكثر». ما يحصل من اليقين الضروري بتجربة شخص واحد، فهو داخل فيما هو لنا حاصل بالطباع.

---

١. ك: فإنه.
٢. س: قولنا.
٣. س: اللاحق.
٤. ساقطة في س.
٥. ك: اللف.
٦. ك: على.
٧. في كتاب البرهان: يشهد.

١٨. [ثم يتلوه قوله : «فهو حاصل إما بالذات وإما بالعرض» ، الفرق بين اليقين الثاني والتصديق بأنه لا يكون غيرها . ثم قال : «والحاصلة بالتجربة» ، ما يحصل من اليقين الضروري في تجربة شخص واحد ، فهو داخل فيما هو حاصل لنا بالطبع].

١٩. وقوله [١] : «والعلوم اليقينية ثلاثة : أحدها اليقين بوجود الشيء فقط ، وهو علم الوجود ، وقوم يسمونه / علم أنّ الشيء ، والثاني اليقين بسبب وجود الشيء فقط ، وقوم يسمّونه [٢] علم لِمَ الشيء . والثالث اليقين بها جميعاً» . وينبغي أن نفحص عن معنى لفظة الشيء في هذا القول ، فإنها من المشكل جداً . وذلك أنّا إن فهمنا منها المفرد ، فالبراهين لا تنتج المفرد . وان فهمنا منها القضية ، فالقضية لا يقال عليها انها شيء بمعنى أنها صادقة ، بل يقال عليها بمعنى انها موجود من الموجودات . وهو هنا لا يتكلّم في القضية إلا من جهة ما هي صادقة ومطابقة للموجود ، فكيف ذلك؟ فلنجعل الطريق الذي نسلكه في الفحص عن هذا أن نتأمل ما الذي نقصده ونطلب علمه بالبراهين ، فنرى أنه لا يخلو أن نطلب بها معرفة المحمول أو الموضوع [٣] . وبيان ذلك من برهان الوجود أنّا إذا قلنا الانسان حساس ، والحساس حيوان ، لم ينتج الانسان حيوان ؛ فحيوان ، الذي هو الطرف الأعظم ، ماهية الموضوع أو بعض ماهيته ، والحساس متقدّم له بالاطلاق ومتأخر عنه بالإضافة الى الانسان . فإن الحيوان هو سبب وجود الحساس للانسان ، لكن الحساس هو الذي أفادنا / العلم بوجود الحيوان للإنسان ، وليس وجود [٤] الحيوان للانسان غير وجود الانسان . فالانسان اذن هو المعلوم بهذا البرهان ، وهو شيء والسؤال عنه كان : هل الحيوان موجود بالإنسان أم لا ، وهذا بعينه يعرض في برهان السبب والوجود . وبيان ذلك بالمثال : الانسان حيوان ، والحيوان حساس ، فالانسان حساس . فالحساس داخل في ماهية الانسان ، والحيوان يفيدنا العلم بوجوده له ، وهو سبب وجوده له ، وليس وجوده للموضوع غير وجود الموضوع . فالانسان اذن هو سبب وجود الموضوع ، فالمعلوم اذن في هذا ليس غير الموضوع .

ك ٢٠٩ ب

س ٧٦ ب

---

١. ك : قوله .

٢. في كتاب البرهان ، ص ٢٥ : يسمون هذا العلم .

٣. س : الموضوع أو المحمول .

٤. س : وجود الحسّاس للانسان ، ولكن الحساس هو الذي . وقد حذفها الناسخ وكرّر وجود بعدها .

فقد تبين في هذين البرهانين أنّا[1] لم نعلم بهما[2] إلا ما يليق أن يقال فيه شيء، وهو الموضوع. وبيان هذا مما يطلب فيه في علم المحمول أنّا نقول: كل تاجر فهو طالب للربح، وكل طالب للربح فهو مماكس، [فالتاجر مماكس]. فطلب الربح هو سبب وجود المماكس في التاجر وليس وجود المماكس شيئاً غير وجوده في التاجر. فالذي علمنا بهذا ماهيّة المماكس ووجوده، وهو شيء. فكيف كانت البراهين، فقد ظهر أن المعلوم بها إنما هو واحد وشيء، وهو الموجود، فإنّ غايتنا بهذه البراهين، وبالجملة بكلّ طلب، إنما هو علم الموجود، وأن يكون ما يحصل في أذهاننا مطابقاً لما عليه الأمر من خارج في وجوده.

٢٠. ثم قال: «والمطلوبات بالمبادئ اليقينية إنما يطلب الوقوف عليها[3] بأحد هذه الأنحاء الثلاثة من الطلب، ويجعل الغاية من الطلب أحد هذه الأنحاء الثلاثة من العلوم». فقوله: والمطلوبات[4] أراد الأشياء التي يراد / طلبها، أو التي من شأنها أن تتشوق، فينبغي طلبها، لأن كل ما هو مطلوب لنا بالطبع فبيّن أنه متشوّق ما للنفس، لكنه هنا[5] لم يلحظها من حيث هي متشوقة، بل من حيث هي المقصود طلبها والمعدّة لتحركه لطلبها. وقوله: «بالمبادئ اليقينيّة» ليست آلة[6] هنا، على أن المبادئ آلة للنفس بها تتحرك، بل على أنها صورة لها، كما نقول: الأفلاك تفعل أفعالها بكواكبها، لا على أن الكواكب آلة لها، بل على أنها صورها وكمالاتها التي بها تفعل أفعالها. ولو أخذت على أن المبادئ آلة لحركة النفس، للزم أن يكون وقوف النفس بها بالعرض، على مثال ما يكون وقوف النجّار، عند فساد الآلة التي بها يفعل، [وذلك أن كل ما يتحرّك به الشيء، فيه بعينيه يقف، بل كانت حركة النفس بالمبادئ]، فإنّ النجّار ليس له أن يقف ما لم توجب الهيئة الصناعية التي من نفسه أن يقف، فإذا وقف من قِبَل آلته، فقد وقف بالعرض، أي وقف وقوفاً لا يوجبه قصده ولا صناعته. وكذلك إذا أخذنا المبادئ آلة، وجب أن لا يكون للنفس بها وقوف إلا بالعرض. ونحن نجد أن الوقوف الذي لنا بهذه المبادئ إنما هو من قبل أنّا نرى أنه ليس لنا أن نتحرك حركة

ك ٢١٠ أ

---

١. س: انه.
٢. ك: بها.
٣. ك: عليه.
٤. ك: المطلوبات.
٥. ساقطة في س.
٦. س ك: التا.

أزيد ، أي ليس في طاقتنا ولا لإرادتنا أن نتحرك في ذلك المطلوب بحسب تلك المبادئ حركة أزيد ، كما أنّ النجّار إذا استوفى اتخاذ ما لصناعة النجارة أن تستوفي وفي اتخاذه في الخشب حتى يكون مثلاً خزانة ، لم يكن في قوته بحسب [تلك] الصناعة أن يتحرّك في ذلك الموضوع [١] حركة أزيد. فإن تحرّك فيه فبحسب صناعة أخرى ، وذلك أن يقصد ترتيبها بأن يغشيها حديداً أو جسماً آخر مما يتأتى لذلك.

س ٧٧ أ وقوله : «إنما يطلب الوقوف عليها» معنى «يطلب» هنا يتحرك وليس هو / من معنى المطلوبات المتقدمة ، لأن تلك إنما معناها المقصود طلبها . ثم ينبغي الآن أن نفحص عن معنى هذه العبارة ، فإنه نكّب عنها [٢] بقوله الوقوف ، عن الذي بحسب الأسبق من غرض الفصل [و] اليق . وذلك انه كان ينبغي بحسب ذلك أن يقول : إنما يطلب علمها أو العلم بها بأحد هذه الأنحاء الثلاثة . والسبب في ذلك أنه رأى أن طلب البراهين حركة ما للنفس . وكل حركة فإنها تختلف بمبدئها وبغايتها . فإن الذي يتحرّك من الشرق الى المغرب على خط مستقيم ، ومن الجنوب الى الشمال على خط مستقيم أيضاً ، لسنا نعتقد فيه بعلم أول انه تحرك حركة واحدة ، بل اثنتين في ذواتها [٣] ، وانما هي اثنتان في ذواتها بالمبدأ والغاية المختلفتين [وأحرى أن يمكن ذلك فيها] ، وكذلك في المتحرّكين من مبدأ واحد الى نهايتين مختلفتين. فالبراهين أيضاً إنما هي حركة ، فهي اذن تختلف بمبادئها وغايتها. وبيان ذلك فيها أن الحركة في برهان الوجود انما هي من النقيضين المرتبطين ، ولذلك يسأل عنه بحرف هل ، وغايته أن يعطي علم وجود أحد النقيضين على التحصيل. ومثاله : هذا الانسان ينفث ومن ينفث / فبه سعال ، فبهذا الانسان سعال ، ك ٢١٠ ب فقد أفادنا أن السعال موجود لهذا الانسان ، والسؤال عنه كان : هل بهذا الانسان سعال أم ليس به سعال؟

وأما برهان السبب فمبدأ الحركة فيه من أحد النقيضين محصلاً ، والسؤال عنه بِلمَ ، لأنّا قد علمنا أن لهذا الموجود سبباً ، لكنا لم نعلم [ما] ماهية هذا السبب ، وفي برهان الوجود المتقدم ، فإنّا علمنا الأمرين منفردين ولم نعلم هل أحدهما محمول للآخر أم لا . ومثال برهان السبب أن نقول [٤] في [٥] ذلك الذي علمنا ببرهان الوجود أن به سعالاً ،

---

١. س : الموضع.
٢. ك : فيها.
٣. كذا في س ك.
٤. ك : فيقول.
٥. ك : متى.

وعلمنا أنّ له سبباً ، ولكن لم نعلم ما ماهية ذلك السبب : هذا الانسان به وجع ناخس ، ومن به وجع ناخس فيه شوصة ، فبهذا الانسان شوصة ، وهو سبب السعال. فهذا البرهان ، لو كانت الحركة فيه من : هل بهذا الانسان شوصة أم لا ، لكان برهاناً يعطي الوجود ، وانما كانت الحركة إليه من السعال محصلاً ، فلم نتشوق علم وجوده ، وانما تشوقنا ما سببه. فهو اذن بهذا الطريق إنما أفادنا السببية وحدها.

وأما البرهان على الاطلاق ، فحكمه في مبدأ حكم [1] حركته حكم برهان الوجود ، لكن الفرق بينهما ان برهان الوجود إذا أفادنا حدّه الأوسط وجود الأعظم للأصغر [طرحناه فلم نحفل به بعد وهي التشوّق الى علم سبب وجوده. وأما الحدّ الأوسط في البرهان على الإطلاق ، فإنه إذا أفادنا من جهة الترتيب القياسي وجود الأعظم للأصغر] ، ووقع لنا مع ذلك بطريق آخر أن هذا الحدّ الأوسط الذي أفادنا الوجود هو سبب الوجود ، نقله الذهن لوقته من الرتبة التي هو فيها حدّ أوسط الى أن يكون مرادفاً للنتيجة ومعها ، كما هو في الوجود ، إذ الغاية بهذا الطلب كله مطابقة ما في الوجود ، فلم يبق حينئذ للنفس تشوق. ومثال ذلك : هذه الدار فيها طبيخ ، وكل دار فيها طبيخ ففيها نار ، ففي هذه الدار نار. فالطبيخ أفادنا من حيث هو حدّ أوسط العلم بوجود النار في الدار من جهة (الوجود) انه سبب وجودها. فلما قصد أبو نصر أن يتكلم في البرهان [2] من جهة ما هو [3] حركة ، وكان للحركة طرفان ، أحدهما مبدؤها والآخر نهايتها ، دلّ على المبدأ لها بـ « يطلب » إذ هو بمعنى يتحرك ، وعلى الطرف الآخر بالوقوف ،إذ هو دالّ على نهاية الحركة. [واعلم أن أرسطو ينظر في البراهين / من حيث هي جزئية ، وبالجملة من حيث يؤمّ بها الجزء الكل مثله لا بشرطه ، فيقال لتلك محمولاتها ذاتية أو خاصة حتى تكون مطابقة لما عليه الشيء في وجوده. وما هو في الوجود موضوع أخذه موضوعاً ، وكذلك ما هو محمول لمعنى بهذا اليقين في الشيء ، على الجهة التي هو خارج الذهن. وأبو نصر يتكلم في البرهان على الاطلاق من حيث هو موجود من الموجودات يعطي يقينه في الشيء. فإنه بهذه الجهة النظرية يعمّ جميع ما يعطي اليقين في الشيء. واذا أراد أن يكون ما يعطيه اليقين مطابقاً للوجود ، وهو جهة

س ٧٧ ب

---

١. زائدة في ك.
٢. ك : البراهين.
٣. ك : هي.

الحدّ، اشترط بما يشترطه. واعلم أنه لا يكون الحد الأوسط متقدّماً على الأصغر حتى يكون الأعظم متقدّماً على الأوسط. ومعنى التقدم أن يكون سبباً من أسبابه. والنتائج يعني بها في البرهان المحمولات فقط، لا القضايا بأنفسها. ومتى لم يكن أحد الأسباب الأربعة منطوياً في الجنس ولا في الفصل، وهي الحدود الوسطى، لم يكن البرهان برهاناً على الاطلاق في الذي يتكلم في أحدهما سوى الفاعل[١]، كقولنا التصديق علم صناعي. فإن قولنا في الإبريق جسم صناعي دلّ على الفاعل والآلة وهو موجود بهما كقولنا في الحجر انه جسم أرضي].

وقوله في هذا الفصل: «بأحد الأنحاء الثلاثة من الطلب» أشار بقوله هذا[٢] الى ما يعطيه قوله قبل: «والعلوم اليقينية ثلاثة» فإنه قد علم أن لكل واحد منها طلباً وطريقاً. والطلب هنا بمعنى التحرك، وكذلك في قوله: «وبجعل الغاية من الطلب أحد هذه الأنحاء الثلاثة». ثم ان هذا الطلب أبداً كما قيل إنما يكون عن تشوّق من النفس، فإن قيل إنّا قد نقول ونطلب: هل للسمكة قصر مشيد في البحر أم لا، فالجواب ان هذا الطلب إنما هو بالقول الخارج لا بالداخل. فإن هذا الطلب الذي للانسان بالطبع إنما هو لمتشوق يجده. والعلوم في قوله: «أحد هذه الأنحاء الثلاثة من العلوم» إنما عني بها التصور أو التصديق. واحدها / من حيث هي منسوبة الى لمَ وأنّ والى البرهان على الاطلاق. لكنّ العلم للشيء[٣] بهذا المعنى قلما يجمع، وانما يجمع لفظ العلم إذا عني به ما يحصل عن الموجودات من معقولاتها في الذهن التي هي هي، لأنها في الوجود كثيرة مختلفة، وساق لفظها لمعناها مناسباً[٤] من الكثرة. لكن لما كان التصور والتصديق نسبة، كانت النسب مختلف ماهياتها بحسب ما ينسب إليها[٥] جميعها لمعنى اختلافها وتكثرها.

ك ٢١١ أ

٢١. ثم قال: «وبيّن أن الذي يطلب الوقوف على سببه[٦] وحده يلزم ضرورة أن يكون العلم بوجوده قد تقدّم لنا، ووجه بيانه قد لاح بما كتب قبل في أحوال البراهين».

٢٢. ثم قال: «وأحرى ما سمي[٧] من هذه الثلاثة العلم اليقيني[٨] ما اجتمع فيه

---

١. هذه العبارة غير واضحة.
٢. ك: هذه.
٣. زائدة في ك.
٤. س: مناسباً لمعناها.
٥. س: اليه.
٦. في كتاب البرهان: سبب.
٧. في كتاب البرهان: يسمى.
٨. في كتاب البرهان: العلوم اليقين.

اليقين بالوجود والسبب معاً» والسبب في هذه المزية تمام مطابقة الوجود.

٢٣. ثم قال: «فالمقاييس المؤتلفة عن مقدمات تيقن بها اليقين الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف»[١] فإنه لما قال ان العلوم اليقينية ثلاثة، وبين أن لكلّ واحد منها طلباً وطريقاً تختص به، وهي المقاييس، لزم عن هذا أن تكون المقاييس بحسب العلوم ثلاثة[٢]، ثم استوفى ذكر كل واحد منها على شرط التعليم البرهاني.

٢٤. ثم قال: «والقياس الذي يؤلّف عن مقدمات تيقن بها تيقناً ضرورياً، وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي / يسمى البرهان». وإنما ساقه هذا المساق، ولم يقل «البرهان هو القياس» الى آخر هذا القول، ليكون قولاً مشتركاً لمن يعتقد أن هذا هو البرهان ولمن يعتقد أن لها أمراً آخر يسمى برهاناً فيسلم من الأخذ بحسب هذا الرأي. ٧٨ أ

والبرهان في قوله «يسمى البرهان» معناه الباء والراء وسائر حروفه، فكأنه قال: والقياس الذي هو بصفة كذا يسمى بهذه الحروف التي ينتج من مجموعها برهان. فلزم إذن عن هذا أن تكون البراهين ثلاثة، وهذا اللزوم بيّن، ثم عدّدها كما فعل قبل بالمقاييس.

٢٥. وقوله في الثالث: «وهذا هو البرهان على الاطلاق» معناه: وهذا هو الذي يسمى بهذه الحروف المؤتلفة، لا من حيث لمجموعها نسبة الى حرف أو شيء، كما قيل في تلك برهان لِمَ وبرهان أن، بل يسمى هذا برهاناً مجرداً ومفرداً. فقوة مطلق هنا قوة مفرد أو مجرد، وهو كالشريطة هنا فيه، كما كانت لِمَ وأنّ شريطة في تلك، لكن الشريطة هنا الانفراد، والشريطة في تلك نسبتها الى أنّ ولِمَ، ولم[٣] يقم الانفراد في كونه شريطة مقام الحروف في تلك.

٢٦. وقوله بعد: «فالبرهان على الاطلاق هو القياس اليقيني»، قوة قوله: «البرهان على الاطلاق» بجملته قوة الاسم، وهو الآن يتكلم في البرهان الذي هو أشدّ مطابقة للوجود، إذ هو أحرى بالتقدم. ولما كان يفيد الوجود والسبب شرع يتكلم في الأسباب كم هي وما هي، فقال: «والأسباب أربعة» فعدّدها[٤]. [اعلم أن التشوّقات النظرية الطبيعيّة أوّلها وأقدمها لا بالزمان، بل بالطبع، أن يتقدّم السبب

١. س: أقسام.
٢. س: الثلاثة.
٣. ساقطة في ك.
٤. هنا ينقطع الكلام في جزء كتاب البرهان الذي نشرته توركير.

المسبّب ، وهو الذي به نقول هو ما هو ، وهو التشوّق الى ما به يكون الشيء[1] . وهذا قد يمكن أن يُعطى خلواً من الهيولى ، فإذا أعطي خلواً من الهيولى كان سبباً آخر ، وهو الذي ينيل علمنا بما هو[2] . فإذا علمناه واتفق أن أعطى هذان فقط ، سألنا ما الذي قرن هذه الصورة بهذا الموضوع ، ولأيّ سبب اقترنت ، وكيف صار له معنى لم يكن له في وجوده ، سواء كان كائناً أو لم يكن؟ وهذا السبب هو المحرّك القريب.

فإذا حدث لنا تشوّق رابع ، وهو لمَ كان هذا وما كان القصد في تأليف هذا المعنى الذي من أجله حرّكه المحرّك ، وما القصد من هذا الوجود؟ فإنّ لنا بالطبع هذا التشوّق ، وكان بعد أرسطو قولنا : إن الطبيعة لا تفعل باطلاً[3] ، وإنما تفعل من أجل سبب في المقام الأول. فإنّ هذه المقدّمات ، لو كانت باطلة ، حتى يكون فعل الطبيعة نحو شيء إنما هو بالعرض لا بالقصد ، لكان هذا التشوّق غير طبيعيّ. فلننزله كما هو في نفسه ، فإذا أُعطيناه ، فقد زال العلم بالشيء وكفّ التشوّق جملة.

فإذا تأمّلنا كل واحد من هذه الأربعة ، التي هي الصورة والمادّة والفاعل والغاية ، تنزّل كل واحد من هذه منزلة الشيء ، وكان لنا تشوّق الى الوقوف على أسبابه ، وهذا لا يمرّ الى غير نهاية ، فسنصل الى مادّة لا مادّة لها أصلاً. فإذا وقفنا على مادّة لا مادّة لها لم ينشأ الشوق وكفّ هذا التشوّق ولم يوجد. فإذن هذا التشوّق إنما كان من أجل هذا السبب. وهذا السبب له إلينا نسبة طبيعية ، لأنا متى لم نجده فإنّ التشوّق يوجد ، وهذا معنى الغاية التي إليها يتحرّك هذا التشوّق. وكذلك متى وصلنا الى فاعل لا فاعل له أصلاً ، كفّ هذا التشوّق. فإذن الفاعل كان هذا المتشوّق بالطبع. وكذلك إذا وصلنا الى صورة / ليست أصلاً متصوّرة ، فعندها يكفّ أيضاً ذلك التشوّق ، ولو قيل لنا كيف التشوّق واحد كففناه. (س ٧٨ ب)

والهيولى فهل تنزل منزلة الأوسط فيكون فيها التشوّقات الثلاثة أم لا يكون فيها تشوّق أصلاً؟ فإن لم يكن كذلك فأيّ التشوّق قد يبقى وأيّه يذهب ، وهل كلّها كذلك أو بعضها ، وما نسبة التشوّقات الطبيعيّة بعضها الى بعض؟ فنقول : إن التشوّق الذي

---

١. غير واضحة.
٢. يعني به الصورة.
٣. في الأصل : باطلاق.

يكمّل ذلك السبب ليس يمكن أن يكون فيه ، فإنه لو كان فيه لم يكن ذلك السبب أوّلاً . فأمّا أنه يمكن أن ينشأ ، فسيوضع فيه أن ذلك ممكن في بعضه . أما وجود المادّة عنه بذاته وأن التشوّق الى وجود السبب الذي أعطي على طريق المادّة ، فينقطع عنده بالقصد الثاني السؤال بأنها غير ذات صورة ... [١] . فإنها إن كانت ذات صورة ، فهناك مادّة أقدم . وكذلك ينقطع عند ذلك السؤال عن الفاعل ، لأن كل ما ليس بذي صورة فليس له محرّك ولا ما يجري مجراه .

وأما السبب الذي على طريق الغاية ، فلم ينقطع عنه ، فإنه لو انقطع عنه لكان موجوداً بنفسه ، وهو إنما بنفسه يوجد بالقوّة ، فكيف يكون موجوداً < بالفعل > ؟ على أن وجوده ذاته هو السبب بعينه ، إذا وجد الفاعل والمحرّك . فإن الواجب أن ينتهي الى فاعل لا مادّة له ، لأنه إن كان ذلك محرّكاً شيئاً ما ، فإن الجواب ينتظم برهاناً أو ما يجري مجراه ، وهو الذي صادف هذه الصورة في المادة ، هو في اكمال ذلك ... [٢] ويتبيّن في كلّ أمر طبيعي أن له الى أذهاننا < نسبة > . فسيتبيَّن إحداهما بالمادّة ، وهو أن يكون متصوراً ماديّاً . والثاني شيء يوجد في التصوّر ، ولا يمكن أن يوجد خلواً ، وهو التصديق بأن ذلك المعنى يسند الى مشار اليه ، وأن له ماهيّة خارج الذهن بها وجوده . وليس وجوده بما له في الذهن حتى يكون وجوده وقوامه به ، وإنما هو بالذهن فقط ، وأن ذلك التأليف الذي له إنما استفاده من الذهن ، والذهن سبب في ذلك التأليف . فيكون سبب وجوده لا في ذاته ، بل < من > خارج . وقد استقصي ذلك في موضع آخر .

س ٧٩ أ وكل / متحرّك فله محرّك . فالأمر إذا كان مزمعاً أن يكون يقيناً ، فيجب أن يكون من قبل بالقوة يقيناً ، فبالصّورة سيكون أمر يصيّره يقيناً بالفعل . والاعتقاد هنا لا للذهن من حيث هو ذلك المتصوّر ، لأن للتصور ملكات ، وإنما هو يجري مجرى الهيولى . فإن كان إنما صيّره في الذهن حال خارج عن المتصوّر وكان للبراهين < أثر في > وجوده في الذهن ، فذلك مفارق لذاته . فقد يمكن أن يوجد من حيث ليس هو متّصلاً بذلك الشيء . فإذا ورد من تلك الجهة لم توجد له تلك الإضافة ، فلم يكن يقيناً ، ثم عاد

١. عبارة مطموسة.
٢. فقرة مطموسة يتعذّر قراءتها.

الذهن الى حاله الأولى. فلذلك كان من خاصّة اليقين ألّا يزول بعناد أصلاً ، وإذا صار في الذهن من حيث هو ما هو وتحرّك من القوّة الى الفعل بالقوّة المستفادة ، فقد خرج من القوّة الى الفعل. وحال هذا من النفس يقال له يقين. فلذلك إمّا أن لا يعلم بسبب هو تصوّر ، وذلك هو المعلوم بوسط ، وإما أن يعلم بوسط هو سبب وجوده. فإذا علم على هذا الوجه كفّ الشوق الذي لذلك السبب. فلذلك البرهان الذي هو حدّ بالقوّة أكمل البراهين ، والحدّ المؤلّف أكمل الحدود ، لأنّه ليس يبقي بعده تشوّق أصلاً.

وبيّن أن أجزاء البراهين ينبغي أن تكون أجزاء الحدود. فظاهر أن في أجزاء الحدود ما يليق أن يكون نتيجة برهان ، ومنها ما يليق أن يكون مبدأ برهان. وأيضاً فإن أجزاء الحدود يجب أن تكون أسباباً ذاتية. وظاهر أن القسمة لا تعطي ذلك بما هي قسمة ، بل هذا شيء يجب أن يكون معلوماً عند القسمة. وهذا العلم هو للذي بالعرض لا بالذات. وكذلك ما يعرض مثله على طريق التركيب ، فإن التركيب بما هو تركيب لا يلزم ذلك ، فإن المقصود[1] بذلك النظر في الحدود. فكيف يمكننا أن نستعمل الحدود فيها كطريق الى الوقوف على أن المحمولات ذاتية إلّا بالحدود؟

فأما البرهان من حيث هو برهان ، فإن ذلك أحد ما به وجوده ، ولا يلزم ذلك فيه من طريق دور ، فإن الموضوع فيه ليس المحدود ، بل جزء الحدّ. وليس في وضع جزء حدّه مصادرة على المطلوب. فبيّن أن العلم بالبرهان إذا كان بهذه الصفة أُخذ ، يفيد أسباب الشيء. وظاهر أن نسبتها إليه هي الذاتية ، غير أنّه يفيدها وهي غير محمولة عليه ، لأنه ربما أفادنا الأجزاء وهي بحال لا يمكن أن تحمل عليه ، بل < اتفق > أن تكون أجزاء البرهان حدّاً غير عامّ. فلذلك ينبغي أن تصير تلك الأجزاء بحال يحمل عليه ونركّبها تركيب تقييد ، فيصير ذلك البرهان الذي كان حدّاً بالقوّة حدّاً بالفعل. فأما إذا كان المطلوب حدّه طرفاً أصغر من القياس ، فإنّ الوسط إن كان غير سبب للموضوع ، لم يلزم ضرورة أن يكون ذلك سبباً للموضوع ولا ذاتياً له. فكيف يمكن أن يؤلّف منه حدّ ، فيحتاج الى سباره بأشياء أخر غير البرهان؟ وإن كان الأوسط سبباً وكان كالطرف الأعظم كليّاً له ، كان الطرف الأوسط جزء حدّ وكان الطرف الأصغر[2] الجزء الأوّل القريب منه ، ومنه يأتلف الحدّ.

---

١. في الأصل : المقصد.

٢. في الأصل الطرف الأعظم.

فقد تبيّن بما قلناه نسبة البرهان الى الحدّ وما مقدار غنائه فيه. وأجزاء الحدود المؤتلفة بالطريق الصناعي وغير المؤتلفة فنسبة أجزائها بعضها الى بعض واحدة بالنوع. فإن كان هناك جزء هو نتيجة برهان، كان هناك جزء يجري مجراه، فيكون الحدّ، وإن كان مثاله حدّين، أحدهما متقدّم للآخر، فالمتقدّم هو مبدأ برهان والمتأخّر نتيجة برهان. وكذلك تكون مؤلّفة من أجزاء نسبتها هذه النسب بعينها، فيكون الحدّ مؤلّفاً من مبدأ وما يجري مجراه من حيث المحدود طبيعة قائمة.

وأمّا السبب الذي لا يكون مضافاً الى مقابله، ومن حيث هو شيء آخر غيره، فلنقل في البراهين] / التي تنتج المتأخرة لهذا الموضوع فيما له تتألّف. س ٧٩ ب

٢٧. فقال: «الأسباب بلفظ الجمع، لأن السبب مما يقال عليها كلها بحالة بين التواطؤ[1] والاشتراك»، فلم يقل السبب. [وينبغي أن نبحث الآن أيّ الألف واللام هي هنا في قوله: الأسباب، فإنها لمعان، فتارة يراد بها السور، وهو كقولنا[2]: الانسان حيوان، وتارة بمعنى الاطلاق، كقولنا: الفرس، وتارة لتقييد. فإنّ قائلاً يقول: أرأيت فرسي الأشقر؟ فنقول: رأيت الفرس، فهي هنا مقام النعت، والتي يقال فيها انها معاقبة للإضافة، كما يكون فيما هو من المضاف، كقولنا الأقرب. فإذا تؤمّلت هذه المعاني، وجد أن الأولى منها بأن يكون في الأسباب هي المكافئة للإضافة، فإنها أسباب المسببات. وأما فيما ليس بمضاف، فإنها تكون مكافية[3] له أيضاً، ولكن كنسبة في الأشهر بأحد معانيها. وكأنهم لم يشعروا بالآخر فقال:] «يقال على أربعة أنحاء»، لأن / هذه هي[4] قسمة الاسم المشترك المحض الاشتراك. ولما[5] لم يكن جنساً لها يعمّها، لم يمكنه أن يقسمه قسمة الجنس الى أنواعه، فساقه بلفظ الجمع ليكون قد سلك من طريق التوسط في العبارة ما يناسب توسط معناه، كما فعل ذلك في مواضع. والمادة هي مثل البُخار الذي يكون عنه ماء. ك ٢١١ ب

وما يعد في المادة [القوى النفسانية، فإن الغاذية هي كالمادة للحساسة، والحسّاسة كالمادة للمتخيّلة، والمتخيلة كالمادة للناطقة. كذلك ساير ما يعدّ معها، أعني المادة،

---

١. س ك: التواطي.
٢. في الأصل: قولنا.
٣. في الأصل: معافية.
٤. س: شأن.
٥. س: وما.

الأحوال التي بها تتأتى المواد لقبول الصور، كاليبس في الأرض والرطوبة في الماء. وما يعد مع الفاعل آلات، كالحرارة والبرودة في الطبيعيات وضروب الأدوات في الصناعات وأحوال الفاعل ونسبته من المفعول. وما يعد مع الغاية مكافئ التي هي غاية الطبّ والانسان الذي وضع له الطب. وفي الأسباب إما قريب كاللحم والدم للحيوان أو بعيد كالغذاء. وكذلك الحدّ الذي يخصّه والحد الذي يعمّه وغيره، والسهم النافذ في الغرض والوتر الدافع له والرامي به يمنة، واستقرار الطعام في قعر المعدة عن المشي الراهز أو تأخره من أجل جودة الهضم، وجودة الهضم من أجل الصحة، فالصحة غاية بعيدة. وإما أعمّ كالاستقصّ والجسم، وإما أخصّ كاللحم والدم. وكذلك في الحدود. وكذلك صانع السرير والنجار وذو الصناعة والناطق. وكذلك استقرار الطعام في قعر المعدة عن الحركة بعد الغذاء. وإما بالقوّة كالبيضة[1] للفرّوج ونحوه. ومما يعدّ في المادّة] هو مثل السكر في السكنجبين، فإنه ليس كالبخار في أنه استحال جملة وصار ماء، بل يرى أنه استحال كل واحد من أجزائه استحالة ما ليست كتلك، وتركّب. وما يعد منها كالأفاويه والملح في الطعام، وكالباب الذي هو مركب من خشب ومفاتيح ومسامير[2] أو كسوار الذهب والفضة، فإنّ[3] هذا أبعد عن الاستحالة من الثاني وأقرب الى التركيب.

وحدّ الشيء وأجزاء حدّه هو الصورة، وإنما عبّر عنها بالحدّ ولم يعبّر بالصورة، كما فعله أرسطو، لأن الحدّ أدلّ على البرهان، من حيث البرهان قول، من الصورة. وأرسطو رأى أن البرهان يؤُمّ به الوجود، والصورة أقرب إليه، لأنه يأخذ الصورة هنا[4] مجموع الوجود. والحدّ في هذا الموضع أخص دلالة من المفهوم منه أولاً، وذلك أنه يعني به هنا ما هو في الشيء وبالشيء[5]، والحدّ قد يكون أيضاً مما هو خارج.

٢٨. وقوله: «وما يعدّ في الحدود أو معها» يعنى به ما تكون نسبته الى الشيء نسبة السبب، ويكون من الخفاء بحيث لا يمكن أن تتبين النفس فيه انه داخل فيه ولا[6] خارج عنه. مثال ذلك أن نقول في حدّ الكسوف انه انطماس ضوء القمر،

---

١. في الأصل: كالبوضة.
٢. س: ومسمار ومفتاح.
٣. ك: فإنه.
٤. ك: هنا الصور.
٥. ك: وبه الشيء.
٦. س: أو.

ونقول فيه انه احتجابه بالأرض عن الشمس ، فإن الاحتجاب والانطماس ليس بخارج عن الشيء ، ولا داخل فيه دخول السبب الذي هو بيّن أنه في الشيء . / س ٨٠ أ

٢٩. ثم قال : «والفاعل وما يعدّ معه» ، ولم يقل هنا ولا في الغاية : «ما يعد في الفاعل ولا ما يعد في الغاية» بل قال معه فقط . ويشبه أن يكون ذلك لأنه لا يؤخذ في الفاعل ولا في الغاية ما يكون كالجزء لها ، ولا يقال انه يجري في أشياء مجراها ، مثل الملح في الطعام والألفاظ في الأقاويل ، فإن الملح من الطعام ، على أن الملح جزء مادة ، والألفاظ على أنها من الأقاويل بمنزلة الخشب للخزانة . وأما الآلة والذي له الصحة ، فليسا مع الفاعل ولا مع الغاية كذلك ، بل على أنّ لها نسبة أخرى ، فإنّ الآلة والحافظ لا نقول انهما مع الفاعل ، على أنّ لها حظاً من فعله ، كما نقول ذلك في الملح . وكأن ما يقال انه في الشيء هو أقرب أن يكون جزءاً من ذلك الشيء ، فلما لم يؤخذ في الفاعل ولا في الغاية ما يكون له اليهما هذه النسبة التي نعبّر عنها بني ، لم يقل : «ما يعد في الفاعل» ولا في الغاية . فأما ما يعدّ مع الفاعل ، فهو كما قيل مثل الآلة والحافظ ، ومع الغاية [مثل] الصحة وما له الصحة . [ويتلوه : «واعلم أن الأسباب الأربعة»] الى قوله : «وكذلك في الابريق» .

٣٠. ثم قال : «وكل واحد من هذه إما قريب وإما بعيد» ، الى آخره ، لم يرد أن كل واحد من الأسباب / فلا بدّ أن يكون هذه كلها ، بل أراد أنها لا يخلو أن يكون واحداً من هذه أو أكثر . [إذا أراد أن كلّ واحد من هذه الأربع ، أي أربع كانت ، يسبق المتقابلات ، فإنه لا يمكن أن يكون السبب قريباً بعيداً ، ولا عاماً خاصاً ، ولا بالفعل والقوة ، وأما الذي يمكن أن يكون قريباً وأعمّ وبعيداً وأخصّ . فإن قيل : إنا قد نقول : بنو ذبيان ، لا يكون منهم أحد الأكاذب أو شجاع أو فقيه . فيعطي هذا القول أن واحداً منهم يحصل له واحدة من هذه الخصال ، فالجواب : ان القسمة التي استعملها هو إنما كانت من المتقابلات ، وهذه ليست هي من المتقابلات ، ولا بدّ للموضوع من قبول واحد واحد من كل متقابلين] . ثم ان الذي بالعرض مطّرح ، لأن طلبنا في البراهين إنما هو مطابقة[1] ما في الوجود ، وما بالعرض ليس في الوجود ، ك ٢١٢ أ

١. س : مطابقتها.

فليس هو اذن يلتفت [١] إليه. فمناسبُهُ اذن هو المعبّر [٢] به، وهو الذي تعتوره النسبة الباقية، فإن السبب الذي بالذات لا بد أن يكون قريباً أو بعيداً أو أعمّ أو أخصّ أو بالقوة أو بالفعل.

٣١. [ثم قال: «وما كان من المقاييس يفيد علم السبب الذي هو سبب بالعرض»، فليس هو داخلاً في البراهين أصلاً، اللهم إلا أن أمسى البرهان بالعرض لما لم يمتنع أن يقال، لِما يفيد علم السبب بالعرض نوعاً ما لحق به. فقال ما معناه ان القياس الذي يفيدنا علم السبب الذاتي، فيجعل عليه البرهان بالاسم والحدّ. وأما الذي بالعرض فقوته الأشبه. وقوله: «علم السبب»، أراد الشيء الذي هو سبب من حيث هو سبب].

٣٢. ثم قال: «وما كان من البراهين يفيد السبب الذاتي القريب الأخص الذي بالفعل، فهو الذي ينبغي أن يسمى باسم البرهان أكثر من غيره»، [يعني أن البرهان على الاطلاق وهو الذي يفيد السبب والوجود معاً، أحرى باسم البرهان من الذي يفيد الوجود، ومن الذي يفيد السبب وحده]. ولأن البراهين لما كانت ماهيتها أن تكون مطابقة لما في الوجود، وكان هذا أشدّ مطابقة، بما هو أخص تعريفاً، كان أحق بالاسمِ [وتبين] بهذا الأولى والأحرى أن البرهان يقال عليها بنحو من أنحاء الاشتراك.

٣٣. ثم قال: «والمطلوبات على [٣] القصد الأول بالبراهين التي تفيدنا الأسباب هي هذه». فأخذ المطلوبات هنا من حيث هي مطلوبات بالفعل، لا على أنها التي يراد طلبها كما كانت قبل. فالبراهين / هنا آلة لا صورة. س ٨٠ ب

٣٤. [وقوله «على القصد الأول»، مما ينبغي أن ينظر فيه، فإنما تكلّم في هذا الموضع في البرهان الذي يفيد السبب والوجود معاً. وإذ [٤] كانت أفادته السبب والوجود معاً ورتبته في ذلك واحدة كما قاله، جعل المطلوب على القصد الأول هنا السبب. فالذي يتبين به هذا أن يعلم أن البراهين إنما هي تابعة للتشوق، والمتشوقات

---

١. ك: لا يلتفت.
٢. ك: المعني.
٣. س: عن.
٤. في الأصل: واذا.

التي لنا بالطبع في الأسباب ثلاثة : فمنها أن نتشوّق عين الوجود فقط ، فنقول : هل الخلاء موجود ، فإن تبيّن لنا انه موجود ، نتشوق فيما بعد الى علم سبب وجوده . فهذا الشوق ثان . وهنا تشوق ثالث ، وهو يعرض في الأمور التي لا [1] يتأخر الذهن عن الاعتراف بوجودها ، لكن يستدرجه وجودها حتى يلحق وجودها عنده . وهي ما والكذب لاشتباه[2] ان ايضاح هذا مماثل القريبة ، وهو كأنه من المعترف بوجودها . والمتنازع فيه لبعده عن الوقوع على سبب وجوده وتشبث الذهن به . فالتشوق الأوكد الذي له يحصيه هذا ، إنما يتشوق الى السبب ، لأنه هو الذي يفيده كيف وجود ذلك الذي عسر عليه وجه وجوده . وهذا الذي ثبت أيضاً فذلك وجوده ، فلذلك جعله هو المطلوب على القصد الأول ، وسماه من ذلك الثلاثة ، فقال : «فالبراهين التي تفيد الأسباب» ، فإن هذا يستعمل هنا أيضاً والباقي من البراهين منقولة النسبة من معنى الآلة] .

٣٥. ثم قال : «وبيّن أن كلّ واحد من هذه الأسباب يرتب من أجزاء القياس في موضع الحدّ الأوسط» ، [فبهذا البيان يحصل عما حصل في النفس من بقية أقاويله السالفة في الأسباب وغيابها ، والطريق الذي به يبين هذا هو معرفة القياس .

٣٦. وقوله : «كان الذي يفيد من العلم بالنتيجة» الى قوله : «فقط» ، يعني بالنتيجة هنا الموجود وأخذه بذيوله على أنه هذا العلم من جهة الروية عن قياس . وقال من أسبابه فقط ، فمثّل بما يقع بحسب النظر الأشهر أن الطرف الأعظم هو المستفاد من القياس] .

٣٧. ثم قال : «فأي قياس أخذ حدّه الأوسط صنفاً ما من أصناف الأسباب كان الذي يفيده من العلم بالنتيجة هو العلم بذلك السبب من أسبابه» . فإنه لما تكلّم في الأسباب من حيث هي أجزاء البراهين ، فأعطى كم هي وما هي وعرّف الأحوال التي توجد بها ، عرّف أيضاً ما هو منها المطلوب على القصد الأول . ثم انه نبّه أن الأسباب تترتب في موضع الحدّ الأوسط ، فلما تكلّم في السبب من حيث هو حدّ أوسط عبّر عن البرهان بالقياس ، وجعله القياس الذي يكون حدّه الأوسط صنفاً من أصناف الأسباب

---

١. لعلها زائدة.
٢. هذه العبارة غير واضحة.

التي ذكرها. وقد تبين بما قيل في أصناف البراهين أنّ البرهان من حيث هو قياس، فإنما يعطي الوجود، وأما من حيث هو برهان، فإنه يفيدنا من هذا الوجود علم سبب وجوده، ولا يفيدنا منه علم شيء آخر البتة، فلذلك قال: «بذلك السبب من أسبابه فقط». فالبرهان اذن من حيث هو برهان هو الذي يفيدنا العلم بالنتيجة لا من حيث هو قياس، فإنه من حيث هو قياس لا يفيدنا في الموجود علماً أكثر من وجوده. والنتيجة هنا يعني بها الموجود، وإنما عبّر عنه بالنتيجة من أجل عبارته عن البرهان بالقياس، وعن السبب بالحدّ الأوسط.

٣٨. وقوله: «كان ذلك سبباً بعيداً أو قريباً أو غير ذلك من الأسباب»، أراد من أحوال الأسباب[١].

س ٨١ أ ٣٩. [وقوله: «وظاهرات البراهين التي تنتج نتائج كليّة ينبغي أن[٢] / تكون مقدّماتها كلية»، هذا الظهور من جهة العلم بالمقاييس والفرق بين الظهور والبيان أن الظهور يستعمل فيما هو أكثر وضوحاً والبيان فيما شأنه أن يعرف بتأمل أو قياس. وقوله «ينبغي»، النبغية هنا على طريق الوجوب والاضطرار].

ك ٢١٢ ب ٤٠. ثم قال: «ولنقل الآن في أحوال أجزاء البراهين بعضها من بعض»[٣]. / وإنما قال ذلك لأن من أحوال أجزاء البراهين أن تكون كلية وأن تكون أجناساً. ولكن ليست هذه الأحوال لها من حيث بعضها من بعض، والأحوال التي يذكرها هو من أجزاء البراهين هي أحوال بعضها من بعض. فهو يشير بقوله: «ولنقل الآن في أحوال أجزاء البراهين» الى التكلم[٤] فيها من حيث هي أمور يقصد علمها، وبقوله: «وكيف ينبغي أن تكون آلتها»، من حيث يعمل بها. [وقوله: «وأحوال أجزاء البراهين»، الأحوال هي كونها على المجرى الطبيعي وأولى وذاتية وسائر تلك. فبعدما ينظر فيها في هذه الأحوال التي هي لها معدّة لأن تكون أجزاء براهين، فهو إنما ينظر في علمها من حيث هي موجودة. وإنما ينظر فيها من حيث هي براهين، وهو النظر في أصنافها، فهو النظر في كيف ينبغي أن تكون.

---

١. جاء في ك زيادة هنا: ثم سائر ما قاله الى قوله.
٢. مكررة في الأصل.
٣. في ك. ثم إنه قال بعضها من بعض.
٤. س: التعلّم.

٤١. ثم قال: «والمقدمات الضرورية منها حملية ومنها وضعية وكذلك المسائل». لمّا قسم مقدمات البراهين الى الحملي والوضعي، وأراد أن يقسم نتائجها بحسبها، ولم تكن النتائج من حيث هي نتائج لا حملية ولا وضعية أبداً، عبّر عنها بلفظ المسائل، لأن أخذها من حيث هي مسائل ينطوي فيه الوضعي والحملي. لكن لقائل أن يقول: ما غناء ذلك؟ إذ يظهر انه لو قال: والنتائج ليست كالمقدمات، بل هي ضرورية فقط، لكان قد أعطى ما يحتاج إليه في النتائج الى ما احتاج اليه من قوله: «ان كل مقدمة وضعية فتلك[1] يمكن أن تجعل حملية». فالجواب ان المطلوبات التي عليها البراهين قد تكون حملية وضعية. ولو أراد ذكر النتيجة بالحال التي هي عليها، وهي الحمل، لكان لقائل أن يقول: إن المطلوبات قد تكون وضعاً، فلمَ لا تكون النتيجة كذلك؛ فكان يحتاج أن يقال ان الوضعية لا بدّ أن تعود عند الانتاج حملية، فلهذا قال: المسائل].

٤٢. وقوله: «وكذلك أحوال أجزاء النتائج»، أراد نتائج البراهين، فالألف واللام فيها للتخصيص.

٤٣. وقوله: «ولما كانت النتائج التي يحصل فيها اليقين الضروري ضرورية الوجود، لزم أن تكون مقدمات المقاييس التي تنتجها بالذات مقدمات ضرورية الوجود»، فبيّن أن اليقين الضروري مما يكون في الضروري الوجود، وانهما مما يتكافآن. ولمّا أن تكلّم هنا في[2] مقدمات المقاييس البرهانية خاصة وفي شروطها، ولا بدّ أن تكون ضرورية الوجود، ساق القول بلفظة لمّا التي تدل على تقرّر الشيء وثبات وجوده. ولذلك يعرض هنا الشك لمن يأخذ مقدّمات المقاييس والفصل بالجملة، بغير إضافة الى صناعة البرهان، لأنه قد يأخذ مقاييس إحدى مقدماتها ممكنة ونتائجها ضرورية. فإذا أخذ «الفصول»[3] بالاضافة الى هذا الكتاب، لم يعرض له هذا الشأن، فإن سبق فعرض له كان هذا طريق حلّه.

٤٤. ثم قال: «والمقدمات الضرورية منها حملية ومنها وضعية، وكذلك

---

١. في الأصل: فذلك.

٢. ف س و ك: من.

٣. أي كتاب الفصول الخمسة للفارابي.

المسائل». ثم انه لما قسم المقدمات الى ما هي عليه في وجودها من كونها حملية ووضعية، لم يمكن أن تؤخذ نتائج المقدّمات بحسب هذه القسمة من حيث هي نتائج، إلا ان النتائج لا تكون وضعية. ولما كانت المسائل بما هي مسائل تعمّ الحالين / من الوضعية والحملية[1]، أخذها بحسب هذه القسمة مع المقدمات بمثابة النتائج. والمسائل هي كل قضية حملية أو وضعية يسأل عنها، لا من حيث هي مجهولة عند السائل، بل من حيث تطلب براهينها.

س ٨١ ب

٤٥. ثم قال: «وكل مسألة وضعية، فقد يمكن أن تحصل حملية». [والوضعية هي الشرطية التي يمكن ردّها الى الحملية كيفما كانت، وأعسر ما يكون ذلك في مثل قولنا: اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لأن المقدّمة سالبة السالبة، فكل جزء فيها وفي هذا النوع يكون ردّها الى الحملية عسراً[2]. وقد يباين المقدم الثاني بجزءين ويشاركه بجزء آخر، ويباينه بجزء ويشاركه بجزءين، وقد يشاركه في الجزءين جميعاً]. والمسائل الوضعية هي مثل قولنا: إذا ساوى ضلعان من مثلث ضلعين من مثلث [آخر] كلّ ضلع لنظيره، وكان وسطاهما اللذان تحيط بهما الأضلاع المتناظرة متساويين، فإنّ ذينك المثلثين متساويان. ووجه ردّ هذه الوضعيات الى الحمليات أن يجعل المقدّم موضوعاً والتالي محمولاً، كقولنا: كل مثلث يكون ضلعان من أضلاعه مساويين[3] لضلعَي مثلث آخر، ويكون وسطاهما اللذان تحيط بهما الأضلاع المتساوية متساوية، فإن المثلثين متساويان. وكذلك نفعل في مثل قولنا: إن طلعت الشمس وجد النهار، فيقال طلوع الشمس يتبعه وجود النهار.

٤٦. وقوله: «وكل واحدة من هذه الوضعيات قد يمكن أن تجعل حملية، ولا فرق بينها أخذت حملية أو شرطية»، والوجه في ردّها قد قيل. وقوله: «لا فرق بينها» يريد في معانيها وفي اللازم عنها، فإن الذي يفهم من قولنا: اذا طلعت الشمس وجد النهار، هو[4] بعينه المفهوم من قولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار. وكذلك اللازم عنهما سواء[5].

---

١. س: الحملية والوضعية.
٢. في الأصل: عسر.
٣. في الأصل: متساوية.
٤. ك: وهو.
٥. هنا ينقطع الكلام في ك بعبارة: هنا انتهى كلامه في هذا المعنى، ويتصل في س.

٤٧. قال : «وما يطلب وجوده ، فهو إمّا أن يطلب وجوده على الاطلاق ، وإمّا أن يطلب وجوده بحالٍ ما » . ما يطلب وجوده بإطلاق كالخلد مثلاً أو عنقاء مغرب ، وهذا إنّما يعرفُ جزئياً أو بقياس شرطيّ لا محمول له . ومثال ذلك أن يطلب وجود بسيط المخروط بإطلاق ، فنعرّف نوع ذلك البسيط المخروط فنقول : هو البسيط الحادث عن حركة خطّ طرفه < الأوّل > على محيط دائرة ، فطرفه الثاني نابت في غير بسيط الدائرة . فنجعل وجود معنى هذا القول الشارح مقدّماً . وهو من قولنا : هذا البسيط لا يؤخذ في بسيط الدائرة ؛ ونجعل التالي بسيط المخروط ، ثم نتأمّل المقدَّم ، فنجدَه موجوداً فيه ، فنبتدئ بالمقدّم ، فينتج التالي . فحينئذ يعود القول الذي كان[1] خا < فياً > فيصير حداً . وإنما علمنا المقدّم بأن جعلناه على أجزائه ، فوجد كل واحد منها موجوداً . أو وجدنا ائتلافهما موجوداً ، فلزم من ذلك أن يكون المعنى ، الذي يدلّ عليه القول الشارح موجوداً .

ومثال الذي يطلب وجوده على الاطلاق فيبدّل مكانه قولاً يشرحه وكيفيّة العمل فيه : هل الحيوان موجود ؟ فنأخذ عوضه الحسّاس المتغذّي ونطلب له حدّاً أوسط يكون محمولاً على الحسّاس الذي هو أخصّ ، وموضوعاً للمتغذّي الذي هو أعمّ ، فلنضعه النامي ، فنقول : الحسّاس نام ، وكل نام متغذّ ، فالحسّاس متغذّ . فإذا بان وجود الحسّاس ، فالحيوان لا شكّ بيّن الوجود . (ينتقل من قوله : و« ما يطلب وجوده باطلاق» الى قوله : « قد تبيّن وجوده في البرهان ») .

٤٨. ثم قال : «وما يطلب وجوده بحال ما » هو كوجود عنقاء مغرب طائراً .

٤٩. ثم قال : «والأعراض الذاتية صنفان» الى قوله : «لكن على أن تقام مقام الفصول » . هذا كالفطس ، فإنه يقال فيه فطاس بالتعريف ، فالأنف مأخوذ في حدّه وقام مقام الفصل هنا كالمشي / الذي يؤخذ في حدّ الحيوان ، فيقال إنه حركة الحيوان على رجلين ، والمساواة التي تكون لخطوط مثلاً ، فنأخذ في حدّها كمّاً ، فنقول فيه أن يساوي كم كمّاً آخر . (س ٨٢ أ)

٥٠. ثم قال : « الفصل القريب قد يمكن أن يكون خاصّاً »[2] . قال : « قد يمكن »

١. س : كان فكان.

٢. هذه العبارة ساقطة في كتاب البرهان.

لأنّا نقول مثلاً : الصندوق وعاء من خشب مربّع تصان به الثياب . فجعلنا الآخر الذي هو «تصان فيه الثياب» قد يشترك فيه غيره كالهيئة مثلاً والحركة . فإن لم يكن جنساً له أو لجنسه ، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً . والغاية في قوله : فإنه محمول الفصل وليس هو محمول[١] جنسه . وإلّا فإن كان الفصل جنساً للموضوع ، فكان محمولاً أوّلاً ، ولا يكون إلا جنسه القريب ، بدليل قوله «أو جنساً لجنسه» . والجنس القريب هو المحمول الأوّل . ومعنى الأوّل أنه المحمول الذي يحمل على الموضوع من غير توسّط شيء آخر هو ماهيّة مشتركة بينه وبين الموضوع . ولا يمكن أن يحمل على جزء مشترك من أجزاء نسبة الموضوع ... وقوله «والضرورية» هنا يعني به الضرورية الذاتية ، الى قوله : «وهذا الذي هو جزء جنس الموضوع في حدّه» .

٥١. ثم قال : «وممّا يجري أيضاً مجرى الجنس ، فمثل[٢] قولنا : الانسان ذو لحم وعظم» . فإن ما زحزح هذا أوّلاً عن مرتبة الجنس كونه بمثابة المشتقّ واننا نحتاجه في جواب ما هو . فإننا لسنا نقول عند السؤال : ما هو هذا المرئيّ؟ إنه ذو لحم وعظم وأذنين ، إلّا أن يكون قد حدّ من حيث هو مشتق ، لكن نجده يحمل على أكثر من واحد . لكن لقائل أن يقول : فكيف كان ذلك فصلاً بعيداً ؟ فالجواب أن الفصل كيف كان فهو مأخوذ في جواب أيّ . ونحن لا نجده يعرّف إلّا في السؤال بأيّ . فإنّا لو سألنا : أيّ جسم هو؟ لم نجاوب بأنه ذو اللحم والعظم ، إلا بالاستكراه . وهذه الفصول ليست ممّا يشار إليها . فإنا لسنا نقول : هذا أنظف وهذا أحسن ، ونقول : هذا لحم ونقول : هذا جسم . فإذن هو ممّا يقال على أكثر من واحد ، ولم يكن بجملة ، كما قيل ، وكان من البيّن أنه ليس من الأعراض ولا من الأنواع . فلم يبقَ إلا أن يكون يجري مجرى الجنس الأنقص من شرائط الجنس . ومعنى قوله «وما يجري مجرى الفصل ، مثل قولنا في القلب إنه ينبوع الحرارة الغريزيّة» ، فلفظ الينبوع يدلّ على منشأ الحرارة الغريزية . فالذي يشبه أن يكون هو الفصل هي القوّة التي في القلب والتي هي السبب له في أن كان منبعاً للحرارة الغريزيّة . فأُخذ المسبّب ، وأُجري مجرى سببه .

٥٢. وقوله : «فالأعراض الذاتيّة ، صنفان ، أحدهما المحمولات التي تؤخذ

---

١. في الأصل : محلّ.

٢. كما في كتاب البرهان ، ص ٢٨ .

موضوعاتها أجزاء حدودها ، لا على أنها أجناس لها ، لكن على أن تقام مقام الفصول ، مثال الضحّاك في الانسان » . ولم يرد « بمقام الفصول » أنها تجري مجراها ، بل انها فصول في الحقيقة .

٥٣. ثم قال : « وأما جنس الفصل المقوّم ، فإنه ، إن لم يكن جنساً له ولجنسه معاً . فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّل » . وقد استكره اللفظ بعضهم فتأوّله . لكن أخرجه الاستكراه عن الجايز في العربيّة ، والذي يشبه أن يكون يقرأ عليه هكذا . وأمّا جنس الفصل المقوّم ، فإنه إن لم يكن فصلاً لجنسه أو جنساً لجنسه ، فقد يمكن أن يكون عندئذ أوّلاً .

٥٤. ثم قال : « والمحمول الأوّل منه ما هو[1] خاصّ » ، الى قوله : « والتوازي محمول عليهما حملاً أوّل » . قد يتشكّك في هذا ، وذلك بما يظهر من أن الموضوع في المثالين واحد ، وليس الأمر كذلك . وذلك أنّا إذا أخذنا الخطّين اللذين يقع عليهما خطّ مستقيم ، فتصير الزاويتان اللتان[2] في جهة واحدة مساويتين لقائمتين موضوعاً من حيث له مساواة الزاويتين ، فليس إذن هو الموضوع الآخر الذي هو موضوع لما يصير الخطّ الواقع عليه / الزاوية الخارجة مساوية للداخلة ، بل هو غيره . فقال إن التوازي الذي لجزئي المنطبق ليس هو الوضع ، بل الوضع هو سبب التوازي . ولو كان التوازي يتقوّم بالوضع لكان في حدّه . ونحن نجدهم يحدّون التوازي بعدم الالتقاء ، لا بالوضع . فلذلك أخذ أبو نصر الخطّين اللذين يقع عليهما خطّ موضوعاً ، من جهة المعارضة ، الى قوله : « فيصيّر الزاوية الخارجة مساوية للداخلة التي تقابلها » ، ثم أخذ التوازي محمولاً لهما . يتلوه قوله : « واذا كان المحمول الأوّل هو هذا » الى قوله : « وهذا أكثر ما يتقوّم » .

س ٨٢ ب

٥٥. ثم قال : « والفصل القريب قد يمكن أن يكون خاصّاً » . « قد يمكن » لأنّا نقول مثلاً : الصندوق وعاء من خشب مربّع تصان به الثياب . والفصل الآخر هو « تصان به الثياب » ، قد يشترك في نحو كذا بعينه مثلاً .

٥٦. ثم قال : « وأما جنس الفصل المقوّم فإنه إن لم يكن جنساً له ولجنسه معاً ، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً » . وقد استكره اللفظ بعضهم فقال : الخاصّ ،

---

١. زيادة في كتاب البرهان ، ص ٢٩ .
٢. في الأصل : الزاويتين اللتين .

وأخرجه الاستكراه عن الخاصّ في العربيّة. والذي يشبه أن يكون يفهم عليه هذا الكلام حمل الفصل المقوّم، فإنه، إن أردف فصلاً لجنسه أو جنساً لجنسه، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً. والعائد في قوله «فإنه إن لم يكن» على الفصل، وليس هو على جنسه، فإنه لو كان جنس الفصل محمولاً للموضوع، لكان محمولاً أوّلاً، لأنه لا يعني به إلّا جنسه القريب، بدليل قبوله الأسطقسيّ. وليس القريب هو المحمول الأوّل. ومعنى الأوّل أنه المحمول الذي ليس على الموضوع، فإنه يشترك معه بشيء آخر هو مادّة مشتركة بينه وبين الموضوع. ولا يمكن أن يحمل على أنه يشترك من أجزاء نسبة الموضوع حملاً كليّاً.

٥٧. وقوله: «فإنّه إن لم يكن جنساً»، يعني جزءاً مشتركاً من أجزاء حدّه، عامّاً له ولغيره، ولم يرد به ما بالجنس الذي رسمه في كتاب «المفردات[١]» مستعملاً على الكيف، ودلّ به على جزء وآخر مشترك. ومثال ذلك قولنا في السمّور إنه حيوان ذو أربع نهري، فنهريّ جزء ماهيّة مشترك، وجنسه مائيّ، وليس بمحمول على السمّور، لأنه يوجد للنهريّ وحده. إذ لمّا وضع حدّ البطرساليون أنه كرفس جبليّ، فجنس الفصل هنا مقوّم له، فليس بمحمول أوّل على البطرساليون، وجبليّ الذي هو الفصل هو محمول عليه حملاً أوّل غير خاصّ، لأنّه يعمّ الكرفس وغيره. ومثل ما يحمل عليه جنس الفصل حملاً أوّلاً قوله في المغنطيس إنه يجذب الحديد. وجنس هذا الفصل هو «يجذب مطلقاً». وليس يجذب الحديد الذي هو فصل لجنس المغنطيس. فهذا ماهيّته مشتركة له ولغيره. مثال ذلك قولنا في القميص: إنه ثوب من كتّان، ثم نأخذ جنس الفصل فنقول: من لحا نبات. فهذا لا يمكن فيه ذلك، لأن الفصل جنس الموضوع. وفصل الفصل هو في مثل قولنا في الخباء إنه مسكن من شغل اليد من غزل، وأمّا الذي يكون محمولاً أوّلاً، فكقولنا: الدرع ثوب من حديد، ليس لجنس الثوب ولا لجنسه. والجنس الذي في قولنا هذا كأنه عائد على جنس الفصل، فالفصل والنوع قسمان.

وأيضاً فيكون الجنس نفياً[٢]، لمحمول أوّل، وقد كان قبل ذلك نقيض ذلك.

---

١. لعله يعني به كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق. كتاب المقولات. راجع هذا الكتاب، ص ٥٠ وما يلي. وقد يعني به

٢. في الأصل: نفي.

والدليل على أنه أراد الجنس القريب قوله : « أو جنس جنسه » وغير ذلك عندنا . فنظرنا في الفائدة التي تعطيناها ، فعلمنا بالمحمول الأوّل وما غناؤه ، فتبيّن لنا بسببه أن قوله إن كان جنساً أن الجنس هنا استعمله على العموم ، وهو ما يخيّل الشيء تخييلاً عامّاً ويدلّ على حدّ به قوام ذلك الشيء ، وقد قال بعد ذلك بقليل في فصل المفرد.

س ٨٢ أ فهو في هذا الكتاب عامل على ما يعمّ الآراء أجمع / في الفصل القريب < من أنه > لا يكون عاماً . وهنا يرى ما يراه الاسكندر من إمكان العموم فيه . والدليل على ذلك قوله : « فأما الفصل القريب ، فقد يمكن أن يكون خاصّاً » . والضمير إذن في قوله « كان » راجع على الفصل ، لا على جنس الفصل ، حتى يكون القول هكذا . وأما جنس الفصل إن كان الفصل غير خاصّ بالموضوع أو عامّاً لجنسه ، فإن ذلك يمكن على رأي الاسكندر . ويعني بقوله « شيء » ما يعني بقوله « إنّ » ، إذا استعمل فيما لم يحقّق أمره وفي وجود جنسه لذلك الموضوع ولموضوع آخر.

٥٨. ثم قال : « وأمّا ما هو دائماً خاصّ بالموضوع من الذاتيّة فالحدّ ، فإنّ الحدّ خاصّ بموضوعه . وكذلك يشبه أن تكون الفصول الأخيرة » . وإنما لم يطلق القول في الفصل لأن الاسكندر يرى أن الفصول الأخيرة قد تعمّ أكثر من نوع ، فإن الحيوان يقسم بالمائي وغير المائي ، وكذلك النبات .

٥٩. ثم قال : « وما كان من الأعراض الذاتية يوجد للموضوع نفسه جزء حدّه ، فإنّه خاصّ بذلك الموضوع ، مثل الضحّاك » . وليس يلزم أن يكون كلياً ، فقال : « يؤخذ موضوعه جزء حدّ » ، لأنه عكس الموجبة ، ثم قال : « وأما ما يؤخذ في حدّه جنس موضوعه أو جنس جنسه ، فليس يلزم فيه دائماً ولا في جميعه أن يكون خاصّاً بالموضوع ، مثل أنّ كلّ عدد زوج ضرب في عدد زوج ، فإنه زوج . فإنّ الزوج محمول ذاتيّ على المضروب في الزوج الذي يؤخذ في حدّه العدد ، وهو جنس موضوعه أو جنس جنسه ، وليس هو[٢] خاصّاً به . وأما مساواة الزوايا لقائمتين ، فإنه قد يؤخذ في تحديده جنس المثلث أو أجناس جنسه » .

وقوله « أو جنس جنسه » عطف على قوله « العدد » لا على جنس الموضوع . ومن

---

١. زيادة في كتاب البرهان ، ص ٣٠.

مثاله فيه أن مساواة الزوايا لقائمتين قد جعلت خاصّة بالمثلّث، ونحن نجدها في جنسه أو جنس جنسه. فإذا أخرجنا من خط مستقيم من نقطة فيه خطّين، فإنّا نجد الزوايا الثلاث الحادثة عن تلاقي هذه الخطوط مساوية لقائمتين، كما نجدها في المثلّث. وهو قد جعلها خاصّة[1] بالمثلّث. فلعلّه أراد بها خاصّة بالمثلّث من حيث المثلّث شكل، فإنّا كذلك نحدّه. والتلاقي والانفراج سبب وجود مساواة الزوايا لقائمتين، وفي أنه إذن يؤخذ في حدّها.

وممّا ينبغي أن ينظر فيه قوله: «وأجناس جنسه»، فإنه بلفظ الجمع، ويشبه أن يكون قال ذلك لأن مساواة الزوايا لقائمتين يؤخذ في حدّه جنس جنس المثلّث، وهو[2] التقاطع، ولذلك جمع.

٦٠. يتلوه قال: «واللوازم الذاتيّة سبيلها» الى قوله: «وكل من له هذه القوّة فناطق، فكلّ انسان ناطق»[3]. قال: «واعلم أن محمول النتيجة هو المطلوب بالجملة». والتشوّق إنما هو الى المحمول على الشيء، وإنما يراد الموضوع ليكون المحمول يعطيه خلقة وصورة. ومتى لم يكن عندنا على الموضوع محمول أصلاً، لم يكن عندنا شيء من معرفته، وصار عندنا كلّ محمول كما له سلب، أو ايجاب. والموضوع يجري في الأمور المطلوبة مجرى المادّة والمحمول مجرى الصورة. وكأنّ العقل في هذا محاكٍ للطبيعة أو هي محاكية له. فلهذه العلّة صار النظر في «كتاب البرهان» من جملة المحمول، نظراً في المحمولات الذاتية، لا الموضوعات. ونظر في تناسب الأصناف الى تناسب المحمولات، فأثبت منها ما نسبة المحمولين فيه الى الطرف الأصغر واحدة، لأنّ بهذه النسبة وحدها قد يكون برهان. وهذا إذا كان أ و ب حدّين[4] لج، فأيّ هاتين الماهيتين أخذت وبرهن فيها وجود الآخر له، كان التأليف برهاناً. وذلك أن الحدّين مرتبتهما عنده مرتبة واحدة، وإن كان أحدهما أقدم من الآخر على الاطلاق، فليس ذلك غير الموضوع. فلمّا كان في هذا الصنف ما هو برهان أخص وذكرت / سائرها، لأنها[5] مجانسة للبرهان. ومتى كانت نسبة المحمولين على الطرف الأصغر مختلفة لم تكن له هذه النسبة.

س ٨٢ ب

---

١. في الأصل: خاصّاً.
٢. في الأصل: وهي.
٣. في البرهان، ص ٣٠: «اذا كان هذا انساناً فهو حيوان، وإن كان إنساناً فهو حيّ ناطق».
٤. في الأصل: حدّان.
٥. في الأصل: لأنه.

إذ ليس يكون عنها برهان أصلاً ، فنظر نسبة أ الى ب ، فإذا كانت نسبة ب الى ج ، كان الصنف الأوّل . واذا كانت مختلفة ، كان منها سائر النسبة التي بعد الصنف الثاني ، ومتى كان بين أ وب نسبة ذاتية من ب وج (نسبة ذاتية)[1] ، ولم يكن بين أ وج نسبة ذاتية ، لم يكن التأليف برهاناً . فإن البرهان يُحتاج فيه الى أن تكون المقدّمات ذاتيّة ، وكذلك النتيجة ، فكان الصنف الثاني في النتيجة عندها النسبة للأصناف.

٦١. يتلوه قوله : «فلنرتّب الآن أصناف التأليفات» الى قوله : «فكل انسان جسم حسّاس مدرك بتأمّل ورويّة» . فقال : «فإن الجسم الحسّاس حدّ الحيوان الذي هو جزء حدّه ، والمدرك بتأمّل وقياس جزء حدّه الآخر ، وهو الناطق ، وهو أيضاً برهان على الاطلاق» .

٦٢. ثم قال : «والضرب الثاني والثالث من التأليف نتيجتهما بيّنة» . مثال ذلك : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، وهو ينتج جنس جنس الشيء للشيء . ومثال الثالث : كل انسان ناطق مدرك ، وهو ينتج مثل جنس الشيء للشيء . وذكر عن هذين أنهما برهانان على الاطلاق . ويظهر من قلّة أقاويله في هذا الكتاب أنه كُتِبَ في مسودّة فيه هنات ولم يبيّضه ، فإنّ فيه لفظاً في العبارة ، ليس من عادته ، وخللاً ليس يمكن أن يجوز عليه إلّا بحكم التسويد . وتصوّر كون الحدّ وأيضاً الناطق عسير ، لأنه من الأمور التي تتبيّن بمعرفة النفس وقواها ، ومدرك إنما هو جنس الناطق لا فصله ، فإن الادراك يعمّ الإدراك بالنطق وبالتخيّل وبالحواس الأول وسائر الحواسّ .

وأما الرابع ، فهو عكس الأوّل ، غير أنه ينتج وجوداً لجملة حدّ ، وب آخر حدوده . ومثال ذلك : كل جسم حسّاس ذو رجلين ، فهو حيوان مشّاء ذو رجلين . وكلّ حيوان مشّاء ذو رجلين فهو انسان ، فإنّ حدّه هو حيوان مشّاء ذو رجلين . والجسم الحسّاس هو جزء حدّه ، وهو الحيوان ، والمتحرّك برجلين هو حدّ المشّاء ذي الرجلين . ولقائل أن يقول : كيف يكون المتحرّك برجلين حدّاً للمشّاء ذي الرجلين ، ويظهر أن الفصل في الجوهر بعينه في المحدود ؟ فالجواب أن «الرجلين» في المحدود ليست مأخوذة فيه للمشّاء ، من حيث هو مشّاء ، بل أخذت علامة لموضوع المشي ، وبرجلين

---

١. يبدو أنها زائدة.

أعطت أن المشي بهما. وهذا المعنى الذي ذكر بيِّن أنه ليس برهاناً، فإنّ الحمل فيه أوّلاً ليس على المجرى الطبيعي، لأنّ الانسان هو بالطبع موضوع لما حمل فيه. وكذلك الحيوان مع الحسّاس، فهو إذن يعطي الوجود.

٦٣. ثم قال: «وأما الضرب الخامس، فهو مثل قولنا: كل مدرك بأكثر من عضو واحد فهو حسّاس، وكل حسّاس حيوان[١]». فإذا كان كلّ مدرك بأكثر من عضو واحد حيوان، «فمدرك بأكثر من عضو واحد»، هذا القول كلّه بأسره فصل، فإنّ المدرك إذا أخذ جنساً، كما أخذه هو فيما بعد، وأخذ «بأكثر من عضو واحد»، على أنه فصل، وجب أن يحمل على جنسه. ونجده لا يمكن ذلك فيه، فكيف ذلك؟ وهذا مثل الذي قبله في أنه يعطي الوجود فقط. وكان من حقّ العبارة الأولى أن يجتمعا، ثم يقول انهما نظيران في إعطاء الوجود، على عادته في العبارة عن مثل هذا. فهذا ممّا قيل فيه إنه كان أسود.

٦٤. ثم قال في هذا الفصل: «وإنما يمكن أن يؤلّف هذا التأليف فيما فصوله مساوية للمحدودات»، لأنها إن كانت أعمّ كانت جزئيّة، والجزئيّة لا تنتج، فضلاً عن أن تكون براهين بوجه.

٦٥. ثم قال: «وأما السادس فمثاله: كل انسان فهو متعجّب، وكلّ متعجّب فهو ضحّاك، وينتج أن أ يحمل على جزء حدّه، وانما يكون ذلك / في الأعراض الذاتية الخاصّة». وهذا برهان على الاطلاق، لأن الحدّ الأوسط، وهو المتعجّب، هو الضحّاك في الانسان، فهو أقدم عنده بحسب الوجود. ويعرض في هذا بحسب الماهيّة خلاف ما يعرض في الوجود. وذلك أن الضحّاك إذا حدّ[٢]...

س ٨٣ أ

يتلوه: «والضرب السابع أ في حدّه جنس ب»، الى قوله: «والقصد من هذا أن نتصوّر الشيء بأشياء جزئيّة ذاتيّة مساوية له»[٣].

٦٦. ثم قال: «وفي هذا تفاضل بحسب تذكرها وبحسب تمكّنها. وما يتصوّر من

---

١. في البرهان: فهو حيوان.
٢. ينقطع الكلام هنا.
٣. لم نقع في كتاب البرهان على ما يقابل هذه الفقرة.

هذه كلّها بالمساواة أكمل ممّا تصوّر بأعمّ أو بأخصّ»[١] . وتلخيص ذلك في التصوّر المجمل الذي يعطيه الاسم أو ما يقوم مقامه. والتصوّر المفصّل الذي يعطيه الحدّ أن التصوّر المجمل الذي يعطيه الاسم هو أن يتصوّر الشيء الواحد من جهة ما هو واحد بالوحدة التي تخصّه ، ويلحظ الذهن فيه كثرة ، وإن كانت فيه كثرة لا في حين ما يحضر الشيء في الذهن ، ولا في حين ما يحفظ . فإنّا إنما نأخذه في الحفظ كما هو في التصوّر . وكثير من الطرق تفيد أن في الواحد كثرة ، ولا يمكن أن ينطق بواحد واحد من تلك الكثرة . والتصوّر المفضي إليها يعطيه الحدّ ، فإن الذهن يرى تلك الكثرة من جهة ما هي كثرة يتقوّم بها الشيء للناظر على ترتيب ويرى كل واحد منها على انفراده ويرى ذلك الواحد فيها يُركّب منه الذهن ، وإن كانت تلك الأشياء أموراً يتقوّم بها في الذهن وتوجد له خارج الذهن ، فكانت تلك الأمور أعراضاً في الشيء تميّزه في الذهن وتقوّمه وتعرّفه من غير أن يقوم وجوده خارج الذهن.

ولنأخذ التصوّر المجمل والمفصّل ، < وهو > أن نتصوّر ما يدلّ عليه لفظ فلفل ، فإنه وإن كان يحدّ بأنه[٢] حبّ شكله مدوّر ولونه أسود ، وله سطح متّشح ، فإنّ الذهن حين يتصوّره مجملاً ليس يلحظ فيه كثرة مفصّلة ، ولا يرى أن هذه الكثرة فيه كثرة ، لا في حين تصوّره ولا في حين حفظه . والتصوّر المفصّل في الذهن أنّ الذهن يأخذ هذه الأشياء الكثيرة من جهة ما هي كثيرة ليقوّم بها الفلفل على ترتيب ، وكذلك يأخذها في الحفظ . وأكثر الناس < قدرة > على التصوّر المجمل من أقاموا ألفاظ الحدّ مقام الاسم ، فينبغي أن تتصوّر المعنى مجملاً . وذلك أن يأخذ الذهن تلك المعاني الكثيرة على أن المعاني المجتمعة منها معنى واحد ، فكانت تلك الألفاظ لفظاً واحداً كعبد شمس . وأما اسمه فنأخذ الكثرة على أنه واحد من جهة ما هو واحد ، إذ لكلّ شيء وجوه تخصّه . وكذلك يجب أن تؤخذ المعاني ، في حين حمل الحدّ على المحدود وحمل المحدود على الحدّ.

واعلم أن الأشياء التي تكون تصوّراتها الأول مطابقة لوجودها ، فإن تلك يحتاج في علمها الى مبادئ. التعاليم كذلك ، فإنّ التصوّر[٣] الأول الذي لنا في الطول هو

---

١. لم ترد هذه الفقرة في كتاب البرهان المنشور أعلاه.

٢. في الأصل : بأنه أنه.

٣. في الأصل : التصوّرات.

وجوده. وأمّا ما يكون التصوّر الأوّل ليس مطابقاً لوجود الأمر، فإنّ هذه إذا تقصّي أمرها وطلب فيها معرفة مستقصاة، احتجنا الى مبادئ، فتصيّرها حقيقة ما، مثل الألوان. فإنّ التصوّر الأوّل الذي لنا فيها لسنا نلحظ فيها طولها الذي هو من ماهيّتها. فهذا هو السبب في أن كانت التعاليم من مقولة الكمّ ولم تكن في غيرها. لأنّا لو أردنا مثلاً أن تكون في الكيف، والكيف الذي هو مثلاً اللون، ليس التصوّر الأوّل الحاصل لنا فيه هو كذلك في وجوده، لكانت التعاليم في أشياء تخالف تصوّراتها الأول عندنا أوّلاً وجودها.

٦٧. وقوله: «وأقدم أجزاء الحدّ مرتبة من القول أشدّ تأخراً. / والمتأخّر من أجزائه ينبغي أن يكون الأقدم فالأقدم في الترتيب». مثال ذلك في حدّ الانسان، فلما كان الحدّ فيه مركّباً من جزئين، كلّ انسان حيوان ناطق، فإنّ الناطق متأخّر في الترتيب عن الحيوان، وهو الأشدّ تقدّماً في وجود الانسان من الحيوان. فإنّ الناطق صورة الانسان، والحيوان مجراه مجرى المادّة، والصورة أشدّ تقدّماً في الوجود من المادّة. فإنّه بالصورة هو الشيء ما هو. أما الحدّ الذي أجزاؤه كثيرة، فمثل قوله في حدّ الإنسان: إنه جسم ذو لحم وعظم منتصب القامة متغذٍّ حسّاس ناطق. فالمتقدم في الترتيب وهو الجسم، يكون متأخراً بما هو سبب في وجود الإنسان. والمتأخّر في الترتيب، وهو الناطق، هو أشدّ تقدّماً ممّا قبله، وفي الجسم بالعكس. وكلّ واحد من المتأخّرات في الترتيب يمكن (أن يكون)[1] أن يبيّن بمتقدم ويلحق بالمتقدّمة التي هي أشدّ تقدّماً، بما هي سبب. وأمّا وجوده للمحدود فيما وجوده بإطلاق في قولنا حيوان ناطق، فهو أشدّ تقدّماً بالعرض، اذ يمكن أن يعرض له كلّ واحد ممّا قبله في الذهن للإنسان الذي هو المحدود. وأمّا على أجزائه، فمثال ذلك: كل انسان ناطق، وكل ناطق متغذٍّ، فكلّ إنسان متغذٍّ[2] ... داخلة في الضروب المذكورة. وموضوع البراهين كلّ ما يتبيّن الحيوان للإنسان، مثل قولنا: كلّ انسان ناطق، وكل ناطق حيوان، فكل انسان حيوان. فإنّ هذا الضرب يظنّ به أنه ليس من الضروب المذكورة، إذ الحيوان جنس للطرف الأعظم والناطق فصل للأصغر. وليس في الضروب سوى التآليف، فإنه ليس في كلّ أ جنس لج وف فصل لج، لأنّ جنس الشيء لفصله بمنزلة الجنس ويجري

ص ٨٣ ب

---

١. لعلّها زائدة. ٢. الكلام هنا مطموس.

مجراه، لأن جنس الشيء لفصله كالمادّة والمادّة تجري مجرى الجنس، فينتج بما يقوم مقام جنسه؛ وصادف هنا أن كان جنساً للشيء بعينه.

٦٨. وقوله: «وأجزاء الحدّ التامّة منها ما يدل عليه لفظ مركّب ومنها ما يدلّ عليه لفظ مفرد، ومنها ما يدلّ عليه قول». استعمل القول هنا بخصوص على كل قول يكون حدّاً < سواء > كان مساوياً أو كان أعمّ (قول. وإنّما أراد باللفظ المركّب مثل الحدّ والرسم ومثل قولنا في النقطة إنها طرف الخطّ)، وأوقع اللفظ المركّب على كل قول لا يمكن أن يكون حدّ الشيء، لا أعمّ ولا مساوياً. مثال ذلك في حدّ الانسان أنه جسم ذو لحم وعظم منتصب القامة متغذٍّ حسّاس ناطق. فكلّ قول من هذا الحدّ يمكن أن يكون حدّاً بناه قولاً بإطلاق، مثل قولنا: الانسان جسم ذو لحم وعظم. وجسم ذو لحم وعظم حدّ يعمّ الانسان وغيره. وكذلك قولنا: جسم ذو لحم وعظم منتصب القامة هو حدّ للإنسان. وكذلك إن أخذنا أجزاء من هذا القول وألّفنا منها حدّاً، فإنه يسمّى قولاً، مثل قولنا: جسم متغذّ حسّاس. ومتى أخذنا من هذا الحدّ أو غيره قولاً لا يكون حدّاً لشيء ما يقال فيه إنه لفظ مركّب، مثل قولنا: ذو لحم وعظم، فإنه لفظ مركّب وليس بحدّ. فليس يقال فيه في هذا الموضع إنه قول. وكذلك قولنا: ذو عظم منتصب القامة، وكذلك في حدّ الدائرة: كلّ الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية. وقوله في اللفظ المركّب: «أما ما يدلّ عليه / لفظ مركّب»، الى قوله: «ويجعل الحدّ الأوسط فيه الجزء الآخر». فبيِّن من قوله هذا أنه أراد بالنسبة الى اللفظ المركّب هنا أنّ جزءاً منه يدلّ على جزء من المعنى، ولم يرد به ما لا يدلّ جزءاه على جزء من المعنى، مثل قوس غيلان. ومثال هذا القول في أن يبيّن أحد أجزاء القول المركّب على ما ذكر أن ليس جسم الانسان بذي عظم. فنقول: كل انسان ذو عظم، وكلّ ذي عظم فذو لحم، فكلّ انسان فذو لحم. وليس على أنّ القول هنا إنما أراد به الحدّ بقوله: «وأجزاء الحدّ التامّة التي يُدلّ على كل واحدة منها بقول». فإنه وضع القول هنا وفيما بعده من الكلام على الحدّ. وأجزاء الحدّ التامّة تحمل على المحدود، متى كان الحدّ مطابقاً لما عليه الشيء في وجوده. وأمّا الحدود التي هي بحيث لا[1] ... فقط، فليس الأمر فيها كذلك. وذلك أنّا إذا حدّدنا الضحك بأنه تعجّب الانسان، فإن هذا يحمل،

س ٨٤ أ

---

١. مطموس.

فالوضع الذي عرض في القول ليس هو في الموجود كذلك. فإنّ الضحك ليس هو الموضوع الانسان، بل الانسان. واستعمل القول ها هنا... ...[١] وعظم منتصب القامة. ليس يعني بالحيّ الناطق على أحد وجهين: إمّا أن يبرهن وجوده على الاطلاق، فإن تبرهن فببرهان شرطي. فيقال: إن كان الحيوان الناطق موجوداً، فذو لحم وعظم موجود، ثم ننفي المقدّم وننتج التالي. وإما أن يُبرهن وجوده للمحدود، فيقال: كل إنسان حيوان ناطق، وكل حيوان ناطق فذو لحم منتصب القامة. وكلا البرهانين يعطي الوجود والسبب. وأحدهما، وهو قولنا: حيوان ناطق، مبدأ برهان، لأنه أشدّ تقدّماً في وجود الانسان. والحدّ الآخر، وهو قولنا: منتصب القامة، نتيجة برهان. ومن أجل هذا سُمّي أحدهما في الحدّ مبدأ برهان والآخر نتيجة برهان. وكذلك إذا كان الحدّ مؤلّفاً من قولين، أحدهما مساوٍ والآخر أعمّ. مثل قولنا في الانسان: حيوان ناطق ذو لحم وعظم، فإن قولنا حيوانٌ ناطق مبدأ برهان، وذو لحم وعظم نتيجة برهان على جهة الحملي والشرطي. وبيّن من هذا أنه إذا بُرهن الشيء بالبرهان على الاطلاق أمكن أن يرد ذلك الشيء حدّاً، وأما جزءاً للمحدود. وذلك أنه متى كان الشيء المحدود قد تُصوّر بما يدلّ عليه اسمه تصوّراً مجملاً وصدق فيه، وإن شئنا أن نتصوّره تصوّراً أكمل مما يعطيه حدّه ألّفنا البرهان على الشيء المحدود وجعلناه الطرف الأصغر وأنتجنا فيه، فيجتمع منه جزآن وحدّ الجزء بالجملة. ومتى كان الاسم المحدود لا يدلّ على معنى لم نتصوّره أو تصوّرناه مجملاً ولم نصدق بوجوده، فإنّا نشرح ذلك الاسم / بلفظ مفرد. فإذا وجد الاسم، ثم تبرهن وجود ما يعطيه اللفظ المركّب بإطلاق، إما ببرهان شرطي وإما ببرهان حملي. فإن برهن الاسم وجود الأجزاء بعضها لبعض كان حدّاً، فإذا برهن وجود ذلك القول الذي كان شارحاً للاسم، صار ذلك ممّا يدلّ عليه ذلك الاسم. إذ ما دلّ عليه ذلك الاسم أوّلاً لم يكن عندئذ معرّفاً بوجوده، إذ لم يكن متصوّراً. وعلى ذلك ساق المثال في الرعد، لأنه أخذ ما يدلّ عليه لفظ الرعد أمراً يطلب وجوده، فإنه قال: «أن نبرهن وجود الرعد مثلاً فشرحنا لفظ الرعد (مثلاً)[٢] أنه صوت في غيم». وقولنا: صوت في غيم تركيب اشتراط، فتركيبه تركيب إخبار. ولمّا كان الغيم هو الموجود، والموجود فيه الصوت أُخذ موضوعاً للصوت، فقيل في تركيب

س ٨٤ ب

---

١. حوالي ستة أسطر مطموسة.

٢. زائدة. وقد جاء في كتاب البرهان، ص ٤٧: مثال ذلك أنا إذا أردنا أن نبرهن...

الأخبار : الغيم فيه صوت ، وأُخذ الحدّ الأوسط سبباً من أسباب وجود الصوت في الغيم ، فأخذ ذلك هو السبب الفاعل للصوت في الغيم ، وهو تموّج الريح فيه ، فيأتلف القياس خسب ما ذكر. والسبب مبدأ هذا البرهان ، فيكون تموّج الريح في الغمام هو هذا البرهان ، والصوت في الغيم هو نتيجة البرهان. فإذا ألّف منهما الحدّ ، كان هذا الحدّ مبدأ برهان ونتيجة برهان.

٦٩. وقوله : «فإنه يقال : إن[1] الأمور الخارجة ثلاثة أصناف : إما غايات للشيء وإما فاعلات له أو شيء فيه المحدود». وأشدّها تقدّماً الغاية ، ولذلك جعلها في الأمثلة المذكورة بعد مبدأ برهان ، فقال / الفاعل وما فيه الشيء نتيجة برهان ، (س ٨٥ أ) والفاعل أشدّ تقدّماً من مادّة الشيء ، ويتبيَّن هذا من المثال في الرعد. ثم أعطى به اليقين لما فيه يوجد الشيء وفي غايته. فيأتلف الذاتي البرهاني لاسم الشيء الآلي ، فهو عند الأخذ آلة ، والأفعال التي تتبع الإدراك آلة. وكل ما يصدر عنه الادراك والأفعال التي تتبع الادراك فإنها استكمال في الجسم الطبيعي. فقد أعطانا في هذا البرهان الوجود وسبب الوجود. واذا رأينا ترتيب الحدّ مساوياً[2] لما تدلّ عليه النفس ،فأخذنا المثال في النفس على أن النفس مجهولة الوجود ، وأنتجنا حدّها المساوي للنفس ، ألّفنا البرهان. فإن النفس عندنا موجودة ، وأردنا تصوّرها بالحدّ ، فقلنا : كل نفس يصدر عنها الادراك ، وكل ما يصدر عنه الادراك وما يتبع الادراك ، فهو استكمال لجسم طبيعي آلي ، فاجتماع الحكم في النفس ، على أن بعض الأجزاء يحكم ، وبعضها محكوم عليه. واذا أخذنا هذه الأشياء بأعيانها موجودة ربطناه في النفس بتركيبه في البراهين كأشياء هي واحدة بأعيانها تختلف بالتركيب ، وكذلك في جميع ما يؤخذ هذا الأخذ من البرهان والحدّ. والمثال الذي أعطاه في الفاعل والغاية يأتلف < بقوله > : الحائط لحمل السقف وما يحمل السقف فهو جسم يصنعه البنّاء ، فالحائط جسم يصنعه البنّاء.

٧٠. وقال : «أما الجنس منه فيدلّ على ما يجري مجرى نتيجة برهان أو يدلّ على جملة المجتمع. (إلّا أن دلالته على ما يجري منه مجرى نتيجة برهان أحرى وأكثر وأقوى. والفصل منه فيدلّ إمّا على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أو يدلّ على جملة

---

١. في البرهان ، ص ٤٨ : وأما الحدود التي تؤخذ الأمور... أجزاؤها أموراً خارجة عن الحدود ، فإنّ تلك

٢. في الأصل : مساوي.

المجتمع)[١] ، لكن دلالته على ما يجري مجرى مبدأ برهان أكثر» . أراد بالجنس هنا الجنس الذي يعرّف الشيء بما يقوّمه وهو فيه ، وهو أحقّ باسم الجنس . والذي يخصّ الجنس دون الفصل أن يكون نتيجة برهان فقط ، وإن كان قد يكون مبدأ برهان ونتيجة برهان معاً ، ولا يمكن أن يكون مبدأ برهان فقط . والأحرى به والأقوى فيه أن يكون نتيجة برهان ، اذ قد يكون مبدأ برهان فقط . وإن كان قد يكون مبدأ برهان < ونتيجة برهان > معاً ، ولا يكون نتيجة بما هو فصل . فلذلك الأحرى به أن يكون مبدأ برهان . والمواضع التي يكون فيها الجنس نتيجة برهان ، فهي متى أخذ الجنس حدّاً مجملاً وأنتجناه ما يكن[١] والفصل نوعه ، إما على الاطلاق وإما بالمحدود . وأما على الاطلاق ، إن كان الحسّاس موجوداً فالحيوان < موجود > . وقد أخذنا الحسّاس مبدأ برهان ، لأنه المستثنى . وكذلك ، إن أخذناه فصل أنواع مثل قولنا : إن كان الناطق موجوداً ، فالحيوان موجود . وأما إنتاجه ، فمثل قولنا : كل إنسان حسّاس وكلّ حسّاس أو ناطق < انسان > / ، فقولنا : حسّاس أو ناطق مبدأ برهان ، وكذلك الحسّاس نتيجة برهان . (س ٨٥ ب)

وأمّا المواضع التي يكون الحسّاس فيها مبدأ برهان ونتيجة برهان معاً ، فإذا أخذناه جزءاً وأنتجنا من المتوسّط ، فإنّ حدّ الجنس المتوسّط ممتنع من مبدأ برهان ، وهو شيء ، ونتيجة برهان ، وهو جنسه . مثال ذلك : هذا الحيوان ، وهو جسم ، متغذٍّ حسّاس . فإن حسّاساً مبدأ برهان ، وجسم متغذٍّ[٢] نتيجة برهان ، إما على الاطلاق وإما بأنه للجنس مجملاً ، أو لنوع الجنس . مثال ذلك : كل انسان حسّاس ، وكلّ حسّاس جسم متغذٍّ يفعل ، فكل حسّاس مبدأ برهان . فقولنا «جسم متغذٍّ» ، وكذلك كل انسان حسّاس ،وكلّ حسّاس جسم متغذٍّ . وأمّا الجنس العالي ،فلا يمكن أن يكون نتيجة برهان فقط ، لأن الجنس العالي ليس له فصل يقوّمه . وأمّا الفصل المقوّم ، وهو مبدأ برهان لما يقوّمه كذلك ،ولا في الذي يقوّمه نتيجة برهان ، مثل قولنا في فصل الحيوان اذا شابه جنس الحيوان ، فإذا شابه الحيوان نفسه قلنا[٣] : كل حيوان حسّاس ذكره حسّاس ذو جسم متغذٍّ ، وقولنا : كل انسان حسّاس وكلّ حسّاس حيوان ، فقد أخذناه مبدأ

---

١. ما بين هلالين ساقط في الأصل. قارن: كتاب البرهان ، ص ٤٩.
٢. كذا في الأصل.
٣. في الأصل : قولنا.

برهان. فإذا حدّدنا الفصل ،كان المتقدّم منه مبدأ برهان ، مثل قولنا في حدّ الناطق : إنه مدرك بنفسه ، وفي الحسّاس : إنه مدرك بأكثر من عضو واحد ، فهو مدرك . فكل حيوان فهو مدرك .

وللقدماء في ابتغاء الحدود وأنحائها ثلاثة ظنون ، وأعطى أبو نصر هنا طريقاً رابعاً قصد منه الى تحديد الشيء على التمام والى كلّ ما يحتاج إليه في التحديد وفي الطرق الثلاثة التي ذكرها عن القدماء. وبيّن ذلك أبو نصر بمقدّمات يقينيّة ، منها أن أجزاء الحدّ يلزم بالضرورة أن يكون كلّ واحد منها موجوداً للمحدود ، إمّا بعلم أوّلي وإما ببرهان. وهذا يعمّ الحدّ على الإطلاق وينقسم الى الأمور المتقدّمة للمحدود وكل الأمور المتأخرة. ويلزم بالضرورة أن يعلم المتقدّم والمتأخّر ، إمّا بنفسه وإما ببرهان. فالحدّ الثاني هو أن يعلم وجود أجزاء الحدّ للمحدود ، إما بنفسه وإما ببرهان ، وأن يعلم أيّها أقدم من المحدود ، إما بنفسه وإما ببرهان. فإذا علم هذان العلمان في الحدود ترتب ترتيباً محدوداً بأن يقدّم في الترتيب الأعمّ فالأعمّ ، ويؤخّر الأخصّ فالأخصّ. وكذلك يقدّم في الترتيب ويؤخّر المتقدّم فالمتقدّم ، حتى يجتمع لنا من الأجزاء ما يساوي المحدود. وقد تبرهن بهذه القضيّة وتبيّن أن تكون أجزاء البرهان يحدّها الشيء على التمام ، فتغيَّر ترتيب البرهان الى ترتيب الحدّ حسبما ذكر ، فهو يعني الحدود اليقينيّة . وقد تكون حدود بحسب الصنائع الأربع[1] الباقية ، فتكون حدود تؤلف من الأمور المشهورة لتستعمل في الجدل ، وحدود تؤلف من الأمور التي في بادئ الرأي تستعمل في الخطابة ، وحدود تؤلّف من الأمور المغلّطة التي توهم أنها تعطي تصوّر الشيء من غير أن يكون في الحقيقة كذلك ، وحدود تؤلّف ممّا يخيّل الشيء تستعمل في الأمور الشعرية.

أما الحدود المشهورة المستعملة في الجدل ، فإنما توجد في الأجسام من جهة الموادّ المشهورة ، ومن جهة المكان والتخطيط وعدد الأعضاء ، من غير أن نلتفت هل هي مقوّمة أو غير مقوّمة ، مثل ما يقال في الانسان : إنه ذو لحم منتصب القامة ، ومثل ما يقال في الجمل : إنه طويل العنق وطويل القوائم الأربع[2] وذو الحدبة في الظهر ، وبالجملة ما يظهر للجميع من غير تعقّب ، ومثال ما يقال في الطبيب بحسب كل واحد من الصنائع الخمس[3] ، إن نأخذ من ذلك أمثلة ، فنقول : إن الطبيب على التحقيق هو

---

١. في الأصل : الأربعة.
٢. في الأصل : الأربعة.
٣. في الأصل : الخمسة.

انسان قد حصل له التصديق والتصوّر بجميع أجزاء الطبّ وجعلت له المَلَكة والقدرة على إيجاد غاية صناعة الطب في بدن الانسان التي هي الصحّة. ومتى حصل له العلم بصناعة الطبّ ولم تحصل له المَلَكة والقدرة على إيجاد غايته، فليس بطبيب على التمام، كما أن العالم بجميع ما يصنع في صناعة النجارة وكيف يصنع، متى لم تكن له الملكة والقدرة على إيجاد ذلك في الخشب، فليس بنجّار[1].

٧١. يتبيّن من قوله[2]: «واذ قلنا في الأشياء التي بها نصل في الجملة الى كل مطلوب نقصد معرفته، وفي التي تزيل ذهن المتأمّل عمّا قصد معرفته[3] وتغلّطه»، أي الأمكنة المغلّطة قبل هذا الكتاب، وقوله: «واذ قلنا والتي تزيل ذهن المتأمّل، فإنه بعد القياس والتحليل» لقوله: «واذ قلنا في الأشياء التي < بها > نصل في الجملة الى كل مطلوب نقصد معرفته[3]».

٧٢. وقوله في التصوّر والتصديق: «وقد لخّص فيما تقدّم أمر ما نصل به الى كل واحد من هذين الصنفين على الاطلاق، أي في كتاب «إيساغوجي». فقد لخصه على العموم في كتاب «إيساغوجي» وبيّن التصوّر الأتمّ والتصوّر الأنقص. وأما ما يختصّ به التصديق على العموم، فقد كتب تلخيصه في كتاب «القياس» وفي كتاب «التحليل» على العموم. وعرّف أبو نصر في الحدّ والتصديق واليقين ألفاظاً يمكن تصوّرها والارتياض فيها، وبيّن أنها الحكم والاعتقاد، فإنّ التصوّر والتصديق واليقين يعمّها من الألفاظ كلّها أنها تدلّ على الحدّ، إذ يتصوّره الذهن في المحمول والموضوع بمراتب. فأوّلها في التصوّر والتصديق ما يدلّ عليه لفظ الحدّ، وهو كون الذهن قد أخذ المحمول في الموضوع أخذاً لم يكتفِ فيه كيف هو في نفسه، بل بما يفعله في الخارج وفي الجواب حين الجدل، فإنّ قصد الذهن في الجدل تعرّفه والحكم بأنه كذب حاله. والاعتقاد حدّه هو أن تذعن النفس الى ماهيته أنه كذا أو ليس كذا، دون أن تأخذ فيه نسبته الى ما هو عليه خارج النفس، والتصديق بعدها هو أن يعتقد الذهن في هذا الاعتقاد أنه خارج النفس على ما هو معتقد له في النفس. فالحكم أعمّها لأنه ما تذعن إليه

---

١. في آخره: نقص من آخره نحو اثني عشر سطراً وبهذا كمل التأليف.

٢. س: بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على محمد وآله. قول لأبي بكر محمد بن يحيى. ويبدو أن في هذه الفقرات تكراراً. قارن أعلاه ص ١٠٦ وما يلي.

٣. في البرهان: تعرّفه.

النفس وما لا تذعن. والتصوّر أعمّ من التصديق، لأنه يعمّ ما صدق به وما لم يصدق. واليقين هو أن يأخذ الذهن في المحمول والموضوع هذه الأحوال الثلاثة المتقدّمة، ثم يعتقد في اعتقاده الأوّل الذي أخذه قبل التصديق أنه لا يمكن أن يكون في وجوده خلاف ما هو في النفس في حين النظر، ثم يعتقد في هذا الاعتقاد الثالث، وهو الرابع من الحكم، أنه لا يمكن عناده، / ويكون من القوة بحيث اذا أخذ اعتقاداً في اعتقاده الأوّل، وهو المرتّب بعد الحكم، أنه لا يمكن غيره، وذلك الى غير نهاية. س ٨٦ أ

٧٣. وقوله «غير نهاية» هنا إنما هو فيما يكون من أخذ الاعتقاد في الاعتقاد أنه لا يمكن غيره. وبيّن أن هذا لا يكون إلّا فيما هو صادق. فلذلك قال في حدّ اليقين «إنه هو أن نعتقد في الصادق الذي حصل التصديق عندنا[1] به أنه لا يمكن أصلاً أن يكون وجود ما نعتقده في ذلك الأمر بخلاف ما نعتقده، ونعتقد مع ذلك في اعتقاده هذا أنه لا يمكن غيره، حتى يكون بحيث اذا أخذ اعتقاداً ما في اعتقاده كان عنده أنه لا يمكن غيره وذلك الى غير نهاية».

٧٤. وقوله: «وهو أن يعتقد في أن يعتقد»، ضمير هو في محلّ الانسان المذكور في قوله في حدّ التصديق «هو أن يعتقد الانسان». وقد تأوّله قوم على أنه جعل الفاعل «ليعتقد» قوله «الذي»، وقدّروه «الذي حصل التصديق به»، بتشديد الصادّ في حصّل. وعلى هذا يكون الذي فاعلاً، وعلى التأويل الأوّل يكون نعتاً للصادق، وهو أحسن. وقد زاد قوم فيه: «واليقين هو أن يعتقد المعتقد».

وأعلم أنه يليق أن يزاد بعد حدّ الصادق حدّ الكاذب، فيقال: الكاذب هو أن يكون الأمر خارج الذهن على خلاف ما يعتقد فيه في الذهن، ثم يتّصل بقوله: «والتصديق بما هو صادق في الحقيقة وبما هو كاذب». ويشبه أن أبا نصر إنما سكت عنه لظهوره من حدّ الصادق. وقوله «هو خارجها» مقابل لقولنا بالحقيقة.

والفرق بين اليقين بالذات واليقين بالعرض أن اليقين الذاتي هو اليقين بالمقدّمات الأول المعقولة، أو ما يحصل عن المقدّمات بالقياس الصحيح، ولا ينقاد الذهن الى شيء سوى ذلك، بل إنما ينقاد الى ما نجده بالفطرة إن كان هو هكذا ولا شكّ فيه أن ما يلزم عن قبولها عن مثل هذه المقدّمات. والذي بالعرض هو أن يعتقد في أمر ما

---

١. لا ترد في البرهان.

الاعتقاد اليقيني ، ويتّفق أن يكون ذلك الأمر صادقاً في نفسه ، لكن الذهن منقاد في ذلك الى شهادات ، إما لشهادة الجميع أو الأكثر ، أو الى شهادة محصورة.

٧٥. وقوله : «فلنترك النظر في ما يوقع اليقين الضروري بالعرض». والذي يوقع اليقين الضروري بالعرض هو القياس الصحيح الشكل. لكن تكون مقدّمتاه مقدّمات لا يلزم عنها أمر ضروريّ. وهذا بيّنه في الأمكنة المغلّطة. وقد ذكره في حدّ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سبب. وذلك أن ينتج المطلوب بحال ، أو تؤخذ أجزاء القياس بتلك الحال ، مثل من قال : الانسان بالضرورة حيوان ، من قبل أنه ماشٍ / وأنه يتصرّف ، وأنه يبيع ويشتري. وكل واحدة من هذه المقدّمات ليست ضرورية ، والنتيجة ضرورية. والضرورية التي وجدناها في التنيجة لا عن القياس ، بل اتفق أن وجدت هذه الضرورية للنتيجة ، ووجدت هذه النتيجة عن هذا القياس ، فظنّ بالضروريّة في النتيجة أنها لزمت عن القياس بالذات ، وانما لزمت بالفرض ، مثل ما يبرق البرق فيموت الحيوان ، فيظنّ أن موت الحيوان لازم عن البرق.

س ٨٦ ب

٧٦. وقوله : «اذ نجعل نظر قياس في الكليّات». يشترط أرسطو في مقدّمات البرهان أن تكون كلية. ويعني بهذه الكليّة هنا معناها فيما تقدّم ، فإنه يعني بها أن تكون المحمول ذاتياً ، وأن يكون على كلا الموضوع وعلى الطبيعة التي تشبه الموضوع بالطبع. فإنه قد تكون المقدّمة كليّة ، وقد تكون أشياء الحمل فيها على ما هو في الوجود موضوع. مثاله : كلّ طبيب نحوي. فإنّ الطبيب ، بما هو طبيب ، ليس يوصف بالنحوي. وهذه الشرائط التي ألزمها من حيث كان ينظر في البراهين ، من حيث هي جزئية. وأبو نصر فإنما كان نظره فيها من حيث البرهان موجود من الموجودات لم يؤخذ بالأول كذلك.

٧٧. وقوله : «فالمقدّمات الحاصلة لا عن قياس صنفان». اعلم أن كل قضيّة فعل تلازم يفعله الذهن بين معنيين كانا قبل في التصوّر والتخيّل مفترقين ، فأخذ أحدهما موضوعاً ويلزم فيه المحمول. وهذا التلازم بين المعنيين المفترقين اللذين يكون عنهما قضيّة يفعله الذهن إما لوارد من خارج ، مثل أن يورد الحسّ على النفس أن أحد هذين المعنيين المفترقين ، أحسّ أحدهما في الآخر. وهذه هي القضايا المحسوسة لا عن قياس ، وهي كثيرة ، مثل أن يكون في النفس شخص زيد على انفراده ، فَحسّ فيه معنى من المعاني المفردة من النفس ، مثل انه ماشٍ أو قائم أو مسافر أو حسن الصوت. فيلزم في

النفس أخذ هذا المعنى المفرد كذلك من أجل الحسّ بين معنيين كانا قبلُ مفترقين. وأما أن يكون الوارد الذي يلزم أخذ أحد المعنَيين اللذين كانا من قبل مفترقين في النفس قولة قائل يقبل قوله، فيلزم الذهن لأجل قول القائل الوارد على النفس. وهذه منها قضايا شخصيّة ومنها كلية. أمّا الشخصيّة، فمثل صفات يصفها قائل فنقبل قوله من خير أو شرّ، مثل أن زيداً كريم أو مسافر أو حسن الصحة. والكلية كثيرة مقبولة من واحد مرتضى أو أكثر من واحد، مثل ما أعطاه النبيّ عليه السلام في أكثر[1] من واحدة، وهي القضايا المقبولة، وهي موجودة في النفس لا عن قياس.

وقد يكون الوارد على النفس قياساً، يلزم أحد المعنيين للآخر، وهذه قضايا معلومة عن قياس وليست مما تقدّم. وقد يكون التلازم بين المعنيين اللذين كانا مفترقين في النفس رأياً رآه الانسان من جهته، لا من جهة ما كان عليه، بل يلزم أنّ هذا المعنى لهذا المعنى بما يراه رأياً أن هذا المعنى واجب لهذا المعنى ولازم له، دون أن يلتفت كيف هما في الوجود خارج النفس. فإن كان جميع الناس في ذلك أو أكثرهم يرون مثل رأيه ويعتقدونه، كانت هذه القضايا المشهورة. وإن كان ذلك بحسب الأفراد، كانت القضايا التي هي في بادئ الرأس، وهي المستعملة في الخطابة ولا / تستعمل في الحدّ. س ٨٧ أ مثال ذلك في المشهورات أن الذهن اذا تصوّر الانسان من جهة ما هو مدني ومصاحب، وكان المتصوّر فاضلاً، لزم في النفس أنّ كل انسان يجب أن يكون فاضلاً في سيرته، حسن المعاشرة، ويكون يؤثر العدل ويكره الجور، وأنه يجب أن يطلب ما به سلامة بدنه ودوام حياته ودوام سلامته أبداً ودوام صحّته، وأن الانسان يجب أن يكون مكرّماً صالح الأحوال موسراً، وأنه يجب أن يكون ذا حول وبنين وأصحاب وغير ذلك ممّا يراه رأياً، من غير أن يلتفت أنه يجب أن يكون في الوجود كذلك أم لا. وهذه اذا شهد بها الجميع أو الأكثر كانت مشهورة، وما لم يشهد بها الجميع كانت في بادئ الرأي فقط. وقد يكون ضدّ هذه الآراء أو بعضها من المشهورات عند الجميع[2]، مثل أنه يجب أن يكون الانسان قاهراً أو مؤذياً أو آخذاً للمال كيف ما اتفق < لا > يخاف ويهاب. فتكون هذه آراء مشهورة عند قوم يرونها آراء واجبة. وكثيراً ما يجتمع في نفس واحدة آراء مشهورة متضادّة، وبحسبها وبحسب تضادّها تختلف

١. في الأصل: كثير.

٢. غير واضحة في الأصل.

الأفعال ، فإنه لا يفعل واحد أفعالاً ، إلا بحسب آراء في نفسه ، أكثرها مشهورة . وهذه الآراء هي السبب في الحيرة وفي أن يفعل الانسان أو لا يفعل . مثال ذلك أنه قد يطلق الإنسان يده على ماله ، فيعطي ويهب ويوسّع على من لديه ، لأنه يرى أن هذه الأفعال في مكارم الأخلاق وواجب له أن يفعل . فيأخذ بهذا في وقت فيفعله ، وفي وقت آخر يمسك يده عن العطاء ويرى أن المال صيانة للإنسان ورفعة ، وما يصون ويرفع فواجب أن يمسك ، فيأخذ بها في وقت آخر فيمسك . ومتى استعملنا هذه المقدّمات في وقت واحد وقعت الحيرة ، واذا استعملت في أوقات مختلفة ، وقع الاضطراب في الأفعال .

فإذا التفت الانسان < الى > جميع أفعاله وجد فيها من هذا النحو . وانما ذلك من أجل ما ينطوي في المقدّمات المشهورة من الكذب . وجميع هذه المقدّمات متى أخذها المستعمل لها ، من حيث هي رأي له ولسواه ، وسبر قوّتها من حيث هي آراء مشتركة ، كانت فضائل مشهورة في الحقيقة واستعملت في الجدل . ومتى أخذها المستعمل لها من حيث يراها ويسكن إليها ، من غير أن يسبرها بالإضافة الى سواه ، كانت مقدّمات في بادئ الرأي واستعملت في الخطابة .

٧٨. وقوله : «بقي علينا من القول القبول في المقدّمات الأول المعقولة ، وهو آخر القول فيها» . فنقول إنه قد يكون التلازم بين المعنيين اللذين كانا مفترقين في النفس رأياً يراه الانسان من جهته ، لا من جهة وارد عليه ، بل يلزم أن هذا المعنى لهذا المعنى[١] من أجل أنهما خارج النفس وجودهما كذلك / ، ولم يحكم عليهما بهذا اللزوم إلّا من أجل أنهما خارج النفس ، كما حكم أنهما بالنفس ، وبهذا نقيس. (س ٨٧ ب)

والقضايا المعقولة من المشهورات[٢] ، فالذهن في المقدّمات المعقولة يلزم المحمول فيها للموضوع بإيجاب أو بسلب ، من أجل أن ذاتيهما تعطي ذلك في الوجود ، وما أعطته ذاتاهما من ذلك في النفس أوجب الذهن أنهما كذلك خارج النفس . وكثيراً ما يرى الذهن هذا ولا يمكنه أن ينطق عنه ، مثل من لا يتصوّر على الكمال أنّ المتقابلين لا يجتمعان ولا يأخذ الذهن ذلك كليّاً ، لكن يرى ذلك في الجزئيّات ، مثل هذه أنه لا يمكن أن يكون الانسان أبيض أسود معاً ، قائم قاعد معاً ، فيرى الذهن أن ذاتي هذين

---

١. كذا في الأصل.

٢. في الأصل : المشهورة.

المتقابلين لا يجتمعان ، بما هي تلك الذوات ، فإنّ الذهن يرى في بعض الجزئي حين يتصوّرها أن طبيعة هذا المعنى ، بما هي تلك الطبيعة ، يلزم أن تكون هكذا أو لا تكون كذا . ولأجل هذه هو له ، فإننا نسمّي الذهن من < أجل > أن طبيعة كذا ، بما هي تلك الطبيعة ، توجب أن تكون كذا . فيأخذ الذهن المقدّمة كليّة ، فيعبّر عنها بألف لام التعريف . فألف لام التعريف هنا عبارة عن أخذ الذهن الذي في هذه الطبيعة من أجل ما هي هذه الطبيعة . وقد ذكر أبو نصر في حواشي « پاري أرمينياس » مثال ذلك : أنّا إذا قلنا الانسان حيوان ، وأخذنا ألف لام التعريف كليّة ، فإنّ ألف لام التعريف تعطي أن معنى الانسان ، بما هو ذلك المعنى ، هو حيوان . وهذا إنما يظهر للذهن إذا أخذ المعنى الموضوع من جهة أن سببه كذا أو أنه سبب لكذا . وهذا إنما يظهر للذهن ، اذا أخذ المعنى الموضوع من جهة أسبابه أو من جهة أنه سبب لكذا ، مثل قولنا : الانسان بما هو إنسان ، مدنيّ وألوف ، واذا أخذ المعنى الموضوع من حيث أن سببه كذا نقول إن الانسان بما هو انسان ، هو ناطق وحيوان ، إلّا أن هذا قد يحصل عن قياس ، وقد يحصل لا عن قياس . واذا حصل مثل هذا لا عن قياس ، وتيقن الذهن بما هي المعقولات الأول ، إما أن يكون الموضوع منها سبباً للمحمول ، وإما أن يكون المحمول سبباً للموضوع . فإذا أخذنا الموضوع في النفس وحملنا عليه سبباً من أسبابه ، وتيقّنا انها أسبابه ، فقد أخذناه في النفس ، بما هو خارج النفس ، فكانت القضيّة معقولة كليّة . مثال ذلك في الأمور الصناعية أن الخزانة ، اذا أخذنا أسبابها التي تتيقن بالمشاهدة أنها أسباب لها ، فقد أخذنا في الخزانة مقدّمات أول معقولة كثيرة ، بما هي في النفس ، ما هي ، وهي بماذا هي خارج النفس . / فإن قولنا : ماذا هو الشيء؟ سؤال عن أسبابه في النفس . وقولنا : بماذا هو الشيء؟ سؤال عن أسبابه خارج النفس . س ٨٨ أ

والمقدّمات الأول المأخوذة في الخزانة أن كل خزانة جسم ، لأنّا أحسسنا < أنّ > أسباب جزئيّاتها جسم ، فعلمنا أنّ الخزانة الكلية ، بما هي خزانة ، فلا بدّ لها أن تكون جسماً . فقلنا : الخزانة ، بما هي خزانة ، هي جسم ، فأخذنا ابتداء التعريف كليّاً ، وهو مثل قولنا : كلّ خزانة جسم ، وكذلك كلّ خزانة من خشب ، وكلّ خزانة لها فاعل ، وكل خزانة تُفعَل بآلات . وكل خزانة تؤلّف على جهة كذا ، وكلّ خزانة فلها حدّ ، وكلّ خزانة هي صيانة لما يحصل فيها . وكذلك اذا نظرنا في تحديد ذات الانسان فأخذنا

أسبابه الضرورية لوجوده وتصوّرناها من حيث هي أسباب ضرورية لوجوده، قريبة أو بعيدة. فمن أسبابه الموجودة في شخص شخص التي نتيقّن أنها أسباب ضرورية < مثل > أنّه جسم وأنّه ذو لحم وأنّه ذو عظم، وأنّ له قوّة غاذية بها وجوده أوّلاً، وحسّاسة بها جنس وجوده، وناطقة بها كمال وجوده، ومفكّرة بها جنس كمال وجوده. وكل هذه مقدّمات معقولة يقينيّة. والكليّة فيها لازمة من جهة ما تعتقد النفس أنه بما هو انسان، فهو بهذه الطبيعة، يلزم أن يكون هو هذه الأشياء، بما هو.

وبهذه الجهة من طلب أسباب الشيء الضروريّة الموجودة حسّاً تستنبط المقدّمات المعقولة الكليّة الأول، وهو قول حسن في استنباط المعقولات الأول، وهي في الصناعات كثيرة، وفي الحدود وفي كل ما علم بالمشاهدة أسباب وجوده.

ومن المقدّمات المعقولة الأول ما تجهل حتّى تتصفّح، فإذا تُصفِّح بعض جزئيّاتها، وقع اليقين بها، حسبما ذكرنا. وكيفية ما يُجهل لأنه لا يفهم معنى اللفظ الدالّ عليها. فإذا فهم معنى اللفظ الدالّ عليها، وقع اليقين التامّ، مثل قولنا: كل مكان من الأرض فله أفق. فإذا فهم معنى ما يدلّ عليه لفظ أفق، وقع اليقين بأن كلّ مكان من الأرض فله أفق. ومنها ما يُجهل من المقدّمات المقبولة الأول، من أجل قياسات مشهورة تضادّها، مثل ما كان في القديم أن التكوّن غير موجود والحركة غير موجودة[1]، والفطرة تعطي أنّها موجودة. فمتى وُجدت آراء يعتقد فيها هذا لأجل قياسات فاسدة، وتكون الفطرة والأفعال توجب مقابل تلك الآراء، فلا يلتفت الى تلك الآراء ولا الى القياسات الفاسدة، فإنّ المعقولات الأول إنما يثبّتها ما نجد أنفسنا فطرت على اليقين بها، والتصديق بأنه لا يكون غيرها.

وأعلم أن الأسباب الأربعة توجد في جميع الأجسام، وفي جميع أفعال الانسان، فإنّ الانسان بالطبع يتشوّق معرفة أسباب الأشياء الأربعة، وهي مادّة الشيء < وصورته وفاعله وغايته >. والمادة هي الموضوع الذي شأنه أن يقبل شيئاً ما، والشيء المقبول هو الصورة، وبها / يكمل الشيء الموجود. مثال ذلك: النحاس للطست هو المادّة، وهي الموضوع الذي من شأنه أن يقبل صورة الطست. فالمادة متقدّمة بالزمان متأخرة بالشرف. والصورة هي التي بها يكمل الشيء الموجود وبها يتمّ.

س ٨٨ ب

---

١. اشارة الى مذهب برمانيدس الايليائي (اشتهر حوالي ٤٨٥ ق. م.)

والصورة بالجملة هي التي عنها تكون الغاية المقصودة بالشيء الموجود عن المادّة وعن الصورة وعنها تصدر أفعال الشيء الموجود. مثال ذلك: في الأمور الطبيعية الانسان، فإنّ صورته التي تصدر عنها أفعاله، والتي هو بها انسان، هو النطق، ومادّته هو الجسم المتغذّي الحسّاس. والأسباب الأول الموادّ، والأسباب الثواني هي الصور، وعن الصور تتركب الحدود التي هي أحقّ أن تقتنى حدوداً. فإن الحدود قد تتركّب من جميع الأسباب.

والسبب الثالث هو الفاعل، والرابع هو الغاية، وهي التي لأجلها فعل الفاعل تلك الصورة في المادّة. فالانسان، كما قلنا، يتشوّق بالطبع معرفة هذه الأسباب الأربعة[١] في كلّ شيء، حتى في الأمور المتغيرة. من ذلك أنه اذا وقع نداء على رجل ضرب، فيسأل عن الموضوع الذي جرى، فتكون المادة من هو هذا المضروب؟ فيقال له: زيد أو عمرو، ثم يسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ ثم يسأل: لمَ ضرب؟ فيقال له: لأمر كذا. فقد سأل عن الأسباب، فدلّ بعلّة أو لها لمَ هذا النداء، فيقال لرجل مضروب. فمضروب هو الصورة أو الذي يجري مجراها وزيد هو المادّة. ومن ضربه؟ هو سؤال عن الفاعل، والغاية ضرب ليشتهر به سواه. وكذلك في الأربعة.

٧٩. قال: «وكل واحد من تلك الأسباب الأربعة يترتّب من أجزاء القياس في موضع الحدّ الأوسط». مثال ذلك في المادّة أن يسأل سائل: ممّ صنع الحائط؟ فيقول المجيب: من لبن أو حجارة أو طين. فقد أعطى السبب في إعطاء الحدّ الأوسط، وذلك أن القياس يأتلف: الحائط يكون من لبن أو حجارة أو طين، وما عُمل من هذه فهو مصنوع. ومثال ما يجري مجرى المادّة: الحائط يكون من ألواح قصب، وما يكون من ألواح قصب، فهو مصنوع. ومثاله في الفاعل أن يسأل: من يصنع الحائط؟ فيقال له: البنّاء، فيأتلف القياس: الحائط يكون عن البنّاء، وما يكون عن البنّاء، فهو مصنوع، والحائط مصنوع. وما يجري مجرى الفاعل فهو: الحائط يعمل بآلات صفته كذا، وما يعمل بآلات صفاته كذا، فهو مصنوع. ومثال الغاية أن يسأل السائل: لمَ صنع الحائط؟ فيقول المجيب: ليتحصّن به. فيأتلف القياس: الحائط

١. في الأصل: الأربع.

يعمل ليتحصّن به ، وما يعمل ليتحصّن به ، فهو مصنوع ، فالحائط مصنوع . وكذلك : الحائط يعمل لحمل السقف ، وما يحمل السقف فهو مصنوع ، فالحائط مصنوع . وما يجري مجرى الغاية : الحائط يعمل ليستظلّ به ، أو يعمل ليستند إليه ، وما يعمل ليستظلّ به أو يستند إليه / فهو مصنوع ، فالحائط مصنوع . س ٨٩ أ

ومثال الصورة أن يسأل سائل فيقول : ما الحائط المصنوع؟ فيقول القائل : هو جسم منتصب ممتدّ طويل ، فيأتلف القياس : الحائط جسم ممتدّ منتصب طويل ، وما كان بهذه الصفة فهو مصنوع ، فالحائط مصنوع . فإن سأل سائل : هل الحائط مادّة؟ فيجاب : له مادّته ، وهي الحجارة واللبن والطين ، فيأتلف القياس : الحائط مصنوع من حجارة ولبن وطين ، وما هو مصنوع من لبن أو حجارة وطين ، فله مادّة ، فالحائط له مادّة . ومثال الفاعل : هل الحائط له فاعل فعله؟ فيقال : نعم ، وهو البنّاء . فيأتلف القياس : الحائط يفعله البنّاء ، وما يفعله البنّاء ، فله فاعل . فإن شئت فالقياس : الحائط مركّب ، وكلّ مركّب ، فله فاعل ، فالحائط له فاعل . ومثال الغاية أن يسأل سائل : هل للحائط غاية؟ فيقول القائل : له غاية < هي > الصيانة أو حمل السقف ، فيأتلف القياس : الحائط يصنع ليتحصّن به أو ليحمل السقف ، وما صنع كذلك فله غاية ، فالحائط له غاية . فإذا سأل سائل : هل للحائط صورة؟ فيقال : له صورة لأنه شيء ممتدّ . فيأتلف القياس : الحائط جسم يوجد منتصباً في مادّة ، وما يوجد منتصباً فله مادّة وصورة ، فالحائط له صورة ومادّة . كذلك في قولنا : هل للإنسان صورة؟ فيقول القائل : نعم ، لأنه يتمّ وجوده في الحيوان بالنطق ، وما يتمّ وجوده في الحيوان بالنطق ، فله صورة .

٨٠ . وقوله : «وما يطلب وجوده بإطلاق ، فإنّما يتبيّن وجوده بقياس شرطيّ فقط»[١] . فقد أخذ عليه بعضهم[٢] أنه يتبيّن بقياس حملي ، مثل أن يكون السؤال : هل الحيوان موجود؟ فإنّا نتبيّنه بقياس حملي ، فنقول : الحيوان حسّاس ، وكلّ حسّاس موجود ، فالحيوان موجود . والقائل لهذا القول جهل أن المقدّمة ، متى كان موضوعها غير موجود ، أو مشكوكاً فيه ، فإنّ القضية كلّها < تكون > غير موجودة

١ . في البرهان ص ٢٨ : «وما يطلب وجوده بإطلاق ، فهو ما يدلّ عليه لفظ مفرد أو ما يقوم مقام المفرد . وذلك انما يمكن أن يبيّن بقياس شرطي فقط» .

٢ . غير واضحة في الأصل .

أو مشكوكاً فيها ، فلا يأتلف منه قياس ينتج شيئاً موجوداً. وهذا من المواضع المغلّطة لمن أخذ ما ليس بسبب في إنتاج النتيجة على أنه سبب. فإنه أخذ المقدّمة مشكوكاً بها وأنتج عنها في القياس المستقيم أمراً غير مشكوك فيه ، وقوله : «الحيوان حسّاس» مشكوك فيه بما عنده أن الحيوان الذي يروم أنه موجود مشكوك فيه ، فتكون القضية المؤلفة من أن الحيوان حسّاس مشكوكاً فيها أيضاً.

ومن[١] المواضع المغلّطة المصادرة على المطلوب الأول بأن نأخذه في بيان نفسه. فإنّا نطلب : هل الحيوان موجود؟ ثم نضع بأن نبيّنه بأنّ الحيوان موجود[٢] حسّاس. وهذا غلط ، وانما يتبيّن بقياس حملي ، على ما ذكر ، بأن يشرح لفظ الحيوان ، فيقال إنه يدلّ على جسم متغذّ حسّاس ، ثمّ نجد أن الجسم يوجد فيه تغذٍّ وحسّ ، وكل ما يوجد فيه تغذٍّ وحسّ فهو موجود ، فيؤلّف على هذا الحدّ قياس تكون مقدّمته الصغرى[٣] «الجسم يوجد فيه تغذٍّ وحسّ» ، وكل ما يوجد فيه تغذٍّ وحسّ ، فهو موجود ، فالجسم اذن موجود. وهذا البرهان صحيح ترتب أجزاؤه ترتيب الحدود ، على ما سأبيّن فيما يأتي. / فيكون حدّاً تامّاً فيه حدّا البرهان ونتيجة البرهان. فإنّا نقول : كلّ جسم متغذٍّ حسّاس حيوان ، وكل جسم متغذّ حسّاس موجود ، فالحيوان موجود. وقد تبيّن وجوده في «البرهان». س ٨٩ ب

٧٨. وقوله : «فإنه قد يظنّ أن ليس كل ضروريّة ذاتيّة». فيأتلف من ذلك أن بعض الضرورية غير ذاتيّة. وكذلك يظهر من قوله : «فلذلك ينبغي أن نلخّص الذاتية». فيعني بقوله أن ليس كلّ ضرورية ذاتية أن...[٤] أما متى أخذنا الموضوع والمحمول على المجرى الطبيعي ، وكان ما يوجبه الأمر من خارج النفس ، فكلّ ضروريّة ذاتية في الحقيقة ، مثل قولنا : الانسان حيوان ، والانسان ناطق ، فالحيوان ناطق ، والشمس مضيئة وزوايا المثلّث مساوية لقائمتين...[٥].

١. في الأصل : وفيها أيضاً من.
٢. زادها الناسخ في الهامش.
٣. أضاف الناسخ في الهامش : الكبرى.
٤. مطموس في الأصل.
٥. معظم ما تبقى من هذه التعاليق بين ص ٩٠ أ و ٩٩ أ تصعب قراءته وفيه تكرار كثير، فرأينا التجاوز عنه.